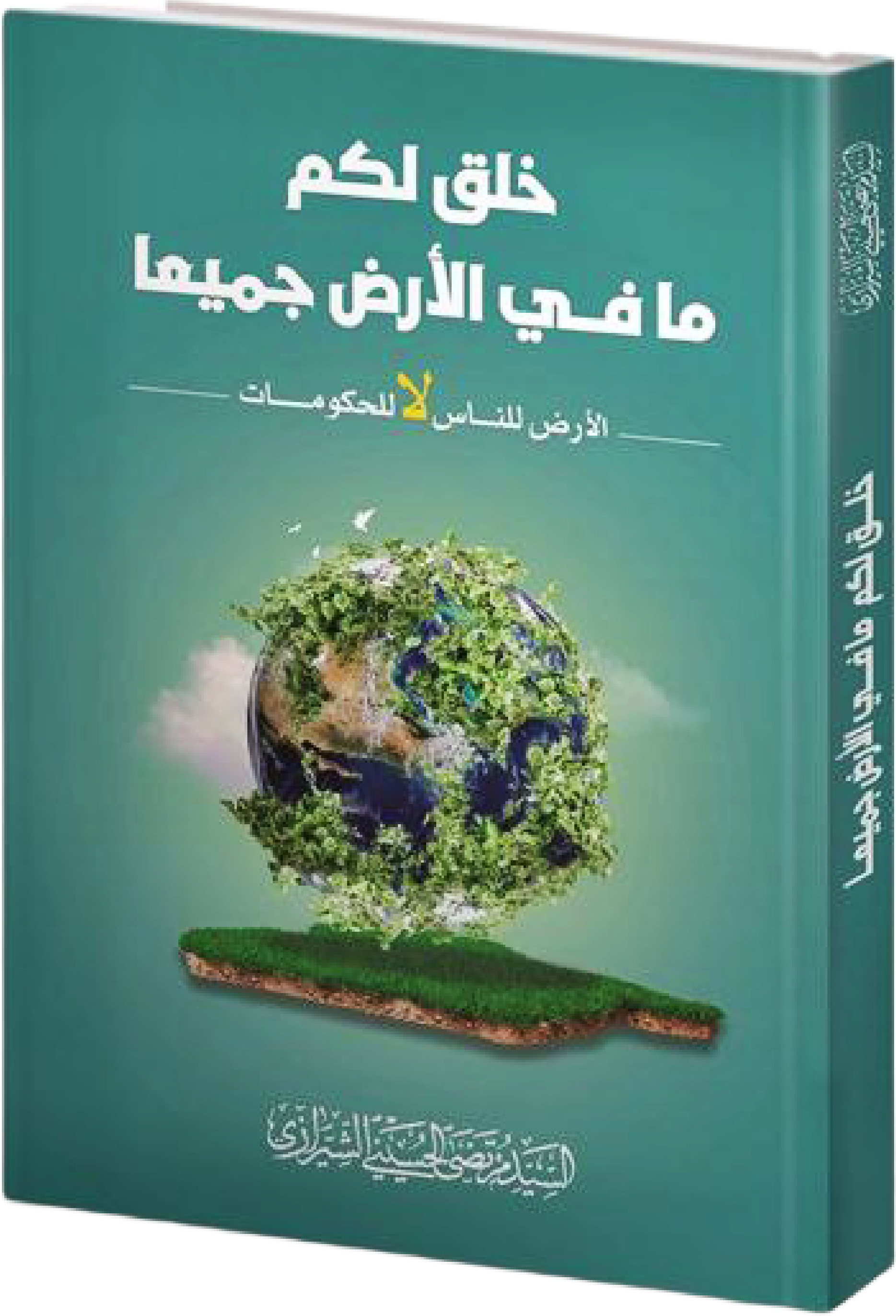

خلق لكم
ما في الأرض جميعا
الأرض للناس لا للحكومات
السيد مرتضى الحسيني الشيرازي
خلق لكم ما في الأرض جميعا

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

خلق لكم ما في الأرض جميعا

منشورات:
مؤسسة التقى الثقافية
النجف الأشرف
00964 7810001902
m-alshirazi.com

# خلق لكم ما في الأرض جميعا

## الأرض للناس لا للحكومات

أبحاث
سماحة السيد مرتضى الحسيني الشيرازي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ

١٤٢٣

اللهم كن لوليك

الحجة بن الحسن

صلواتك عليه وعلى آبائه
في هذه الساعة وفي كل ساعة وليا وحافظا
وقائدا وناصرا ودليلا وعينا حتى تسكنه أرضك
طوعا وتمتعه فيها طويلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، بارئ الخلائق أجمعين، باعث الأنبياء والمرسلين، ثم الصلاة والسلام على سيدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم المصطفى محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الأبرار المنتجبين، سيما خليفة الله في الأرضين، واللعنة الدائمة الأبدية على أعدائهم إلى يوم الدين، ولا حول ولاقوه إلا بالله العلي العظيم.

## المقدمة

قال الله العظيم في كتابه الكريم: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾[1] وقال جل اسمه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾[2].

## عوامل الإنتاج الثلاثة

**موضوع البحث هو:** (الأرض) باعتبارها أحد أهم عوامل الإنتاج، ومن المعروف أن عوامل الإنتاج ثلاثة وهي الأرض والعمالة ورأس المال، ولكن الواقع هو أن عوامل الإنتاج ثمانية، فقد أشار السيد الوالد رحمه الله في الفقه ـ الاقتصاد إلى ثلاث عوامل أخرى، وأضفنا لها عاملين آخرين فصارت ثمانية، ولعلنا نستطيع

(١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢) سورة الرحمن: ١٠.

أن نجد هذه العوامل في ثنايا كلمات علماء الاقتصاد، بشكل أو آخر، وإن كانت مبثوثة في أماكن شتى وبمناسبات مختلفة:

## رباعي الشؤم: البطالة، التضخم و...

**غاية البحث:** إن البشرية كانت ولا زالت تعاني من (الرباعي المشؤوم): الفقر، المرض، البطالة والتضخم[1]، والغريب أن أقوى الدول في العالم اليوم وأكثرها من حيث الأموال ووسائل الإنتاج والثروات (وهي الدول الغربية) لا تزال تعاني شرائح واسعة جداً من شعوبها من الفقر[2] ومن نسبة بطالة مرتفعة، ومن تضخم متواصل ومتزايد، وقد جمعت الدول الغربية بين متناقضين: الوفرة الكبيرة من جهة، والفقر والتضخم من جهة أخرى، مع ان المفروض ان الوفرة (وزيادة العرض) تقضي على التضخم وتوفر السبيل لتوزيع أكثر عدالة للثروة.

(١) وخامسها: الجهل، وسادسها: الحرب، وسابعها: فقد القِيمَ الإنسانية والأخلاقية والحرمان من المعنوية؛ ولم نطرحها ههنا لأن المطروح في هذا البحث حول الأرض يتكفل بالأربعة، فقط على أنه لا يخلو من تأثير بنحو ما على الثلاثة الأخيرة.

(٢) فمثلاً: (اعلنت وزارة العمل الامريكية ارتفاع معدل البطالة في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى نسبة ٩.٨ في المئة وهو أعلى معدل لها منذ ابريل/نيسان، ما أثار مخاوف حول مدى التعافي في الاقتصاد الامريكي) و(وذكرت وزارة العمل الامريكية أن عدد العاطلين عن العمل الآن وصل إلى ١٥.١ مليون شخص بنسبة ٩.٨ في المئة، وهي أعلى من نسبة ٩.٦ في المئة المسجلة في الأشهر الثلاثة السابقة). (موقع B.B.C ٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠)

وأما عدد الفقراء في أمريكا فـ(ارتفع عدد الفقراء في الولايات المتحدة ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ٤٦.٥ مليون شخص، على الرغم من تعافي البورصة، حسبما أفادات بيانات التعداد الأمريكي.

وأرتفع الرقم من ٤٦.٢ مليون شخص عام ٢٠١١، مما يعني بقاء المعدل الوطني للفقر مستقراً عن ١٥ بالمئة.

وهذا هو العام السادس على التوالي الذي لم يتحسن فيه معدل الفقر، على الرغم من خروج الولايات المتحدة من الركود عام ٢٠٠٩). (موقع B.B.C ١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣).

وقد وضع الإسلام أفضل الحلول وأنجع البلاسم لحل تلك المعضلات الأربع، والتي تشكل المنهج الصحيح في التعاطي مع عوامل الإنتاج الثمانية وهي الثلاثة المعروفة مضافاً إليها الخمسة الأخرى، وسنتطرق في هذا البحث إلى (الأرض) عسى أن نوفق لإكمال سلسلة البحوث حول سائر العوامل الثمانية بإذن الله تعالى.

**معضلة البحث:** المعضلة التي يواجهها البحث هي وجود بطالة مرتفعة وتضخم كبير وفقر واسع، في كافة دول العالم حتى الدول المتحضرة منها، على اختلاف في درجات البطالة والتضخم والفقر فيها، مع عجز علماء الاقتصاد عن حل هذه المعضلات إلا بشكل نسبي دون المقدرة على القضاء عليها بشكل كامل رغم الثروات الهائلة التي تتمتع بها الدول الكبرى؛ كما يستبطن الكتاب إشارات إلى معضلة أخرى وهي: إن الاقتصاد عَلِقَ في معادلة التنافر بين حل معضلة البطالة وحل معضلة التضخم: وإنه كلما انخفض معدل البطالة وازداد الطلب على العمالة في فترات الازدهار ازداد التضخم، وكلما زادت البطالة في فترات الركود والهبوط انخفض التضخم وهي المعادلة التي أشار إليها (منحنى فيليبس).

ويتطرق الكتاب بالتفصيل إلى المعضلة الأولى وتأثير (الأرض للناس لا للحكومات) على حل المشاكل الثلاث (الفقر، التضخم والبطالة) كما يرسل إشارات تمهيدية تلقي الضوء مِن بُعد على حل معضلة التنافر، على أن يأتي تفصيل البحث عن ذلك في الكتب القادمة بإذن الله تعالى.

**نطاقه وهيكليته:** الكتاب يتحدث حصراً عن (الأرض) كعامل من عوامل الإنتاج، وعن تأثير قانوني: «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1] و(الثروات والمعادن

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

للناس، لا للحكومات) في القضاء على الفقر والبطالة والتضخم، أو على خفضها وتقليص مساحتها إلى أبعد الحدود الممكنة وذلك عبر السماح للناس كافة بحيازة الأراضي واستثمارها دون تدخّل من الحكومات.

كما أن هيكليته تتكون بالأساس:

**أولاً**: من مجموعة من البصائر القرآنية الهامة حول قاعدتي (الأرض للناس لا للحكومات) و(الثروات الطبيعية والمعادن للناس لا للحكومات).

**ثانياً**: الاستدلال على صحة وأهمية وتأثير هذين القانونين في القضاء على الفقر والبطالة والتضخم والمرض، بأربعة أدلة: الآيات والروايات، الفطرة، العقل والبرهان الإنّي، وشهادة التجربة والتاريخ بمدى جدوائية وفائدة هذين القانونين؛ كما يستشهد الكتاب ببعض أهم قواعد علم الاقتصاد الحديث (كقاعدة المضاعف والتصاعد الهندسي) على إثبات فكرته الأساسية.

**مصادره**: اعتمدنا في الكتاب على بعض أهم المصادر في علم الاقتصاد الحديث وفي الفكر الإسلامي الاقتصادي وفي التاريخ الاقتصادي للأمم، مثل كتاب (ثروة الأمم) لآدم سمث، و(الاقتصاد) لبول سامويلسون و(الفقه الاقتصاد) للسيد محمد الشيرازي ﵀ و(تاريخ التمدن الإسلامي) لجرجي زيدان وغيرها مما تجده في قائمة المصادر، إضافة إلى كتب التفسير وكتب الحديث وكتب الفقه المثبتة في فهرس المصادر أيضاً.

## المدخل

### ﴿خلقَ لكُمْ ما فِي الأرْضِ﴾ لا للحكومات!

هذا البحث يدور حول الرؤية الإسلامية تجاه الأرض في علاقتها بالإنسان وآثار ذلك على التنمية المستدامة وفي القضاء على الرباعي المشؤوم الفقر، البطالة، التضخم والمرض، وذلك كله انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ وقوله جل اسمه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾[(١)].

فالأرض بصريح هذه الآيات الكريمة خلقها الله تعالى للناس كافة ﴿لَكُمْ﴾ ﴿لِلْأَنامِ﴾ لا للحكومات، إلا أن الغريب أن كافة الحكومات حتى التي تدعي الإسلام وترفع رايته تعارض صريح الآيات الكريمة وتبني كافة قوانينها على أن الأراضي كلها للحكومة! وإن كانت تتنوع بين من ترى أن الأراضي ملك للحكومات، ومن ترى أن لها حق الأولوية أو حق الاختصاص ومن ترى أن أي تملك أو تصرف في الأراضي يحتاج إلى إستحصال إذن من السلطات الحاكمة ولا بد أن يكون عبر قوانين ولوائح حكومية وعبر شروط ورسوم وروتين معيّن.

### الآيات تفيد: الأرض حق الناس، دون الحكومات

والغريب أن القرآن الكريم ذكر في الكثير من الآيات (الأرض) واعتبرها ومنافعها كافة للناس، ولم ترد آية واحدة تقول أن الأرض للحكومة أو أن لها

(١) سورة الرحمن: ١٠.

الاختصاص في الأراضي ، ولو وردت آية واحدة بذلك لتسلحت بها الحكومات ضد الناس واعتبرتها سند شرعيتها المطلق ! لكنها ، ويا للعجب ، تجد العشرات من الآيات تفيد أن الحق في الأرض هو للناس ثمّ تتجاهلها تماماً وكأنها لم تشاهد تلك الآيات الكريمة في القرآن الكريم أصلاً

ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الآيات التالية :

﴿اللَّهُ الَّذى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَراراً﴾[١].

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِساطاً﴾[٢].

﴿الَّذى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً﴾[٣].

﴿الَّذى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً﴾[٤].

﴿هُوَ الَّذى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فى مَناكِبِها وَ كُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَ إِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[٥].

والله تعالى هو خالق الأرض والسماوات ، كما أنه هو خالق الإنسان ، وهو المالك الحقيقي للأرض وللإنسان معاً ، والقرآن هو دستوره الدائم إلى البشرية ، وهذه الآيات والآيات الآتية صريحة في تحديد علاقة الإنسان بالأرض وموقعه القانوني والحقوقي منها.

وفي المقابل نجد أنه لم يرد حتى في آية واحدة : الله الذي جعل الأرض للحكوماتِ قراراً / مهداً / فراشاً / بساطاً / ذلولاً .. !

(١) سورة غافر : ٦٤.

(٢) سورة نوح : ١٩.

(٣) سورة طه : ٥٣.

(٤) سورة البقرة : ٢٢.

(٥) سورة الملك : ١٥.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾(١).

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظاهِرَةً وَباطِنَةً﴾(٢).

ولم يرد حتى في آية واحدة: ان الله سخَّر للحكومات ما في الأرض أو ما في السموات والأرض.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾(٣) و﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الْأَرْضِ﴾(٤).

ولم يرد في آية واحدة: الله الذي جعل الحكومات خلائف الأرض أو خلائف في الأرض

وأوضح من ذلك جميعاً قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾(٥) و﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾(٦).

ولم يقل بتاتاً (والأرض وضعها للحكومات) أو (هو الذي خلق للحكومات ما في الأرض جميعاً).

## الحكومة هي المتجاوزة، لا ساكني (التجاوز)!

ومع ذلك فإن الحكومات، بأفعالها وبقوانينها تتمسك، بأن الأرض لها

(١) سورة الحج: ٦٥.
(٢) سورة لقمان: ٢٠.
(٣) سورة فاطر: ٣٩.
(٤) سورة الأنعام: ١٦٥.
(٥) سورة الرحمن: ١٠.
(٦) سورة البقرة: ٢٩.

قرار وفراش وذلول وبساط ومهد ... وتتشبث بأن الأرض بما فيها من معادن وثروات مسخَّرة لها ملكاً أو حقاً أو ولايةً ... وتعتقد صراحة أو تبني ضمناً على أنها هي خليفة الله في الأرض! لذلك تعتبر الناس الفقراء الذين يبنون بيوتاً متواضعة على الأراضي الموات خارج المدينة أو في أطرافها أو في الصحراء أو في الأهوار أو الغابات أو على مجاري الأنهار وضفاف البحار، متجاوزين، وتعتبر البيوت بيوت تجاوز، مع أن الحكومة هي المتجاوزة والظالمة والجائرة بمنعها خلق الله من بناء أرض الله وإحيائها أو حيازتها، وذلك، نجده في أغلب دول العالم، إن لم يكن فيها جميعاً.

## جريمة هدم بيوت (التجاوز) بالنجف وكربلاء

ويكفي أن نشير الآن إلى ما شهدناه جميعاً أخيراً في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة حيث إن عمّال الحكومة، وبقسوة قلب غريبة، بدأوا بهدم العشرات من بيوت الفقراء والأيتام والأرامل، بذريعة أنها بيوت تجاوز! ويا عجباً ممن يغصب حقوق الناس ثم يملأ الدنيا صراخاً وضجيجاً بأن الناس متجاوزون غاصبون! ويا عجباً ممن يصادر حقوق الشعب في وضح النهار ثم يدعي بأنه المدافع عن المظلومين والمحافظ على حقوق الشعب والناس أجمعين!

والظاهر أن انتفاضة الناس في وجه هذه الحكومة الجائرة، وسائر الحكومات، يعدّ مظهراً من مظاهر نقمة الله تعالى وغضبه على هؤلاء الظلمة الذين أرسلوا (الجرافات) لتهدم بيوت الأرامل والأيتام على رؤوسهم ... ولقد شاهد الكثيرون تلك المرأة العجوز التي جلست على بقايا جدران دارها المهدمة وهي تبكي وتحث التراب على رأسها بعد أن هدمها عمال الحكومة الإسلامية - الوطنية! محتجّين بحجة أنه بيت تجاوز! وكأنّ الحكومة حلّت كافة مشاكل الوطن

والشعب وقضت على / أو حاصرت ـ على الأقل ـ سرقات المسؤولين لأموال الشعب بالمليارات والتي زكمت روائحها أنوف العالم، وحلّت مشاكل الكهرباء والماء والنظافة وغيرها ... ولم يبق إلا أن تهدم بيوت الفقراء على رؤوسهم!

إن ذلك هو الطغيان بعينه والذي هو كالطبيعة الثانوية للحكام، مسلمين كانوا أم كفاراً، شيعة أو سنة، كيف لا وقد قال تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى ۞ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى﴾[1] والاستغناء يكون تارة بالمال وأخرى بالسلطة والسلاح وثالثة بالإعلام وهكذا.

ومن هنا فإن على الناس أن لا ينخدعوا بالحجج المنمّقة التي تسوّقها أقلام مرتزقة الحكومات من أشباه المثقفين والسياسيين والتي تختلق الأعذار لكل تصرف جائر تقوم به الحكومات والتي تحاول تبرير مصادرة أي حق من حقوق الشعوب، بألف حجة وحجة ...

## حوار بين الوالد رحمه الله وعبد الكريم قاسم حول توزيع الأراضي للفقراء

ويكشف لنا الحوار الرائع التالي بين السيد الوالد قدس سره وبين عبد الكريم قاسم، عن جانب من النظرة الإسلامية ـ الإنسانية، للأراضي قال قدس سره: (وقمت بدعوة السيد سعيد الزيني وصهرنا السيد عبد الحسين القزويني وسافرنا إلى بغداد، والتقينا بعبد الكريم قاسم، وذكرنا له موقف الإسلام من قانون (الأحوال الشخصية). وطلبنا منه إيقاف العمل بهذا القانون.

ولست الآن بصدد ذكر تفاصيل هذا الأمر وأوكله إلى مكان آخر...

الشيء المهم الذي دار بيننا وبين قاسم هو مطالبتنا بإعطاء الناس الحرية.

(١) سورة العلق: ٦ ـ ٧.

قال عبد الكريم قاسم: نحن أعطينا هذه الحرية للناس، فقد كان الشعب يعيش في العهد الملكي حالة من الكبت والإرهاب.

ثم أضاف: نحن منحنا كل الحريات. ثم سألني: أية حرية لم نمنحها برأيكم؟

قلت: لا وجود لحرية البناء والأعمار، غير مسموح للمواطن بناء دار في الأرض المتروكة أو حتى ترميم الدار التي يسكنها إلاّ بشقّ الأنفس.

ثم أردفت: منح الإسلام للفرد الحق في إحياء الأرض سواء في الإعمار أم الزراعة أم ما أشبه ذلك، وقد أسس الإسلام قاعدة هامة وهي: «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1]، وكان هذا القانون مطبَّقاً من عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحتى قبل خمسين عاماً).

ثم استشهد السيد الوالد رحمه الله ببعض التاريخ القريب إذ قال: (وإني أتذكر ـ مثلاً ـ أنه كانت هناك محلتان أنشئتا في النجف الأشرف على هذا القانون:

المحلة الأولى: محلة (الجديدة) في جنوب النجف.

المحلة الثانية: محلة (الجبل) في شمالها.

وكان أهالي النجف وغيرهم يدفنون موتاهم في مقبرة (دار السلام) وبقية المقابر دون مقابل ودون ضرائب.

وقد أتى الإسلام بقانون (حيازة المباحات) وإني لأتذكر أن الناس كانوا يذهبون إلى مناجم الملح ليجمعوا هذه المادة ويبيعونها، كذلك بقية المعادن كالنحاس وما أشبه ذلك.

وانتم وقفتم قبال ذلك، ومنعتم الناس من حيازتها، ثم قلتم بعد ذلك

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

هناك أزمة سكن وهناك بطالة و...!!

ليست هناك أزمة في السكن إذا طبقتم قانون السماء، فالأرض التي حباها الله للإنسان واسعة، وبمقدور كل إنسان أن يؤمِّن لنفسه سكناً وفق قاعدة: (إحياء الأرض).

ويتم ذلك وفق شروط أهمها: أن لا تسبب حيازته للأرض ضرراً للآخرين، فقانون الإحياء محكوم بقانون (لا ضرر ولا ضرار)، وقد بحث الفقهاء هذا الموضوع وفصَّلوه في كتبهم، فعليكم أن تمنحوا هذا النمط من الحرية للناس حتى يؤمِّنوا سكناً لهم).

ويواصل السيد الوالد رحمه الله الكلام عن بقية حواره مع عبد الكريم وأجوبته له: (أجاب قائلاً: نحن نعمل وفق ما قلتم، فقد وزّعنا على الفقراء والمساكين الأراضي المتروكة وبأثمان زهيدة ليبنوا عليها مساكن لهم، وأنشأنا بنكاً باسم (البنك العقاري) ليؤمِّن السيولة اللازمة لعمليات البناء هذه، عبر قروض وبفائدة رمزية لا تزيد عن واحد ونصف بالمائة، وأمرنا أن يقسَّط الدفع إلى عشرين عاماً.

## سبع اعتراضات على طريقة توزيع الأراضي للفقراء

قلت له: إن عملكم هذا مخالف للشريعة الإسلامية، وذلك لأمور:

أولاً: إنكم تأخذون واحداً ونصفاً بالمائة، وهذا هو الربا بعينه، وهو محرَّم بحسب القرآن الكريم، حيث يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا﴾[1][2].

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢) قال تعالى: ﴿الَّذينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إلاَّ كَما يَقُومُ الَّذى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ مِنَ الْمَسِّ ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ ما سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عادَ فَأُولِئكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فيها خالِدُونَ﴾ سورة البقرة: ٢٧٥. وقال جل اسمه: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ سورة البقرة: ٢٧٩.

ثانياً: أنتم تعطون المال بعنوان القرض، وهذا مخالف للشريعة، لأنّ المال هو مالهم، وإن وظيفة بيت المال هو إعانة المحتاجين حتى لو كان من أصحاب التجارة وأصحاب العمل[١]، ومطلق من يحتاج إلى المال سواء في البناء والإعمار أم في الكسب.

ثالثاً: لماذا حدّدتم مساحة الأراضي الممنوحة بمقدار (٥٠٠ م) فقد تكون عائلة كبيرة، وإن هذه المساحة غير كافية لهم، فكان لابد من أن تكون المساحة الممنوحة بموازاة حجم العائلة.

رابعاً: إنكم تأخذون في مقابل الأرض الممنوحة مبلغ عشرة دنانير، فلماذا تأخذون هذا المبلغ مع أنكم قلتم إن هذه الأراضي ستوزع على الفقراء، والفقراء لا يملكون حتى الدينار الواحد؟

خامساً: لماذا خصصتم هذه الأراضي للعرب فقط؟! فالمعروف تاريخياً أن العراق سكنته أقوام مختلفة من الهند وإيران والباكستان و...، هؤلاء كلهم مسلمون وشاركوا في بناء هذا البلد ودافعوا عنه دفاعاً مستميتاً في طرد المستعمر منه في ثورة العشرين وغيرها من الثورات والانتفاضات. كان من المفترض أن تنظروا إلى كل من يسكن هذا البلد نظرة متساوية، والإسلام يرى جميع المؤمنين أخوة، وقد قرّر هذه القاعدة: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٢]، وليس إنما المؤمنون العرب أخوة!

سادساً: إنكم حصرتم العطاء بالعرب العراقيين فقط، واستثنيتم العرب في الكويت والحجاز وسوريا وما اشبه، وهذا خلاف للشرع ولمبادئ الأخوة. وقد نصّ الإسلام على أن التفاضل قائم على التقوى دون غيره من المبادئ، يقول

(١) أي مع حاجتهم.

(٢) سورة الحجرات: ١٠.

الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ...﴾[(١)].

سابعاً: ما الداعي لهذا الروتين في الحصول على إجازة وعلى (الطابو) الذي يكلف الحكومة والشعب وقتاً ومالاً، تستطيعون اختزال هذه الإجراءات وإلغاء الروتين حتى لا يتعب صاحب الأرض بين هذه الدائرة وتلك).

ثم قال السيد الوالد ﵀: (طرحنا هذه الإشكالات وإشكالات أخرى على مشروع توزيع الأراضي، فلم يُحِر قاسم جواباً واكتفى قائلاً: إذا أردنا أن نسير وفق ما تقول لعمَّتنا الاضطرابات والفوضى والهرج والمرج.

قلت له: لا مجال للفوضى..

قال: كيف ذلك؟

قلت: أضرب لك مثالاً للتوضيح والتقريب بمدينة كربلاء المقدسة: فلو قسمنا كربلاء إلى أربعة جهات: جهة الحر الرياحي وجهة العباس عليه السلام وجهة بغداد وجهة طويريج[(٢)] لحصل لدينا مساحة فرسخ أو فرسخين في الطول والعرض لكل جانب. ثم عيَّنا الأماكن العامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والحدائق والمتنزهات ودوائر الدولة وما أشبه ذلك، وخططنا الشوارع، ثم قسمنا بقية الأراضي إلى (٢٠٠م) و(٣٠٠م) و(٥٠٠م) و(١٠٠٠م) وما أشبه ذلك.

وبعد تعيين هذه الأماكن يتم استدعاء الناس لاختيار الأماكن. مثلاً يختار البعض طرف بغداد ويطلب أن تكون مساحة البيت الذي يريده (١٠٠٠ م)، وهناك من يختار البيت الأصغر، وإذا حدث تزاحم ونزاع فيمكن أن تجري القرعة بين الأفراد حول البيوت التي تزداد الرغبة فيها[(٣)]، فابتسم ولم ينطق بحرف.

(١) سورة الحجرات: ١٣.

(٢) وهذا الفرض والتقسيم من باب المثال.

(٣) قال تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ سورة الصافات: ١٤١، وقال: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ سورة آل عمران: ٤٤.

وهذا هـو دأب المستبدين ، فهم يفعلون ما تملي عليه أهواؤهم أو ما يشير به رفاقهم وحواشيهم بـدون أن يعيروا اهتماماً لآراء الآخريـن وآراء الشعب ، ثـم ينفـذون مـا يريـدون بـالقوة والحـديد والنـار ، ثـم بعـد ذلـك إذا جوبهـوا بالحقيقـة والواقـع أو عثروا على فكرة وطريقة أفضل مما عملوا به سابقاً لا يذعنـون إليهـا ، لأن إذعانهم هو بمثابة انتكاسة لهم.

وقد قلت شبيه هذا الكلام بعد سنوات إلى ولـي عهـد الكويت بواسـطة ؛ والكويت تختلف عن العراق ، ففيها قوانين خاصة ، ومنهج آخر كما هو واضـح) انتهى[١].

وسنذكر لاحقاً بإذن الله تعالى أن المسلمين ، ساروا طوال ألف سنة ، على حسب قانون الأرض لله ولمن عمرها ، ولـو بـبعض القيـود أحيانـاً إلا أنهـا كانـت أخف من قيود الحكومات الحالية ، ولم يكونوا يستأذنون الحكومة وعمالها في بناء دار أو تأسيس معمـل أو مصـنع أو مقـر شـركة أو تشـييد مزرعـة أو مرتـع أو غـير ذلـك ، ولا احتـاجوا إلى (طـابو) وإلى دفـع رسـوم للحكومـة و... ولا ... ولا... وكانوا بذلك أحسن حالاً ، بما لا قياس من الناس في ظل هـذه الحكومـات الحاليـة التي تدعي ان قوانينها إنما وضعت لصلاح العباد والـبلاد ، مـع انهـا لم تـزد الـبلاد إلا فساداً والناسَ إلا فقراً والأوضاع إلا خبالاً.

(١) تلك الأيام : ج١ ص٨٤ ـ ٨٨.

## الفصل الأول

# بصائر قرآنية في

# ﴿خلَق لَكُم﴾ و ﴿والْأَرض وضعها للْأَنامِ﴾

## ١

### بصائر قرآنية

في هاتين الآيتين الكريمتين بصائر كثيرة، نشير إلى عدد منها تِباعاً:

### بصيرة: معنى اللام في (لكُمْ)

**من البصائر القرآنية:** إن اللام في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ و﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنامِ﴾[١] يحتمل فيها بدواً الوجوه التالية:

**لام الاستحقاق**

أولاً: أن تكون اللام لام الاستحقاق، ولام الاستحقاق هي التي تأتي بين ذاتٍ ومعنى، وذلك نظير ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي الحمد مستَحقٌّ لله أو الحمد حقّ لله أو الحمد يستحقه الله، وكقوله تعالى ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ﴾[٢] أي يستحقونه، فهل معنى ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ أي خلق الأرض لتستحقون ما فيها أو خلق لاستحقاقكم ما في الأرض؟ ومعنى ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنـامِ﴾ والأرض وضعها لاستحقاق الأنام؟ الظاهر بُعده؛ إذ ليست اللام بين ذات ومعنى بل بين ذات وذات، كما أن هذا التفسير فسّرها بلام النفع وجعل المتعلّق الاستحقاق، فتأمل.

**لام الاختصاص**

ثانياً: أن تكون لام الاختصاص، وهي التي تأتي بين اسمين كل منهما

(١) سورة الرحمن: ١٠.

(٢) سورة البقرة: ١١٤.

يدل على ذات، مع عدم ملكية مَن (أو ما) دخلت عليه اللام، الآخرَ، وذلك مثل ﴿فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾(١) و﴿إِنَّ لَهُ أَباً﴾(٢) فإن الأخ مختص بالأخ وليس مالكاً ولا مستحقاً، وكقولك: (ادوم لك ما تدوم لي) أي أدوم مختصاً بك أو خاصّاً لك مادمت مختصاً بي أو خاصّاً لي، وكقولك: (الحصير للمسجد) و(الستارة للكعبة)، بناءً على عدم ملكية غير الإنسان كما هو المشهور، وإن ارتأى السيد الوالد رحمه الله صناعياً ملكيته في الجملة (كملكية المسجد لما يوقف عليه مثلاً)، وكذا الجلّ للفرس والمنبر للخطيب.

وفي الآية الشريفة يحتمل أن يكون ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ أي خلقه مختصاً بكم فكل ما في الأرض مختص بالناس، وليس للحكومات حق الاختصاص به أبداً، وكذلك ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ أي مختصة بهم.

وأما (الأنام) فقد فُسِّرت بتفسيرات عديدة، منها: الجن والإنس، ومنها: كل ذي روح أي كل ما ينمّ ويدبّ؛ وعليه: فقد يقال بحق اختصاص الحيوان بما حازه قبل غيره، فلا يجوز أخذه منه عبثاً، وفيه تأمل، وتحقيقه في محل آخر.

**لام الملك**

ثالثاً: لام الملك، كقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾(٣) فالخمس ملك للأصناف الستة على رأي مشهور، وكقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ﴾(٤) و﴿فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوالِكُمْ﴾(١) وعليه:

(١) سورة النساء: ١١.

(٢) سورة يوسف: ٧٨.

(٣) سورة الأنفال: ٤١.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٤.

فيحتمل في الآيتين الكريمتين أن اللام للملك ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ أي خلقها ملكاً لكم ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ أي ملكاً لهم، والملكية إما فعلية وإما شأنية، مطلقة أو مشروطة، وههنا هي مشروطة بالحيازة أو الإحياء، فتأمل.

**لام التمليك**

رابعاً: التمليك، كقولك: (وهبت لزيد ديناراً) أي مملكاً إياه، وفي الآية: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ أي خلق ما في الأرض مملّكاً إياه لكم، وهذا المعنى أقرب، في الآيتين مورد البحث، من سابقه وأوفق بسياق الكلام، لو دار الأمر بينهما.

**لام الصيرورة**

خامساً: لام الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً﴾[٢] وكقوله: ﴿رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبيلِكَ﴾[٣] ومن الواضح أن من البعيد جداً كونها لام التعليل.

وكقول الشاعر:

(فَلِلْمَوْتِ تَغْذو الْوَالِدَاتُ سِخَالُهَا ❖❖ كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ)

و:

(فَإِنْ يَكُنِ الموْتُ أَفْناهُمُ ❖❖ فَلِلْمَوْتِ مَا[٤] تَلِدُ الوالِدَهْ)

وفي الآية الكريمة يحتمل أن المراد من ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ أي ليصير لكم ما في الأرض جميعاً، ووضعها (الأرض) لتصير للأنام.

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٢) سورة القصص: ٨.

(٣) سورة يونس: ٨٨.

(٤) موصولة.

وعلى كل الاحتمالات فإن القاسم المشترك واللبّ والجوهر هو أن الأرض بما فيها للناس لا للحكومات، وهي إما مستحقة لهم أو مختصّة بهم لا بالحكومات، أو ملك لهم أو مُملَّكة لهم لا للحكومات، أو خلقت لتصير إليهم لا للحكومات.

## بصيرة: ﴿جَميعاً﴾ حال من ﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾

**ومن البصائر القرآنية**: إن في قوله تعالى ﴿جَميعاً﴾ في ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ بصيرة هامة وهي: إن ﴿جَميعاً﴾ تأتي (حالاً) تارةً من الفاعل وأخرى من المفعول وثالثة منهما معاً ورابعة من الضمير المضاف إليه، بشرط خاص، وأمثلة الأربعة هي بالتسلسل: جاء زيد راكباً أو جاء أبنائي جميعاً، ورأيت زيداً ماشياً أو رأيت اخواني جميعاً، وصافحت زيداً ضاحكَين أو رأينا أبناء عمنا جميعاً، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَميعاً﴾[1] فإن ﴿جَميعاً﴾ حال من الضمير (كم) الذي وقع مضافاً إليه والمضاف هو (مرجع).

وفي قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ قد يتوهم أن جميعاً حالٌ من ﴿لَكُمْ﴾ أي خلق لكم جميعاً ما في الأرض، ولكنه غير صحيح، والصحيح إنه حال من المفعول وهو ﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾ أي (ما في الأرض جميعاً خلقه لكم) ومعنى ذلك: إن كل ما في الأرض من معادن وثروات وأنهار وبحار وغابات ووديان وسهول وجبال وغيرها هو بأجمعه للناس، ولا شيء منه للحكومات أبداً فلا النفط للحكومات ولا المعادن ولا الغابات ولا غيرها أبداً.

---

(١) سورة يونس: ٤.

## بصيرة: ﴿لكُمْ﴾ انحلالية أي لكل شخص شخص

**ومن البصائر القرآنية**: إن ﴿لَكُمْ﴾ انحلالية، لا مجموعية، كما هو الأصل في أمثالها، فالمعنى أنه تعالى خلق جميع ما في الأرض لكم أي لكل واحد منكم فكل واحد منكم له الحق في جميع ما في الأرض أو أن يستحقه أو أنه مآله وعاقبته له أو أنه ملكه، وقد مضى تفصيل أكثر ومحتملات أخر.

## بصيرة: ﴿جَميعاً﴾ يقابل (مجموعاً)

**ومن البصائر القرآنية**: إن قوله تعالى: ﴿جَميعاً﴾ يقابل (مجموعاً):

و(المجموع) يراد به الجميع مع لحاظ الهيئة الاجتماعية بنحوِ بشرطِ شيءٍ، فتكون للهيئة الاجتماعية مدخلية في ترتب الحكم والمحمول، وذلك نظير (الغابة) فإنها ليست عبارة عن جميع آحاد أشجارها بل الأشجار كلها مع الهيئة المجموعية الخاصة، ولذلك فإنه لو توزعت أشجارها على سطح الأرض بفواصل كبيرة كما لو كان بين كل شجرة وشجرة كيلو متر واحد مثلاً فإنها لا تشكل غابة أصلاً.

أما (الجميع) فإنه يراد به كل فرد فرد، وكما سبق فإنه انحلالي فكل شخص من مليارات البشر[1] له الحق في كافة ثروات الأرض بدون أن تمنعه من ذلك حدودٌ جغرافية أو لونية أو قومية أو سياسية أو مذهبية أو دينية أو غيرها.

## بصيرة: تفسير ﴿لكُمْ﴾ بـ(لأجلكم ولنفعكم)

**ومن البصائر القرآنية**: إنه بناءً على أن ﴿لَكُمْ﴾ انحلالية و﴿جَميعاً﴾ انحلالية كذلك، فإنه لا يصح أن تكون ﴿لَكُمْ﴾ للملك أو التمليك بالفعل إذ من البديهيات أنه ليس ما في الأرض ملكاً أو مملَّكاً بالفعل لكل إنسان، وإن

(١) تجاوز عدد البشر آخر عام ٢٠١٩م الـ٧.٥ مليارات.

أمكن أن تكون كذلك اقتضاءً أو بنحو مشروط.

بل (اللام) إما أن تكون لام النفع بمعنى (خلق لأجلكم ولنفعكم وانتفاعكم ما في الأرض جميعاً) وهذا يعني أنه تعالى خلقها لنفعكم (أي لنفع كل واحد واحد من آحاد البشر) لا لنفع الحكومات أو الشركات الخاصة العملاقة المستأثرة بالأرض وثرواتها وهي المسماة بـ(الكارتل Cartel) وهو اتفاقية بين شركات متنافسة لاستبعاد دخول منافس جديد وللسيطرة على الأسعار أو المسماة (التراست trust) وهو مشاركة عدة مشاريع اقتصادية تحت مظلة واحدة تفقدها استقلاليتها.

أو هي لام الاختصاص، أي لكم بها حق الاختصاص وقد يفسر هذا الحق بـ(ملك أن يملك)، لكن التحقيق أن (مِلك أن يملك) مغاير لحق الاختصاص، وإن مِلك أن يملك متحقق في كافة ثروات الأرض دون حق الاختصاص الفعلي؛ فإنه كالملك لا يوجد إلا بسبب كالسَّبْق «فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»[١]، وعلى أي فإن الحيازة هي السبب لحصول حق الاختصاص على رأي من لا يراها مملّكة فتدبر جيداً.

أو هي لام العاقبة والصيرورة، أي خلقها لتصير إليكم وليكون مآلها إليكم.

أو هي لام الاستحقاق أي خلق لاستحقاقكم الأرض؟

والأظهر من المعاني لام النفع ثم الصيرورة ثم الاختصاص الشأني ثم الملكية المشروطة، والله العالم.

## بصيرة: ﴿لَكُمْ﴾ انحلالية ولا تفيد التساوي

**ومن البصائر القرآنية**: إنّ بعض المتأثرين بالشيوعية حاولوا التوفيق بينها وبين المبادئ الإسلامية وذلك عبر محاولة استخراج بعض أسس النظرية الشيوعية

(١) الكافي: ج٢ ص٦٦٢.

من القرآن الكريم، وقد استند بعضهم إلى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ في تأكيد مبدأ المساواة المطلقة، بين أبناء البشر، في الثروات الطبيعية، وسنضيف إلى كلامه وجهاً آخر ثم نجيب على كليهما.

أ ـ فقد يقال: إنّ قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ﴾ يستفاد منه أن (ما في الأرض من الثروات) هو ملك للناس كافة، أي إن ثروات الأرض هي ملك للمجتمع كله، لا لهذا الفرد وذاك الفرد وللفرد الثالث وهكذا؛ فليست الثروات ملكاً لهذا الرأسمالي وذاك وذياك وليست الأراضي ملكاً للإقطاعي ولا لهذا الرجل وذاك وذياك، بل هي ملك لمجموع المجتمع إذ قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ أي لمجموعهم لا لجميعهم.

ب ـ وقد قال بعضهم: إنّ قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ و﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ تفيد توزيعها بالتساوي بينهم، فلا يجوز أن يأخذ رب العمل وأصحاب رؤوس الأموال أكثر مما يأخذه العامل، بل الكل متساوون في ثروات الطبيعة، ولذلك صرحوا بقاعدتين: الأولى: (لكل بحسب جهده) أي حسب جهده البدني لا بحسب فكره وعلمه وتخطيطه وإدارته. الثانية: و(لكل حسب حاجته) ولا يجوز التفاضل بين الأفراد إلا بقدر الجهد المبذول، وأما أن يأخذ الرأسمالي بعض الأرباح لمجرد أنه تكفل برأسمال المصنع أو المعمل أو المتجر أو المزرعة فذلك ظلم للعامل الذي ولّد المحاصيل وصنع الأرباح بعرق جبينه وكد يمينه.

## ثروات الأرض للجميع لا للمجموع

ولكن كلا الأمرين باطل، فإن ظاهر ﴿لَكُمْ﴾ أنها انحلالية، لا مجموعية، أي لكل واحد واحد منكم ما في الأرض، أي خلق ما في الأرض لنفعكم أي لنفع كل واحد واحد منكم، لا أن المراد لنفع مجموعكم بشرطِ لا عن الآحاد

وبمعنى أنه تعالى خلق ما في الأرض لنفع المجتمع بشرط اجتماع كل أفراده فإذا انفردوا لم يكن لهم من الأرض ومما فيها شيء.

وذلك هو ما تفهمه كافة الأعراف في كل اللغات، من ضمير ﴿لَكُمْ﴾ وشتى التصريفات المشابهة له[1] ألا ترى أنك لو سألك سائل عن السيارات الواقفة في المرآب لمن هي، فقلت إن هذه السيارات هي لتجار المنطقة أو هي لأهل المحلة الفلانية، كان معنى ذلك انحلالياً لا مجموعياً؟ أي كان معناه أن كل سيارة أو سيارتين ـ مثلاً ـ هي ملك لأحد التجار أو لأحد أهالي تلك المنطقة، ولم يكن معناها أن السيارات هذه ملك لمجموع التجار أي للهيئة الاجتماعية لهم أي للمجموع بما هو مجموع وليست ملكاً لآحادهم؟ وكذلك لو قلت هذه الدكاكين في هذه الأسواق هي ملك للأطباء أو المهندسين كان المعنى انحلالياً أي أحدها ملك لأحدهم والآخر ملك للآخر وهكذا.

## الثروات للكل بحسب التفاضل بالعمل والكفاءة

وظهر بذلك مثل جهة ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ لا تدل على التساوي أصلاً؛ فإن تلك الجمل السابقة لا تدل على أن لزيد سيارة واحدة فقط ولعمرو سيارة واحدة فقط ولبكر سيارة واحدة فقط، إذ قد تكون لأحدهم سيارة وللآخر سيارتان وللثالث ثلاث سيارات، والحاصل أن ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لِلْأَنَامِ﴾ منحلة إلى الأفراد أولاً ولا تدل على حدود النسبة وكميةِ ما لكلِّ فردٍ، بل يجب أن يُعلم ذلك من دليل خارج ثانياً.

قال السيد الوالد في الفقه: (وكيف كان، فهم يستدلون بقوله سبحانه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ حيث يدل على التساوي فيها، والتساوي في المال هو

(١) كـ(لهم) و(لهنّ) و(لنا).

مقتضى الشيوعية)[١] وأجاب عنه: (أما استدلالهم بالآيات، فيرد على دليلهم الأول: أي استدلالهم بآية: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ بأن الآية، إنما تدل على أن الأرض بذخائرها وضعت للبشر، في الجملة. أما كيفية الوضع وخصوصياته، فالآية ساكتة عنها، فهي كما إذا قيل: أموال الدولة للموظفين، فإنه لا يدل على أكثر من هذا الإجمال، أما كيفية التوزيع وما أشبه، فاللازم فهمه من دليل آخر، ولو أخذ بإطلاق الآية كان اللازم أن يجوز أن يتصرف كل أحد، حتى فيما خصص للآخر من المعاش المقرر بالبطاقة وهذا ما لا يقوله الشيوعي أيضاً)[٢].

## شواهد على انحلالية (كل)

ويدلك على أن أمثال ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لِلْأَنَامِ﴾ وللناس وأشباهها انحلالية للأفراد كما أنها ليست للتساوي، شتى الأمثلة العربية والقرآنية والعرفية فمثلاً قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ﴾[٣] فإنه انحلالي أي لكل نبأ نبأٍ مستقر ومآل يصل إليه فيستقر فيه[٤] لا أن المقصود أن لمجموع الأنباء مستقر واحد، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى ومع قطع النظر عن تفسير الآية الكريمة، بل إذا نظرنا للجملة بما هي هي ـ إن لم نقل بأن ذلك هو مقتضى مناسبات الحكم والموضوع في الآية الكريمة ـ فإن كل نبأ بحسب حجمه وخصوصياته له مستقر يناسب حجمه وخصوصياته، وليست مستقرات الأنباء متساوية، فمثلاً مستقر المؤمن الجنة[٥] ومستقر الكافر المعاند النار، ولكن لذلك درجات ومراتب وأنواع، حتى على

(١) موسوعة الفقه ـ الاقتصاد ـ: ج١٠٧/ ١ ص١٩٥.

(٢) موسوعة الفقه ـ الاقتصاد ـ: ج١٠٧/ ١ ص٢٠٤.

(٣) سورة الأنعام: ٦٧.

(٤) أو لكل نبأ مُنبأٌ به يتحقق في وقته، على تفسير آخر.

(٥) أي مآله، أو أنه إذا أنبأ به فإن له مستقراً ثبوتياً في المستقبل.

مستوى أشباه الجمل والمفردات التصورية ، فمثلاً مستقر الريشة الطائرة مختلف تماماً عن مستقر الجبل فإن مستقرها وقرارها خفيف سهل الإزاحة عكس مستقر الجبل والعمود الحديدي (الشلمان) وغير ذلك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾[١] فإنه انحلالي أولاً كما أن أعمال الأمم غير متساوية كمّاً ولا كيفاً كما هو واضح ثانياً.

وكذلك قوله أمير المؤمنين عليه السلام: «لِكُلِّ امْرِئٍ فِي مَالِهِ شَرِيكَانِ الْوَارِثُ وَالْحَوَادِث»[٢] فإن المراد كل شخص شخص، لا مجموع الأشخاص من حيث المجموع، كما أن الوارث يرث لا بالتساوي كما هو معلوم فإن الزوجة مثلاً ترث تارة ربعاً وأخرى ثمناً والزوج يرث نصفاً حيناً وربعاً حيناً آخر والأب والأم يرثان سدساً أو ثلثاً وهكذا، وكذلك الحوادث فإن ما تناله الحوادث من أموال الناس مختلف بشكل مذهل فقد تصدمه سيارة فتكسر عظامه فيحتاج إلى إنفاق عشرة ملايين دينار أو أكثر أو أقل، وقد تجرحه جرحاً بسيطاً لا يكلف إلا ثمن علاج بسيط، وقد يسرق منه شخص ألفاً أو مائة ألف أو مليوناً أو مائة مليون، فالحوادث شريكة لكل شخص شخص في ماله لكن لا بالتساوي.

ومنه ظهر أن المراد من ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ هو: خلق لكل واحد واحد منكم، لا للمجتمع كمجموع مع مدخلية الهيئة الاجتماعية بنحوٍ بشرط شيء، وأما التساوي وغيره فإنه يعلم من سائر الأدلة وهو بحسب الشرط الذي يتحقق، كالحيازة، والذي تعلم شرطيته من دليل آخر، فهذا في السبب الأوّلي للتملّك فإن حدود التملّك وكميته هو على حسب الجهد البدني أو الفكري أو العلمي المبذول بل على حسب ثمانية أمور سيجري الكلام عنها تباعاً بإذن الله تعالى.

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٨.

(٢) نهج البلاغة: باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام، الحكمة: ٢٣٥.

## الشيوعية جمعت الدكتاتورية والرأسمالية المطلقة

ومن الجدير الإلفات إلى أن أي شيوعي يدعي أن الثروات كلها للمجتمع كمجموع؛ فإنه ـ في جوهر الأمر وواقعه وبحسب مآله ـ يجعل الأموال والثروات كلها في أيدي الحكومة وتحت سلطنتها فقط؛ توضيحه: إن عدداً منهم يصرح: بأنه ليس من العدل أن تكون هذه القطعة من الأرض لزيد حتى وإن حازها وعمّرها، وتلك الأخرى لعمرو حتى لو اشتراها، والثالثة لبكر حتى وإن ورثها وهكذا.. بل الأراضي والثروات كلها للمجتمع كله، وحيث إن المجتمع كمجموع ليس وجوداً متجسداً متشكّلاً ليأخذ ويعطي ويتصرف، لذلك فإن (الحكومة) باعتبارها التي تمثل المجتمع تكون القيّم على كامل الأرض وكافة ثرواتها فتكون تحت سلطنتها ثم أنها هي التي تعطي كل فرد فرد من أفراد الشعب حسب حاجته وحسب جهده البدني.. ولا غير.

وبقليل من التفكير وبتصفحٍ بسيط للتاريخ نجد أن الحكومة الشيوعية استأثرت بالسلطتين بشكل كامل؛ إذ جمعت إلى جوار الدكتاتورية والسلطة السياسية المطلقة، الرأسماليةَ والسلطة الاقتصادية المطلقة، فصارت هي الرأسمالي الأكبر والأوحد في البلد كله كما أنها هي الدكتاتور الأوحد؛ ذلك أن دكتاتورية البروليتاريا عنوان غير دقيق بل غير صادق لأن الطبقة الكادحة لا تستلم السلطة بل إنما يستلمها الحزب الشيوعي الذي يدعي تمثيل الطبقة الكادحة.. كما أن الأموال والثروات والأراضي كلها ستكون بيد الحزب الشيوعي، بل السلطة والثروات تكون في الواقع بيد قادته فقط، فتكون الشيوعية اسوأ من الرأسمالية لوجهين:

الأول: لأن الرأسمالية توزع الثروات بين الألوف بل مئات الألوف

(وأكثر) من صغار الرأسماليين وكبارهم، أما الشيوعية فتلغي ذلك كله لتكون كل الأراضي وكافة الثروات بيد الرأسمالي الأوحد والأكبر وهو الحكومة بل، وكما سبق، بيد قادة الحزب الشيوعي ولا غير.

الثاني: لأن الشيوعية تؤمن بـ ـ وتمارس ـ الدكتاتورية المطلقة كما سبق.

## بصيرة: ﴿ما فِي الأرضِ﴾ يعمّ ثروات سطح الأرض وباطنها

**ومن البصائر القرآنية**: إن قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ يدل على أن كافة ما في باطن الأرض من الثروات وجميع ما على الأرض من الخيرات، للناس جميعاً، أما ﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾ فيشمل النفط والغاز ومعادن الذهب والفضة والأحجار الكريمة وغيرها، وأما (ما على الأرض) فيشمل الغابات بما تحتضنه من أشجار وأخشاب وأعشاب وأثمار وطيور وحيوانات وغيرها، كما يشمل السهول والوديان والجداول والغدران والأنهار والبحار والمحيطات، والصحاري والجبال وغيرها، فهي كلها جميعاً للناس.

لا يقال: ﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾ يراد به ما في باطن الأرض ولا يشمل ما على سطح الأرض!

إذ يقال: إن ﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾ يطلق على ما على سطحها أيضاً، والدليل تتمة الآية الثانية ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ ✿ فيها فاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذاتُ الْأَكْمامِ ✿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحانُ ✿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[1] إذ جاء فيها ﴿فيها فاكِهَةٌ...﴾ وقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجاوِراتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنابٍ وَزَرْعٌ وَنَخيلٌ صِنْوانٌ وَغَيْرُ صِنْوانٍ يُسْقى بِماءٍ واحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَها عَلى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فى ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2]، فأنظر إلى قوله تعالى: ﴿وَفِي

(١) سورة الرحمن: ١٠ ـ ١٣.

(٢) سورة الرعد: ٤.

الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجاوِراتٌ وَجَنَّاتٌ﴾ مع أنها على الأرض وليست في باطنها؛ وألا ترى قولك مثلاً (ما في الصحاري من الحيوانات البرية يشكل ثروة كبيرة) مع أن المراد ما عليها وليس ما هو في باطنها.

والسرّ أن الأرض طبقات، كما أن السماء طبقات، فيصح إطلاق (في) على ما عليها بلحاظٍ و(على) عليه بلحاظٍ آخر؛ بعبارة أخرى: قد يراد بالأرض سطح الأرض وقد يراد بها الكرة الأرضية فكل ما على سطح الأرض فهو في الكرة الأرضية، فتدبر.

## بصيرة: ﴿وَضَعَها﴾ ذللها للناس، لا للحكومات

**ومن البصائر القرآنية**: إن هناك نكات دقيقة في انتخاب كلمة ﴿وَضَعَها﴾ في ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ وذلك بدل أن يقال مثلاً (جعلها) أو (خصّصها) أو شبه ذلك.

ومن النكات: إن (الوضع) يدل على الخفض والذِلّة والحطّ، فإن الوضعَ خفضُ الشيء وحطّه، والوضيع هو الدنيء، ويقال للمتواضع متواضع لأنه تذلل للناس ووضع نفسه وحط من شأنها ولم يتكبر، وفي الحديث: «وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِهِ»[1] وإنما تضع أجنحتها وتتواضع له لإذعانها بشرفه عليها (والمقصود طالب العلم لله وفي الله أي الطالب المتقي، للقرينة الحافّة)، على خلافٍ في أن وضعها أجنحتها له هل هو في الدنيا أم في الآخرة أم في كليهما؟ والأخير أرجح لمكان الإطلاق الذي يؤيده أيضاً الاعتبار.

فقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ يراد به أنه تعالى ذلّلها للأنام أي لمصالحهم ومنافعهم ولسدّ حاجاتهم الجسمية والنفسية وغيرها نظير قوله:

(١) الكافي: ج١ ص٣٤.

﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهـا تَـذْليلاً﴾[١] ولم يذلّلها تعالى للحكومات بل للناس، ومن الغريب بعد ذلك أنك ترى الحكومات الظالمة (تُصعّب) استثمار الأرض وحيازتها والاستفادة منها والتمتع بثرواتها ومعادنها على الناس بدل أن تسهّل ذلك لهم، مع أن الله تعالى ذلّلها، بصريح الآيات والروايات، للناس!.

## بصيرة: (الأرض للناس) حلقة في منظومة عالم التشريع والتكوين

**ومن البصائر القرآنية**: أن هذا القانون الإلهي ﴿لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ يشكّل حلقة في سلسلة متكاملة ولِبنة في بناء تشريعي ـ تكويني شامل يشد بعضه أزَر بعض ويعضد بعضه بعضاً بل ويتوقف بعضه على بعض.. وعليه: فإن الإخلال به يشكّل ـ لا محالة ـ إخلالاً بالمنظومة التشريعية ـ التكوينية الإلهية بأكملها .. وبذلك تكون الجريمة في إهمال هذا القانون العظيم أو استبداله بغيره، جريمة مزدوجة فهو يُعدّ من جهة إعراضاً عن قانون إلهي، وهو يشكل من جهة إخلالاً بالمنظومة كلها.

وذلك يعني أن هذا القانون يشكل مع سائر القوانين الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية الإسلامية، ما يشبه (الحقائق الارتباطية).

ولعل لذلك، لأجل أن حقائق عالم التشريع، حقائق ارتباطية ورد في الآية الكريمة: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنْكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَيَوْمَ الْقِيامَةِ يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ الْعَذابِ وَمَا اللَّهُ بِغافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٢] كما قال تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ﴾[٣] و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٤] و﴿وَمَنْ

(١) سورة الإنسان: ١٤.

(٢) سورة البقرة: ٨٥.

(٣) سورة المائدة: ٤٤.

(٤) سورة المائدة: ٤٥.

لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ﴾[١] فإنه إذا لم يحكم حتى بواحد من أحكام الله تعالى فهو كافر بالمنظومة كلها لا بهذه الآية فحسب، وهو بذلك نظير أيضاً للإيمان بالرسل فإنه حقيقة ترابطية إذ يقول تعالى: ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾[٢].

## الهندسة الإلهية العامة لحياة البشرية

والنظر إلى الآيتين الكريمتين اللتين تضمنت إحداهما هذا المقطع: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ يدلنا بوضوح على المشهد كله وأن قانون ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ لهو جزء لا يتجزأ من هندسة الله تعالى البالغة الحِكمة والإتقان، لعالمي التشريع والتكوين، فلاحظ مجموع الآيتين الكريمتين في سورة البقرة ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ ثُمَّ يُميتُكُمْ ثُمَّ يُحْييكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ﴾[٣] والاستفهام الاستنكاري في الآية الكريمة منصبّ على إستبشاع الكفر بالله تعالى معلّلاً ظاهراً[٤] ذلك بأن:

أ ـ مبدأكم بيد الله تعالى ﴿وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ﴾ فله عليكم فضل الحياة بعد الموت (بعد أن كنتم جماداً).

ب ـ كما أن منتهاكم بيد الله تعالى ﴿ثُمَّ يُميتُكُمْ ثُمَّ يُحْييكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

ج ـ كما أن حياتكم الدنيا هذه، وهي بينهما: بين المبدأ والمعاد، بيد الله تعالى حيث كان منه رزقكم وفي نعمته قراركم وتحت سمائه مستقركم ومثواكم

(١) سورة المائدة: ٤٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٥.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٨ ـ ٢٩.

(٤) الاستظهار يتعلق بالبند (ج)، إذ الآية صريحة في البندين (أ) ـ (ب).

﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ﴾ فكيف تكفرون بالله تعالى وحلقات نِعَمِه عليكم مستمرة متواصلة لا تنقطع بدواً ووسطاً وختاماً؟!

## مبررات الكفر ثلاثة

ومن ذلك نستكشف أن مبررات الكفر، ولو فيما قد يتوهم الكافر لأن الخطاب لهم ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ...﴾ هي أمور ثلاثة (وهي منتفية كلها بمعنى أن نفي النفي إثبات) (إذا لم يكن الله تعالى هو الخالق والمبدأ، أو لم يكن هو الرزاق والمنعم، أو لم يكن إليه الحشر والنشور والمعاد والمصير) وعليه: فإن الإنسان لا يحق له عقلاً أن يكفر بالله تعالى وقد أحكم جل اسمه حلقات الإنعام عليه؛ فإذا استهدف أحدهم، كبعض الفلاسفة أو كالحكومات الجائرة، إحدى هذه الحلقات، على مستوى العقل النظري أو العملي، فإنه يفتح بذلك باب الكفر على الله تعالى للكثير من الناس على مصراعيه!

ألا ترى أن الفيلسوف إذا أنكر مبدأ الخِلقة وادعى الصِّدفة وأننا خلقنا لا بسبب فاعلٍ ولا بعلةٍ، مدّعياً إمكان تحقق المعلول بلا علة والممكن ذاتاً بلا سبب، فإنه يعبّد بذلك الطريق إلى الكفر بالله العظيم؟

## ومن عوامل الكفر مصادرة حق الناس في الأرض!

ومن ذلك: ان الحكومات إذا صادرت حق الناس في حيازة الأراضي واستثمارها فمنعتهم عن زراعتها وحجبتهم عن استصلاحها وإحيائها وعمرانها والاستمتاع بخيراتها واستخراج معادنها واستثمارها، فإنها ستفتح بذلك، عملياً، الباب للكفر بالله العظيم؛ ألم يقل الإمام عليه السلام: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً»[1]

(١) الكافي: ج٢ ص٣٠٧.

و«الْفَقْرُ هُوَ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ»[١].

ويشهد على ذلك العكس أيضاً إذ يقول جل اسمه ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[٢] فإن ﴿الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ كأنه واقع موقع التعليل ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ لأن شكر المنعِم بأعظم درجات النعِم حيث تنتهي إليه تعالى كل النعم، لا يكون إلا بأعظم درجات الشكر وهي العبادة.

وصفوة القول: إن الله تعالى خلق الخلق وضمن لهم أرزاقهم وما به قوام معاشهم وحياتهم إذ خلق لهم ما في الأرض جميعاً من أشجار وأثمار واطيار ومن حيوانات برية وبحرية ومن معادن وثروات مختلفة، وكان من مقتضيات حكمته البالغة ان يصب كل ذلك في الهدف من الخلقة ﴿وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[٣] ولذا أنكر عليهم بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾.

وعليه: فإن نقض قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[٤] و﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ هو نقض لواحد من أهم القوانين والسبل التي تسير بهذا الإنسان نحو تحقيق الغرض من الخلقة، فليست جريمة هدم هذا القانون ونقضه، جريمةً محدودة بحدود نقض قانون إلهي واحد (وإن كان نقض أي قانون لله تعالى جريمةً لا تغتفر، فكيف بمثل هذا القانون الذي وضع لسعادة كافة البشر؟) بل هو إخلال بالمنظومة الإلهية وبهدفها الأسمى كونه عملياً يعدّ عرقلة لسير الخلق إلى عبادة الرب الذي اعتبره جل اسمه الغرض من الخلقة.

(١) الخصال: ج٢ ص٦٢٠.

(٢) سورة قريش: ٣ ـ ٤.

(٣) سورة الذاريات: ٥٦.

(٤) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

## الاجتهاد في مقابل حكم رب العباد!

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مرشد عظيم إلى مدى جهل البشر إذ يحاولون تغيير القوانين الإلهية متذرّعين بألف دليل ودليل وألف حجة وحجة، بل يقومون بذلك فعلاً، مستندين إلى قاعدة الاجتهاد في مقابل رب العباد جل اسمه! ولسان حالهم يقول: (قال الله وأقول!)؛ قال الله: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ وأقول: (خلق للحكومات ما في الأرض جميعاً)! وقال على لسان رسوله العظيم ﷺ: «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»، وأقول: (الأرض للحكومات)! سواء أقال بأن الأرض ملك للحكومات أم قال بأنها تحت سلطنتها، مع أنه ـ وكما سبق ـ لم ترد آية ولا رواية بأن الأرض للحكومات ملكاً أو سلطنة، مع أنه وردت عشرات الآيات والروايات بمضمون: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ و﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَميعاً مِنْهُ إِنَّ فى ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾(١).

## هل ينافي مقام الامتنان مقام التشريع؟

البصيرة: إن قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ وارد في مقام الامتنان، فإن الله تعالى يمنّ علينا ويتفضل بأن خلق كل ما في الأرض لنا وبأن وضع الأرض للأنام، فذلك التشريع القانوني الاستراتيجي هو مما امتنّ به تعالى علينا جميعاً.

وقد توهم بعض الأعلام التنافي بين مقام الامتنان ومقام التشريع فقال: (بيانٌ: الآية الكريمة مسوقة في مقام الامتنان أي إكرامه تعالى لخلقه بكلّ ما يحتاجون إليه في معاشهم وحياتهم، والآيات الواردة في سياق الامتنان لا يصح

(١) سورة الجاثية: ١٣.

أن يستدلّ بها على حلّية شيء من موارد الامتنان، فلا يجوز أن يقال في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ أنّ جميع الناس مالكون للأرض على حدّ سواء. وكذا الآيات الكثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ فيها دِفْءٌ وَمَنافِعُ وَمِنْها تَأْكُلُونَ﴾[1].

وكم فرق بين ما ورد في سياق الامتنان وبين ما ورد في مقام التشريع.

فما ذكره في جوامع الجامع: "وفي هذا دلالة على أنّ الأصل في الأشياء الإباحة إلى أن يمنع الشرع بالنهي وجائز لكل أحد أن يتناولها ويستنفع بها" في نهاية الضعف فإن الإباحة مستندة إلى أصل مسلّم آخر ذكره الفقهاء ـ رضوان الله عليهم ـ في الأصول العملية)[2].

## مقام الامتنان يؤكد مقام التشريع

لكنه غير تام بل غريب؛ فإنه لا تنافي بين المقامين ولا تضاد، بل إن مقتضى مقام الامتنان هو تشريع مثل هذا القانون الذي يسهّل على البشر أمور معاشهم ويتيح لهم الحرية في الاستمتاع بخيرات الدنيا التي خلقها لأجلهم: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زينَةَ اللَّهِ الَّتى أَخْرَجَ لِعِبادِهِ وَ الطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِىَ لِلَّذينَ آمَنُوا فِى الْحَياةِ الدُّنْيا خالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[3] ألا ترى أن الأعلام استدلوا بحديث «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ»[4] الوارد مورد الامتنان على أنه لا يوجد حكم ضرري في الإسلام أو أنه نفي للحكم بلسان نفي موضوعه أو ما أشبه (من الأقوال الستة) وجامعها أنّ (لا ضرر) امتنانيٌّ، وكذلك الاستدلال بـ﴿وَما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى

(١) سورة النحل: ١٦.

(٢) مناهج البيان في تفسير القرآن: ج١ ص١٩١.

(٣) سورة الأعراف: ٣٢.

(٤) عوالي اللئالي: ج١ ص٢٢٠.

الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[1] الوراد مورد الامتنان.

وبعبارة أخرى: مقتضى رحمته وفضله ومنّه أن يمنحنا ذلك كله إذ إنه ﴿الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ و﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2] و«بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ بِالْحَنَفِيَّةِ السَّمْحَةِ»[3] و﴿وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[4].

وكأنّ الذي دفعه إلى توهم أنه ليس تشريعاً لكونه امتناناً، أن كونه تشريعاً يقتضي أن يكون الناس جميعاً مالكين للأرض على حد سواء! وقد أجبنا عنه سابقاً بأجوبة عديدة، فراجع؛ لكن إجمال عنوان بعضها: إن اللام للنفع لا للملك الفعلي أو هي للعاقبة لا للملك الفعلي، وأنها لو كانت للملك لما أفادت ملك الناس بالفعل لكل الأراضي، إذ هي الخلالية مشروطة بما تذكره سائر الآيات والروايات مثل: «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» فقد خلق الله تعالى الأرض لينتفع بها الناس أو ليملكوها لكن بشرط حيازتها وإعمارها إذ القاعدة الفقهية هي: (من حاز ملك).

والحاصل: إن سياق الامتنان فيما كان تشريعه مِنّة وفضلاً يؤكد تشريعه ولا يضاده!

## بصيرة: ﴿لِلْأَنامِ﴾ و﴿لكُمْ﴾ تفيد حق الكافر كالمسلم في الأراضي والمعادن

**ومن البصائر القرآنية**: إن قوله تعالى: ﴿لَكُمْ﴾ يمكن أن يعدّ من الأدلة على أن إحياء الأرض سبب لأن يملكها الكافر كالمسلم ـ إن لم نقل، ما قال به

(١) سورة الحج: ٧٨.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

(٣) بحار الأنوار: ج٣٠ ص٥٤٨.

(٤) سورة النحل: ٥٣.

جمع من أن حيازتها بذاته سبب للملك وليس أنه يفيد مجرد حق الاختصاص ـ.

فقد ذهب جمع من الفقهاء إلى أن إحياء الأرض سبب للملك إذا كان المحيي مسلماً دون ما إذا كان كافراً، بينما ذهب جمع آخر إلى أن الإحياء مطلقاً سبب للملك حتى لو كان المحيي كافراً، ومن الأدلة التي تشفع لهم العموم في الآية الكريمة الأولى والثانية إذ إن ﴿لِلْأَنامِ﴾ عام وكذا ﴿لَكُمْ﴾ و(الأنام) ليست بحاجة إلى إيضاح في عمومها أما ﴿لَكُمْ﴾ فإن عمومها بلحاظ نفس اللفظ وبلحاظ سياق الآيات أيضاً بل إن اتجاهها نحو الكافر أوضح ألا ترى قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[١] فالإنكار موجّه إلى الكفار وأنكم كيف تكفرون بالله تعالى مع أنه الذي أحياكم ثم يميتكم و... وأنه الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً؟!

وذلك كله مبني على أن ظاهر ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لِلْأَنامِ﴾ كما سبق هو الملك والمراد به المشروط بالإحياء وشبه ذلك ببركة سائر الأدلة، وأما إن كان المراد بها النفع فإنه لا ريب في أن ما في الأرض جميعاً بل ما في الكون كله هو لنفع الإنسان حتى البعوضة في الهواء والذرة في الصحراء والنجم في أعماق السماء، فإنها لا تفيد ملك الكافر أو المسلم إلا بضمّ مقدمات أخرى وإلا فإن غاية ما تفيده حق الاختصاص، فتأمل.

وقد ثبت ذلك في العلم الحديث أيضاً في بحوث منوعة ومتعددة ومنها ما طرحوه في مبحث أثر الفراشة (butterfly effect) كما أشار العديد من المتكلمين

(١) سورة البقرة: ٢٨ ـ ٢٩.

والفلاسفة من قبلُ، إلى ترابط الكون مادياً وعضوياً وإن كل جزء في الكون مرتبط بكل جزء فيه بنحو ما، وقد يفسر ذلك في العلم الحديث بأنحاء، ومنها أن الكون كله تحكمه القوة الطاردة والجاذبة التي توازن بين الكرات وتنظم مواقعها وحركتها وسيرها بحيث لو حدث أدنى اختلال فيها لاصطدمت الكرات ـ كالأرض والقمر والمريخ وغيرها ـ بعضها ببعض؛ وليس هذا محل البحث الآن لذا اكتفينا بالإشارة إليه إشارةً، ونضيف إشارةً أيضاً: أن القرآن الكريم أشار إلى بعض منافع الكون حتى البعيد منها، كالنجوم للإنسان، وذكر من المنافع ما هو ظاهر جلي لا يكاد ينكره عاقل كي تكون الحجة على كافة الناس أتمّ، فمثلاً قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذى جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِها فى ظُلُماتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[1] وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّراتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فى ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2].

وقد وردت ﴿جَعَلَ لَكُمُ...﴾ ستة وعشرين مرة في القرآن الكريم، كما وردت ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ في أربع آيات.

## بصيرة: ﴿لكُمْ﴾ دليلُ أنّ أفعاله تعالى معلّلة بالأغراض

**ومن البصائر القرآنية**: إن قوله تعالى ﴿لَكُمْ﴾ يمكن أن يُعدّ من الأدلة على أن أفعال الله تعالى معلّلة بالأغراض، فقد اختلف المتكلمون من أشاعرة ومعتزلة وعدلية في ذلك، فقال بعض الأشاعرة بأن أفعال الله تعالى لا يصح أن تعلل بالأغراض لأن كل فاعل فإنه مستكمل بغرضِهِ وهدفِهِ والغايةِ من فعله، ويستحيل في حقه تعالى أن يكون مستكملاً بشيء وإلا لكان ناقصاً محتاجاً إلى

(١) سورة الأنعام: ٩٧.

(٢) سورة النحل: ١٢.

غيره وخالق كل شيء تستحيل حاجته إلى بعض خلقه كما أن واجب الوجود غني من جميع الجهات فيستحيل أن يكون فقيراً للغير ولو في بعض الجهات.

وأجاب العدلية وغيرهم بأن (الغاية) و(الغرض) تدفع (العبثية) التي لا شك أنها نقص يُنزّه عنه الحكيم، ولا يشترط في الغاية استكمال فاعلها بها، بل يكفي أن تكون الغاية والغرض راجعة إلى القابل؛ فإنّ فعل الفاعل تارة يكون لفائدةٍ عائدة إليه وأخرى يكون لفائدةٍ تعود إلى الطرف الآخر أي إلى القابل أو المخلوق من دون أن تعود بالنفع إلى الفاعل.

وتوضيحه: إن (الغاية هي علة فاعلية الفاعل) وإن (أول الفكر آخر العمل):

أ ـ فإن أول ما يدور في بال الإنسان عندما يدخل إلى المدرسة مثلاً هو أن يصبح طبيباً أو محامياً أو تاجراً أو شبه ذلك، ثم إنه بعد دراسةٍ قد تستمر عشرة سنين أو عشرين سنة أو أقل أو أكثر يصبح طبيباً أو محامياً أو تاجراً.

ب ـ والغاية هي التي تحرك الفاعل نحو الفعل فإنه حيث كانت غايته أن يصير طبيباً أو تاجراً لذلك فإنه يدرس بجدٍّ ثم يستأجر مكاناً كمطبٍّ أو متجرٍ و.. وهكذا... فكانت الغاية هي المحرك له ليفعل ذلك كله.

والغاية ـ كما سبق ـ غايتان: فغايةٌ تعود إلى الفاعل نفسه وغايةٌ تعود إلى غيره، فمثلاً قد يصبح تاجراً ليبني داراً أو قصراً لنفسه، وقد يتاجر ليبني دوراً للفقراء، وقد يبني مؤسسةً خيريةً ليرأسها هو أو ليحصل على تقدير الناس أو ليشبع حب الرئاسة في ذاته، وقد يبنيها ويسلمها إلى غيره ليترأسها بل وقد يحاول أن يخفي حتى اسمه كمؤسس لها.

وفي كلتا الصورتين نجد أن هذا الفعل معلَّل بالغرض (ليبني داراً لنفسه، أو

ليبني دوراً للفقراء) وأنه ليس بالعبث إلا أن الفائدة في الصورة الأولى تعود لنفسه فيكون مستكملاً بغرضه وهدفه، وفي الصورة الثانية تكون الفائدة عائدة لغيره فيكون غيره مستكملاً بها.

والحاصل: إن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، فإن نفي عَوْد الفائدة إلى الله تعالى ونفي كونه مستكملاً بالأغراض ـ ولا شك في هذين النفيين ـ لا يستلزم نفي مطلق الفائدة في أفعاله، ولا نفي كون غيره مستكملاً بالأغراض في أفعاله جل اسمه.

ومن ذلك يظهر أن قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[1] صريح في أن العبادة هي غاية الخلقة، فالخلقة معللة بالغرض وهو عبادته تعالى بصريح الآية خلافاً للاشعرية، لكن فائدة هذه العبادة تعود إلى الخلق لا إليه جل اسمه، ويوضحه ما ورد في الحديث القدسي: «قُلْ لِعِبَادِي لَمْ أَخْلُقْكُمْ لِأَرْبَحَ عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ لِتَرْبَحُوا عَلَيّ»[2] والآيات والروايات الظاهرة ـ بل الصريحة ـ في أن أفعاله تعالى كلها لحكمةٍ ومصلحةٍ (عائدةٍ للعباد) أكثر من أن تحصى، كما يحكم بها العقل، بل إن الخلق لا لعلةٍ عبثٌ، والعبثُ نقصٌ منزه عنه الحكيم.

والسرّ في إفاضته تعالى هو كرمه، فإن مقتضى كرم الكريم الجود والعطاء، لكنه ليس على نحو الجبر بل على نحو الاختيار كما نرى في بذل كل كريم (المال أو العلم أو غير ذلك) للناس فإنه ليس مجبراً على ذلك كما هو أوضح من أن يخفى.

في هذه الآية الكريمة الكثير من البصائر، كما أن منها تستلم الكثير من الحقائق وعلى ضوئها يمكن الوصول إلى كثير من المطالب.

(١) سورة الذاريات: ٥٦.

(٢) إرشاد القلوب: ج١ ص١١٠.

## بصيرة: استنباط حرمة أكل الطين من ﴿خلقَ لكمْ ما فِي الأرضِ﴾!

**ومن البصائر القرآنية**: إن بعض الفقهاء استنبط من الآية الكريمة الأولى: حرمة أكل الطين! فقد استدل بأن الآية الكريمة قالت: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ ولم تقل (خلق لكم الأرض) فدل ذلك على أن أكل الأرض حرام!

ومن الواضح غرابة استدلاله ووضوح بطلانه؛ وأنه أوهن من بيت العنكبوت إذ ليست الآية في مقام البيان من هذه الجهة كما لا يخفى على من له أدنى مِسكة، إضافة إلى أنه يلزم دلالة الآية الأخرى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ على حلية أكل الطين! وأيضاً يلزم دلالة الآية نفسها على حلّية أكل الحشرات والحيوانات التي تسكن في جوف الأرض وكذا المعادن و... إذ قالت: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ﴾!

### نماذج من التفسير العرفاني بالرأي

وليس الكلام في ذلك كله وفي مدى جهل المستدل بذلك، رغم كونه من العلماء الذين نقلت عنهم بعض التفاسير المشهورة ذلك[1]! إنما الكلام عن أن أشباهه ونظائره من ألوان التفسير بالرأي وشواذ الآراء المخالفة لبداهة القول، ليست بالقليلة بل إن أمثالها مما صدر من كبار من يشار إليه بالبنان.

وإنكم لتجدون أمثال هذا التفسير في الغرابة المذهلة، في كلمات العديد من العرفاء والعديد من الحداثويين في تفسيرهم الحرّ المتحرر(!) للقرآن الكريم؛ ونكتفي ههنا بالإشارة إلى مثالين:

(١) تفسير الفخر الرازي.

**العذاب عذب وجهنم دار نعيمٍ وإلتذاذ!**

أ ـ فقد ذهب بعض العرفاء إلى أن (جهنم) ليست داراً للعذاب والآلام والآهات، كما يتصور عامة المسلمين وخاصتهم وكما تعتقد به كافة الأديان، بل إن جهنم هي (جنة) من نوع آخر! وإن (الجنة) جنة للأبرار والنار جنة للأشرار! وذلك لأن أهل النار يلتذون بما فيها من أنواع العذاب! وقد استدل بعض العرفاء على ذلك بأن العذاب مأخوذ من العذْب(!) فأهل النار إذاً يستعذبون حريق النيران ولدغات العقارب وضغطات الحجارة والتابوت وغير ذلك!.

وإنكم لترون أن تفسيره للعذاب بالعذب هو كاستنباط ذلك الفقيه حرمة الطين من الآية الشريفة، شذوذ وإنكار للبديهيات ولضروري من ضروريات الإسلام بل لضروري من ضروريات كافة الأديان ومخالفة صريحة للعشرات من الآيات الكريمة التي تصرّح بتألمهم وتعذيبهم في جهنم، ثم يأتي هذا العارف ليستغل تلاعباً لغوياً لتشييد قاعدة لا يقبل بها مسلم ولا كافر ولا جاهل ولا عالم؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلُوداً غَيْرَها لِيَذُوقُوا الْعَذابَ﴾[1] و﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فيها رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذى كُنَّا نَعْمَلُ أَوَ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ ما يَتَذَكَّرُ فيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجاءَكُمُ النَّذيرُ فَذُوقُوا فَما لِلظَّالِمينَ مِنْ نَصيرٍ﴾[2] وإذا كان العذاب عذباً لذيذاً فلماذا يضجون إلى الله تعالى ويصطرخون ﴿رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً﴾؟ و﴿وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3]، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى

(١) سورة النساء: ٥٦.

(٢) سورة فاطر: ٣٧.

(٣) سورة النمل: ٩٠.

جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ۞ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾(١)، ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾(٢)، ﴿فَباؤُ بِغَضَبٍ عَلى غَضَبٍ وَلِلْكافِرِينَ عَذابٌ مُهِينٌ﴾(٣)، ﴿خالِدِينَ فيها لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذابُ وَلا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾(٤)، ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً وَ لَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾(٥)، ﴿لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذابِ يَوْمِ الْقِيامَةِ ما تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾(٦)، ﴿لَهُمْ شَرابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْفُرُونَ﴾(٧)، ﴿ثُمَّ مَأْواهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهادُ﴾(٨)، ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ أَوِ ائْتِنا بِعَذابٍ أَلِيمٍ﴾(٩)، ﴿وَإِذْ نَجَّيْناكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذابِ﴾(١٠)، ﴿يَوْمَ يُحْمى عَلَيْها فى نارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوى بِها جِباهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هذا ما كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا ما كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾(١١)، ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۞ لِلطَّاغِينَ مَآبًا ۞ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ۞

---

(١) سورة الزمر: ٧١ ـ ٧٢.

(٢) سورة الزخرف: ٧٤.

(٣) سورة البقرة: ٩٠.

(٤) سورة البقرة: ١٦٢.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٧.

(٦) سورة المائدة: ٣٦.

(٧) سورة الأنعام: ٧٠.

(٨) سورة آل عمران: ١٩٧.

(٩) سورة الأنفال: ٣٢.

(١٠) سورة البقرة: ٤٩.

(١١) سورة التوبة: ٣٥.

لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۝ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ۝ جَزَاء وِفَاقًا﴾[١].

وألا يعلم هذا العارف بأن النار مظهر قهر الله تعالى وغضبه كما أن الجنة مظهر رضاه ورحمته؟!

والغريب أنه يستدل لتشييد ذلك بما توهمه قاعدة، مع أنها مما لا يقول به أحد من العقلاء، وهي: أن السنخية تقضي بأن يستعذب أهل النار النار بحيث لو وضعوا في الجنة لتألموا واستغاثوا بالله ليخلصهم منها! مستدلاً بـ(وشبه الشيء منجذب إليه) و(الجنس إلى الجنس يميل) متغافلاً عن أن هذه ليست آيات ولا روايات مسلّمة، بل ولا دلالة فيها على مدعاه أصلاً، بل ألا ترى بداهة أن أشد المجرمين إجراماً يميل إلى نعيم الجنة وحورها لا إلى حرارة النار وشهيقها وزفيرها!.

## ﴿أَنْ طَهِّرا بَيْتِيَ﴾ البيت هو القلب!

ب ـ وقال بعض العرفاء مفسراً بالرأي قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهِّرا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[٢] أن المراد بـ﴿بَيْتِيَ﴾ هو (القلب) لأن القلب بيت الله فطّهرا بيتي أي طهروا قلوبكم من الحسد والرياء والعجب والكبر وأشباه ذلك! وأما الطائفين والعاكفين و... فالمراد بهم الملائكة الذين يطوفون حول قلب الإنسان ويعكفون فيه ويركعون عنده ويسجدون!

## بدعة التفسير بالرأي العرفاني والحداثوي

ويكفي أن نقارن سخافة هذا التأويل الشاذ الذي ما أنزل الله به من سلطان بسخافة الاستناد إلى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾ في تحريم أكل الطين! والجامع الشذوذ الفكري أولاً والتفسير بالرأي ثانياً وقد ورد في الحديث

(١) سورة النبأ: ٢١ ـ ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٢٥.

«مَن فَسّرَ القرآنَ بِرأيهِ فليتبوأْ مقعدَه مِن النّارِ»[١].

«وَمَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَقَدِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَمَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ سَبِيلُهَا إِلَى النَّارِ»[٢].

وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ لَمْ يُؤْجَرْ وَإِنْ أَخْطَأَ كَانَ إِثْمُهُ عَلَيْهِ»[٣].

وعن أبي الجارود قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «مَا عَلِمْتُمْ فَقُولُوا وَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَقُولُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْتَزِعُ الْآيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَخِرُّ فِيهَا أَبْعَدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»[٤].

---

(١) عوالي اللئالي: ج٤ ص١٠٤.

(٢) كمال الدين: ج١ ص٢٥٦.

(٣) تفسير العياشي: ج١ ص١٧.

(٤) الكافي: ج١ ص٤٢.

## التصاعد الهندسي للغلاء وتحديد النسل في نظرية مالثوس

قال الله العظيم في كتابه الكريم: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾[1] وقال جل اسمه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾[2].

في هذه الآية الكريمة الكثير من البصائر، كما ان منها يستنبط الوفير من الحقائق ويستلهم الغزير من اللطائف والدقائق.

## بصيرة: الأرض وافية بحوائج البشر، وتحديد النسل باطل

**ومن البصائر القرآنية**: إنه قد يستنبط من هذه الآية الكريمة: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ ومن الآية الكريمة الأخرى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾ أن الأرض وما فيها من معادن وثروات وكنوز وذخائر وتربة وماء وهواء وطاقة شمسية ونووية وغلاف جوي و... وافية بحوائج البشر مهما تكاثروا إلى يوم القيامة، سواء منها المسكن أم المأكل والمشرب أم الملبس أم غير ذلك.

## دلالة الآيتين على بطلان نظرية عدم وفاء الأرض بحاجات البشر

فإنه قد يقال ببطلان نظرية مالثوس (شيطان تناقص العوائد) وعدم كفاية الأرض لإطعام البشرية ولا لسكناهم نظراً لمحدودية مساحة الأرض من جهة وتصاعد إنتاج الطعام تصاعداً حسابياً بينما يتصاعد النمو السكاني تصاعداً هندسياً من جهة أخرى، وذلك استناداً إلى ما قد يستنبط من الآيتين الكريمتين ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ و﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾، فإنه يمكن الاستدلال بالآيتين على بطلان نظرية مالثوس وبطلان الدعوة إلى تأخير

(١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢) سورة الرحمن: ١٠.

سن الزواج وتحديد النسل، بوجوه ثلاثة:

## أولاً: لأن المقابلة تفيد التكافؤ والتناسب

**الوجه الأول**: إن المقابلة في الآيتين تقتضي المكافئة والتناسب بين المجموعتين المتقابلتين؛ فإن ذلك هو ظاهر التقابل والمقابلة، إذ يقول تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ فالأنام في جانبٍ وجهةٍ، والأرض في جانبٍ وجهةٍ أخرى، وقد وضعت هذه الأرض لنفع أولئك الأنام و(النفع) هو الأظهر من معاني اللام في المقام، على أنها لو كانت لام الملك أو الاختصاص أو الاستحقاق[1] لما أضرّ وذلك لأن جامعها النفع، وإيقاع المقابلة بينهما يقتضي كفاية الأرض للأنام، وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ فإن ﴿لَكُمْ﴾ في جهة و﴿ما فِي الْأَرْضِ﴾ في جهة أخرى وقد خلقت تلك لهؤلاء فلا بد من وجود تناسب وتكافؤ بينها.

ثم إن كفايتها ﴿لِلْأَنامِ﴾ وكفاية ما في الأرض ﴿لَكُمْ﴾ هي دوماً وعلى مرّ الأزمان؛ وذلك لأن الخطابات القرآنية عامة لكل الأمم على امتداد التاريخ، وليس خطاب ﴿خَلَقَ لَكُمْ...﴾ خاصاً بمعاصري الرسول ﷺ ولا (الأنام) في ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ خاصة بالأنام في ذلك الزمن، بل هو خطاب عام لكل الأمم في كل الأزمان كما هي القاعدة في كافة الخطابات القرآنية، فإن من الواضح أن القرآن لم ينزل لتلك الأمم فقط بل نزل كآخر كتاب سماوي خالد يتضمن تعاليم السماء للبشرية حتى آخر الزمن كما ثبت في علم الكلام، كما أن الأصوليين حققوا ذلك في مبحث أن القاعدة العامة في أحكام الشارع كونها على

---

(١) مضى أن اللام يحتمل فيها وجوه كـ: لام العاقبة والصيرورة والاستحقاق والاختصاص والملك.

نحو القضايا الحقيقية لا الخارجية، فما بالك بمثل هذه الخطابات القرآنية؟!

وقاعدة أن المقابلة تقتضي التناسب، كأصل عام، لعلها من بديهيات القواعد العقلائية، فلو قلت مثلاً: إن الواجب أن نعيّن أساتذة لطلاب هذه المدرسة، أفاد لزوم التناسب الكمّي بين أعداد الأساتذة والطلاب بحيث يغطون احتياجاتهم، وأفاد كذلك لزوم التناسب الكيفي في المستوى بأن يكون الأساتذة بمستوى تدريس أولئك الطلاب، ولو أريد غير ذلك كان هو المخالف للأصل المحتاج للقرينة، وكذلك لو أخبرت بأننا عيّنا في الدائرة الفلانية الموظفين لتمشية أمور الناس، كان الأصل فيما يفهم من الكلام - إلا لو كان عهد خارجي أو حضوري أو ذهني أو قرينة حافة معاكسة - أننا عيّنا العدد الكافي الوافي بحاجات الناس.

بل تجري قاعدة التناسب حتى فيما ربما بدا في بادئ النظر غير متناسب كمّياً، وذلك فيما إذا عوّضت الكيفية عن الكمية وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾[١] أو ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً﴾[٢] فإن التناسب موجود وهو التكافؤ في ميزان القوى الكمّي - الكيفي الذي يجعل مائة من المؤمنين يقابلون ألفاً من الكفار نظراً لقوة إيمانهم وعدم تخوّفهم من الموت إذ يرون الجنة نصب أعينهم، ومن لا يخاف من القتل يهاجم بقوة وحماس وضراوة مذهلة، عكس من يخاف منه فإنه يفرّ إذا حمي الوطيس، وعلى ذلك تكون المائة متناسبة مع الألف، ولكن حيث ضعف إيمان المسلمين بعد ذلك كان التناسب بين مائة منهم ومائتين من الكفار.

وعليه: فإن قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ و﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ ظاهر بقرينة المقابلة وإيقاع التقابل، في كفاية الأرض

(١) سورة الأنفال: ٦٦.

(٢) سورة الأنفال: ٦٥.

للأنام وفي كفاية ما في الأرض لجميع البشر على مرّ التاريخ فإنها خلقت لنفعهم فكيف لا تكون وافية بحاجاتهم؟ ولو لم يكن كذلك لوجب القول: والأرض وضعها لبعض الأنام أو خلق لبعضكم ما في الأرض أو شبه ذلك.

وغير خفي أن أصالة التناسب ـ كأي أصل عام ـ هي ظاهر الكلام، وظاهر الكلام يحتمل فيه خلافه لكن الظاهر هو الحجة وخلافه ليس بحجة أبداً، إلا لو أقام المتكلم قرينة على الخلاف، وذلك كالعام والمطلق حيث إنهما حجة وإن أمكن التخصيص والتقييد، فإذا لم يُقِم قرينة على الخلاف كان المعنى الظاهر هو الحجة المتّبعة دون كلام.

لكن يبقى الكلام في أن ذلك الذي استنبطناه في ظهور قرينة المقابلة في التناسب، هل يرقى إلى درجة الدليل؟ أو أنه يبقى في خانة المؤيد؟ وأنه ظهور عرفي أو استشعار فلسفي؟ فإن ارتقى ذلك إلى مستوى الدليل في نظر المجتهد فبها وإلا انتقلنا إلى الدليل الآخر وهو:

## ثانياً: لأن ذلك مقتضى قاعدة الامتنان

الوجه الثاني: إن ذلك هو مقتضى (الامتنان) فإن قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ و﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾ لا شك في أنه وارد مورد الامتنان على البشر، بل لعل الامتنان فيهما أوضح من الامتنان في حديث «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»(١) وفي «وُضِعَ عَنْ أُمَّتِي تِسْعَةُ أَشْيَاءَ: السَّهْوُ وَالْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ وَمَا لَا يَعْلَمُونَ وَمَا لَا يُطِيقُونَ وَالطِّيَرَةُ وَالْحَسَدُ وَالتَّفَكُّرُ فِي الْوَسْوَسَةِ فِي الْخَلْقِ مَا لَمْ يَنْطِقِ الْإِنْسَانُ بِشَفَةٍ»(٢) وفي ﴿لا إِكْراهَ فِى الدِّينِ﴾(١) فإنّ

(١) الكافي: ج٥ ص٢٨٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٥٩.

من أوضح الواضحات انّ ذلك فضل ولطف من الله تعالى: أنْ خلق ما في الأرض جميعاً لنفعنا جميعاً وأن جعل الأرض لنا، ومن الواضح أن مقتضى الامتنان التناسب والتكافؤ الآنف الذكر، بل إن عدم التناسب خلاف الامتنان بدون شك، فإن الله تعالى إذا خلق الأرض التي لا بد لنا منها وخلق ما فيها مما لا بد لنا منه، بحيث تقصُر عن الوفاء بحاجاتنا رغم قدرته على خلقها بحيث تفي بكافة الحاجات، كان خلاف الرحمة والامتنان، إذ أية منّة في إعطاء الألف شخص طعام مائة شخص بحيث يتقاتلون عليه؟ أو بحيث لا يعيش به إلا مائة ويموت الآخرون أو يتضورون جوعاً؟

## ثالثاً: علم الله وقدرته وكرمه، يفيد وفاء الأرض بحاجات البشرية

**الوجه الثالث**: سلّمنا[٢] لكن ذلك (التكافؤ والوفاء بحاجات البشر) هو مقتضى:

١ ـ علمه المحيط بحاجات البشر ومحدودية مساحة الأرض وبتزايد أعداد البشر حسابياً أو هندسياً أو بنحو الأمر بينهما (كما لعله الغالب).

٢ ـ غناه المطلق وقدرته على أن يخلق للبشر ما يفي باحتياجاتهم من أرض ومأكل ومشرب وملبس ومسكن الخ، وكلها تعود إلى الأرض وما فيها وما عليها من ماء وهواء ومعادن وطاقة شمسية، وغابات وأشجار وأثمار وأنهار وأطيار وحيوانات بريّة وبحرية.. الخ.

٣ـ٤ ـ رحمته وكرمه، فإنه إذا لم يكن رحيماً أو كان بخيلاً لأمكن أن يخلق الخلق ولا يخلق لهم ما يفي باحتياجاتهم، وإلا فمع عموم رحمته ﴿وَرَحْمَتِي

(١) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢) عدم دلالة الآيتين، بالقرينتين.

وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١] و﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٢] ومع جوده وكرمه فكيف لا يخلق لهم ما هم بأمسّ الحاجة إليه إلى درجة أنهم سيعانون أشد المعاناة ويموتون أسوأ ميتة، بدونه؟!

٥ ـ حكمته تعالى فإن السفيه قد يبني بيتاً صغيراً لا يسع إلا لعشرين ثم يروم إسكان ألف شخص فيه، أما الحكيم، إذا كان قادراً عالماً، فإنه لا يعقل أن يفعل ذلك، فكيف بسيد الحكماء؟!

والحاصل: إن مقتضى الحكمة والرحمة الإلهية ومقتضى جوده وكرمه ومقتضى حكمته أن يخلق الأرض للأنام بحيث تفي باحتياجاتهم وأن يخلق لهم ما في الأرض جميعاً بحيث يكفيهم على امتداد الأزمان إلى يوم القيامة، لفرض علمه المحيط بالمستقبل كله وقدرته الواسعة وغناه وكرمه ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾[٣].

(١) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢) سورة النحل: ٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٣٣.

## الفصل الثاني

# الأدلة على أن
# (الأرض للناس لا للحكومات)

## الأدلة على أن للناس حق تملّك الأراضي والمعادن

إن الأدلة التي تدلّ على حق تملك الناس للأراضي ولكافة المعادن التي فيها، بدون قيد أو شرط وبدون سلطنة للحكومات عليهم أو تدل على فوائدها العظيمة وأرجحيتها من البديل الآخر (سلطنة الحكومات على الأراضي)، هي كالآتي: الفطرة، العقل، النقل، والتجربة، إضافة إلى أن ذلك هو الأصل الأولي وذلك في مقابل حق الحكومة في فرض قراراتها.

### الدليل الأول: الآيات والروايات

**أما النقل**: فالآيات الكريمة السابقة ونظائرها والروايات الشريفة وهي كثيرة جداً كقوله ﷺ: «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1] والحديث مما رواه الفريقان، وهو صحيح دون ريب لدينا، و«عَادِيّ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي فَمَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهِيَ لَهُ»[2]، والظاهر أن المراد بالعاديّ ما يقابل العامر فيراد مطلق الموات، والظاهر أن وجه التسمية أنه قد تعداه العمران وتجاوزه، وليس العاديّ مختصاً بقديم الأرض، حيث فُسّر العادي بالقديم وكأنه نسبه إلى قوم عاد. وقد سبق في بحث البصائر تفصيل الاستدلال بالآيتين الكريمتين: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ و﴿الْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾، فراجع.

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

(٢) عوالي اللئالي: ج١ ص٤٤.

## الدليل الثاني: الفطرة

**وأما الفطرة**: فدونك الرجوع إليها، ويدلّك على ذلك أنك لو وُلدت في جزيرة منعزلة ولم تملأ أذنك فلسفة الحكومات في منع الناس من حيازة المباحات وتملك الأراضي والمعادن التي فيها، بقدر حاجتك، فإنك ترى وجدانك يشهد بأن لك الحق في أن تزرع فيها ما تشاء وأن تأكل من ثمراتها كما تشاء وأن تستخرج من باطنها حيث تشاء.

كما أن الإنسان إذا أخلى صفحات ذهنه من المسبقات الفكرية، وإذا تدبر في الأرض وما فيها من الثروات ثم تدبر في خلق الله تعالى ـ وهو منهم ـ ووجد أنّهم قطعه من الحاجة إلى الأرض والثروات، وجد أنّ وجدانه يحكم بأن له الحق في أن يستفيد منها، قدر ما يحتاج، بدون حاجة إلى إذن من أحد، ولا دفع رسوم لجهة، أو تسكُّع على أبواب حكومة.

## الدليل الثالث: العقل والبرهان الإني

إن الرباعي المشؤوم (الفقر والمرض والبطالة والتضخم) ينشأ من سوء التوزيع وينجم ـ في مرتبة سابقة ـ من سوء منهجية التعامل مع عوامل الإنتاج، وعوامل الإنتاج حسب المعروف هي ثلاثة: الأرض، والعِمالة، ورأس المال، ولا شك في أنّ لكل منها سهماً في الإنتاج وأنّ الثروة العامة، للدولة والأمة، والخاصة، للأفراد، تتولد من هذه الثلاثة مجتمعة تارة ومتفرقة أخرى وفي بعض الحالات، ولكن التدقيق والتحقيق يقودانِ إلى وجود عوامل أخرى للإنتاج ومصادر أخرى للثروة ونموها وان هناك أموراً أخرى تقابَل بالمال والأجر وتنتج المال والثروة في الوقت نفسه، وهي خمسة عوامل أخرى.

وهذه العوامل الخمسة إضافة إلى كونها ذات قيمة ذاتية، فإنها تتفاعل مع العوامل الثلاثة الأولى سلباً وإيجاباً، وسوف نشير إلى إحدى العوامل الخمسة في هذا البحث مع ما يتركه من أثر على معادلة (الأرض) وما يفيده من كون تملكها حقاً من حقوق الناس ونحيل سائرها إلى سائر حلقات هذه السلسلة بإذن الله تعالى.

فنقول:

## من عوامل الإنتاج: العمل الفكري

إن من عوامل الإنتاج: الفكر والعمل الفكري، ذلك أن المشهور لدى الماركسيين والكثير من الاقتصاديين أن العِمالة التي هي من عوامل الإنتاج يراد بها أولئك الذين يقومون بنوع من أنواع العمل الجسدي وأنّ العمل الجسدي يقابَل بالمال كما أنه يُنتجه، وذلك واضح في مثل الحياكة والخياطة والتطريز والنحت والحفر والزراعة والسقي والبناء وغير ذلك، ولكن الصحيح أن العمل الفكري، يجب أن يُعدّ بدوره، واحداً من عوامل الإنتاج، بل إنه العامل الأهم لدى المفاضلة بينه وبين العمل الجسدي، وعلى ذلك بنى العقلاء من كافة الملل والنحل، وعليه جرت سيرتهم، فإنه لا شك في استقرار بنائهم على ذلك في الكثير من الأعمال الفكرية، ومن أهم الشواهد والأمثلة وأوضحها على ذلك:

### أجرة العمل الفكري للطبيب والمهندس والمحامي

**الشاهد الأول:** (الطبيب) و(المهندس) و(المحامي) فإنه لا شك في أن كل واحد منهم يستحق الأجرة على علمه وخبرويته ونصيحته، مع أنه لا يمارس عملاً جسدياً (إلا في مثل الطبيب الجراح)[1] ولا شك أنه يستحق في مقابل

(١) وإلا بعض الكتابة أو الذهاب والإياب في المهندس والمحامي مما لا تستدعي بنفسها الأجرة الكبيرة التي تعطى له.

الساعة الواحدة مثلاً ، أجرة أكبر من الأجرة التي يستحقها البنّاء أو المزارع أو الخبّاز في الساعة ، مع أن مشقة العمل الجسدي الذي يقوم به هؤلاء أكبر بكثير جداً من مشقة العمل الفكري الذي يقوم به الطبيب وشبهه ، فإن العامل قد يعمل تحت حرارة الشمس اللاهبة أو تحت رحمة الأمطار الغزيرة ، ويعاني من ذلك الأمرّين ، عكس الطبيب أو المهندس او المحامي الذي يجلس في غرفة مكيفة مؤثثة رائعة المناظر مريحة المقاعد ، إلا إنه ومع ذلك فإن العقلاء يدفعون ، بطيبِ نفسٍ ، للطبيب والمهندس والمحامي أكثر مما يدفعونه للعامل أو البنّاء أو المزارع ، ومن الأسباب في ذلك أن عمل الطبيب هو إنقاذ العامل وغيره من مرض يقعده في الفراش لأيام أو أسابيع أو أشهراً ، رغم أنه يستغرق منه خمس دقائق فقط ، لذلك فإنه أكثر قيمة من يوم من عمل ذلك العامل ، ومن أجل ذلك يبذل له حتى العامل المال برضى خاطر وطيب نفس.

وبشكل عام فإنه يعود السرُّ في ذلك إلى أسباب ستة هي : الفوائد[١] ، والتكاليف ، والمضاعفات ، واشتراطات الإنتاج ، وضرورة المكافأة وضمان النزاهة[٢] ، ويأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى في مبحث آخر.

### العمل الفكري للمستشارين

**الشاهد الثاني:** (المستشار) فإن المستشار يأخذ أجراً محترماً على عمله ، على تعدد أنواع الاستشارات والمستشارين ، فهناك المستشار الاقتصادي الذي قد تُبذل له إزاء مشورة ساعة واحدة الألوفُ المؤلّفة ، وقد تدفع شركة عملاقة لشركة استشارية ملايين الدولارات مقابل خدمات استشارية مميزة ، وهناك

(١) والتي أشرنا إلى احداها قبل قليل.

(٢) راجع موسوعة الفقه ، الاقتصاد : ج١٠٧ ص٢٣٠ فصاعداً.

المستشار العائلي الذي يأخذ مبلغاً من المال لقاء كل استشارة أو مقابل كل ساعة مشورة، وكثيراً ما تنقذ تلك المشورة العائلية أسرةً كاملة من الانهيار، وقد تنقذ تلك الاستشارة الاقتصادية شركة مساهمة تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات من أن تنهار أسهمها في سويعات فيخسر المساهمون مليارات الدولارات، وذلك كله مقابل عدة ملايين قد تدفع لأولئك المستشارين الخبراء.

## قيمة الإبداع الفكري

**الشاهد الثالث:** (الإبداع الفكري)، فإن العقلاء يبذلون إزاء الإبداع الفكري الأموال الطائلة، فإنه يسهّل عليهم المعاش ويُكسبهم الراحة والأمن ويمهّد لهم سبل التطور والازدهار، ولذلك تجدهم يمنحون المخترع براءة الاختراع، ويستعدون لبذل مال كثير جداً ليبيعهم براءة اختراعه مع أن الجهاز الذي اخترعه قد لا تكون قيمته عشرة دنانير أو حتى ديناراً واحداً إلا أن براءة اختراعه قد تُثمّن بالملايين أو بعشرات الملايين.

## الثروات التي ينتجها التخطيط السليم

**الشاهد الرابع:** (التخطيط السليم) لسلطة حاكمة، أو لإدارة شركة، أو لمدراء المنظمات، والتخطيط عمل فكري، يُثمر ما لا يقدّر بثمن من الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والنضج القانوني والتطور الاجتماعي والعلمي والثقافي وما إلى ذلك، كما أن التخطيط الاقتصادي السليم ينتج لطبقات العمال والفلاحين ما قد لا يمكن حتى لمليون عامل أو فلاح أن ينتجوه من دون ذلك الفكر المنهج المخطّط الاستراتيجي بعيد المدى، عكس التخطيط السقيم، وهو عمل فكري بدوره، فإنه على العكس من ذلك ينتج من الخسائر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحقوقية ما قد لا يمكن لألف عامل أو

حتى لمليون عامل أن يتداركوه.

ومن هنا يمكننا أن نقوم بربط العامل الرابع (العمل الفكري) بعوامل الإنتاج الثلاثة الأولى المعروفة؛ فإن (الفكر الاقتصادي السليم) هو الذي ينتج أفضل الاستثمار للأرض والعمال ورأس المال، وهو الذي بمقدوره أن يحقق للعمال أكبر الأرباح، وهو الطريق للقضاء، على الفقر والبطالة أو إيصالهما إلى الحدّ الأدنى، وهو الذي عبره تتم مكافحة الجهل والأمية والمرض والتضخم، وعلى العكس من ذلك تماماً الفكر الاقتصادي السقيم فإنه هو الذي يجرّ خلفه بقوة وعنف وسرعة قاطرة البطالة والفقر والمرض للملايين من الناس، وهو السبب الأساس للتضخم والغلاء الذي قد يلفّ كافة أنواع البضائع كما أن وراءه يكمن الجهل المستشري في شرائح واسعة جداً من المجتمع.

## مقارنة بين (الأرض للناس) و(الأرض للحكومات)

وحيث إن محور البحث هو الأرض، فسوف نسلط الضوء على ربط العامل الرابع بها خاصة: فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي ـ الإنساني ـ الفطري ينادي ـ وكما سبق ـ وبأعلى الأصوات بـ: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾ و﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ و«إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَها»[1] عكس الفكر الاقتصادي الشرقي أو الغربي الذي ينادي ـ بدوره ـ بأعلى الأصوات بأن الأرض وما فيها من المعادن والثروات ملك للحكومات أو هي حقّ لها أو أنه لا يجوز لأي شخص، عاملاً كان أم فلاحاً، رجلاً أم امرأة، شاباً أم شيخاً، طبيباً أم مهندساً أم محامياً أم غير ذلك، أن يحوز أية أرضٍ موات أو أن يحييها أو يعمرها، إلا بروتين وبيروقراطية وإجازة ورسومٍ وغيرها.

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

وكان من نتائج الفكر الاقتصادي الثاني (الأرض وما فيها للحكومات): زيادة نسبة الفقر والبطالة في المجتمع، وغلاء الأسعار، وانتشار الأمراض، كل ذلك على مستوى عشرات الملايين بل مئات الملايين من الناس على العكس من نتائج الفكر الاقتصادي الأول (الأرض وما فيها للناس) الذي يؤدي، لا محالة، إلى انخفاض كبير في نسبة البطالة والفقر والتضخم والمرض، بل وبشكل مذهل أيضاً.

وذلك كله مما يحكم به العقل عبر معادلة البرهان الإني والانتقال من المعلول إلى العلة ويتضح ذلك عندما ندرس: أنه كيف يؤدي قانون «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» إلى كل تلك النتائج الإيجابية الكبرى؟ وكيف يؤدي قانون (الأرض للحكومات) أو هي حق لها أو هي تحت سلطتها إلى كل تلك النتائج السلبية؟

والجواب: إن ذلك أوضح من الشمس الضاحية في السماء الصافية ومن القمر المنير في الليلة الظلماء؛ وسنشير الآن إلى إجمال الآثار والنتائج ثم نفصّلها تباعاً بإذن الله تعالى.

## من النتائج: الرخص أو الغلاء والتخضم

**أولاً**: انخفاض التضخم؛ فإن الحكومة إذا منعت الناس من حيازة المباحات إلا برسومٍ وقيود وشروط وروتين ومراجعةٍ للدوائر وشبه ذلك، فإنه يقلّ حينئذٍ عرض الأراضي بشكل كبير جداً فترتفع قيمتها، حسب قانون العرض والطلب، خاصة إذا لاحظنا زيادة الطلب باستمرار على الأرض نظراً لزيادة عدد السكان في غالب البلاد وفي كافة البلاد الإسلامية، عكس ما إذا عملت الحكومة بقانون الأرض لله ولمن عمرها فإن كافة الأراضي الموات (من أطراف المدن، وشواطئ البحار والأنهار، ومن الغابات والصحاري و...) تكون متاحة حينئذٍ لعامة الناس، وذلك مما يشكّل زيادةَ عرضٍ مذهلة للأراضي، فتنخفض قيمة كافة

الأراضي فوراً، ربما حتى إلى العُشر أو أقل، بل وأكثر من ذلك؛ فإن ذلك يؤثر بالتدريج على سائر البضائع فتنخفض قيمتها بأجمعها في فترات زمنية متتالية كما سيأتي تفصيله بإذن الله تعالى!

والغريب من قوانين عالم الاقتصاد: إن الأرض، أو أية سلعة مهمة اقتصادية أخرى، إذا ارتفعت قيمتها فإن أسعار سائر البضائع، بل والخدمات، سترتفع فوراً تقريباً، فإذا قلّ عرض الأراضي، بتحكّم الحكومة بها وتقييدها لعرضها، ارتفعت فوراً قيمتها أولاً كما ارتفعت قيمة السيارات والطائرات والبنزين وحتى الفواكه والحبوب وكل شيء تقريباً، ثانياً، وأما في حالة العكس فإن التكيّف مع انخفاض الأسعار يكون تدريجياً بمعنى أنه إذا انخفضت قيمة الأرض أو البنزين مثلاً فإن قيمة سائر البضائع ستنخفض بالتدريج وربما على المدى المتوسط، أي بعد اطمئنان الأسواق إلى استقرار انخفاض قيمتها وعدم كون الانخفاض مؤقتاً، وذلك كله بعد فرض تحييد سائر العوامل، إذ قد توجد عوامل مضادة تقود بالاتجاه المضاد، وتكون المحصلة هي الناتج من تفاعل مجموع العوامل (والكسر والانكسار بينهما).

## ومن النتائج: انحسار الفقر أو توسّعه

**ثانياً**: انخفاض نسبة الفقر؛ فإنه مع انخفاض التضخم والغلاء في الأراضي، بتموجاتها، تنخفض نسبة الفقر بنفس الدرجة، فإن من أكثر ما يثقل كاهل الفقراء قيمة شراء أرض أو دار للسكن أو أجرة استئجار المنزل إذا لم يمكنهم الشراء ـ وبما يستتبعه ذلك من غلاء سائر البضائع والخدمات كما سبق ـ؛ ولكي يتضح ذلك جيداً نضرب لكم مثلاً من النجف الأشرف: فإن سعر المتر الواحد في المدينة القديمة[1] حوالي (٣) ملايين دينار وفي بعض الأحياء سعر المتر

(١) مناطق البراق والجُديدة والحويش وشبهها.

مليون دينار[1]، وذلك يعني أن على الفقير، وأي شخص آخر إذا أراد شراء أرض من (١٠٠) متر أن يدفع (٣٠٠) مليون أو (١٠٠) مليون دينار، وكم يثقل كاهله ذلك؟ بل قد يوقعه في دوامة من الديون الكبيرة، وذلك على العكس مما لو رفعنا عن كاهله هذا المبلغ الضخم بتطبيق قانون (الارض لله ولمن عمرها)!

وكذلك الحال فيما لو لم يمكنه الشراء فاستأجر بيتاً فإن إجارة البيوت في المدينة القديمة داخل النجف تتراوح شهرياً بين ربع مليون في حدها الأدنى المتواضع جداً إلى مليون في البيوت المتوسطة أو الجيدة وإلى الأكثر في البيوت الممتازة، وأيّ ضغط يشكّله ذلك على الفقراء؟ وكم يزيدهم فقراً على فقر أو مسكنة على مسكنة؟

## ومن النتائج: انخفاض البطالة أو ازديادها

**ثالثاً**: انخفاض البطالة؛ فإن قانون الأرض لله ولمن عمرها، لو طبق، فإن مئات الألوف من الناس، بل حتى الملايين، سيجدون فرص عمل مثمرة تمنحهم دوراً يسكنونها أو مزارع يشيدونها أو مراعي أو حتى أسواق ودكاكين وشركات ومعامل وشبهها، ويكفي أن نعلم أن (العراق) وحده يعاني من نقص حوالي ثلاثة ملايين بيت وشقة، حسب إحصاء تقريبي لبعض الجهات الرسمية للحكومة، فلو فسح المجال لعامة الناس ببناء الدور والمزارع والمعامل والمصانع والدكاكين والأسواق و.. في أرض الله الواسعة، بدون رسوم وروتينٍ وحواجز وعوائق، فإن الملايين من الناس سيبادرون إلى حيازة الملايين من قطع الأراضي وسينشغلون هم وأولادهم وأهليهم وأصدقائهم ببناء دور لهم أو دكاكين أو غير ذلك، أو سيستأجر القادر منهم عمّالاً.. وهكذا تنخفض في فترة قياسية وبشكل مذهل نسبة البطالة في الدولة، وهي التي عجزت حتى أقوى دول العالم اقتصادياً

(١) وفي بعض الأحياء البعيدة، السعر أرخص.

من القضاء عليها فاضطروا للتبجح بالتعايش مع نسبة منخفضة منها! والنسبة المنخفضة تعني ٣٪ أو ٤٪ من اليد العاملة، وهو ـ مع ذلك ـ رقم رهيب إذ إنه يعني الملايين في بعض الدول وأقل أو أكثر في دول أخرى.

## (المضاعف) الاقتصادي لـ(الأرض للناس)

هذا إضافة إلى (المضاعف) المتولد من انشغال مئات الألوف ببناء الدور والمعامل وغيرها، إذ إن حركة البناء (للدور والمعامل و...) عندما تتنشط فإن سلسلة أخرى طويلة من الأعمال والأنشطة الأخرى ستنشط وتزدهر كذلك، وذلك نظير استخراج الحديد وتصنيعه، والآجر والطابوق، وتمديد الأسلاك الكهربائية وكافة الأجهزة الكهربائية، والمواسير والأجهزة المرتبطة بها، والصبغ والمصابغ، ومختلف الأدوات والأجهزة المنزلية التي تحتاجها المنازل، ومختلف مستلزمات غرف النوم والمطابخ و.. من أخشاب وصحون وأواني وغير ذلك.

وهكذا تنبعث الروح في البلاد كلها دفعة واحدة وذلك كله عبر إتباع قانون فطري بسيط واحد لكنه غريب المفعول، ككافة قوانين الله تعالى البسيطة جداً والفاعلة جداً! وسيأتي تفصيل الكلام عن (المضاعف) بإذن الله تعالى.

## ومن النتائج: ازدياد نسبة الأمراض أو قلتها

**رابعاً:** ومع انبعاث الحركة والنشاط في الملايين من الناس، تنخفض الأمراض بشكل كبير جداً؛ إذ إن مبعث الكثير من الأمراض: السكون والجمود والكسل والفراغ والبطالة والكآبة، وانبعاث حركة بناء وزراعة وإعمار واسعة في كافة أرجاء الوطن كفيل بالقضاء عليها إلى درجة كبيرة جداً فإن الحركة مبعث الصحة والسلامة[1] وطاردة للهموم وللكآبة والكثير من الأمراض النفسية

(١) من أمراض القلب والمخ وتصلب الشرايين وآلام المفاصل.

والعصبية وغيرها.

### ٨٠٪ من أراضي العراق، للحكومة!

ويكفي أن نعلم أن نسبة الأراضي التي تحتجزها الحكومة العراقية أي التي تعتبرها تابعة لها ـ مما تسمى بالأراضي الأميرية أو التابعة لوزارة المالية ـ ومما لا يحق للناس أبداً حيازتها أو إحياؤها أو التي يحتاجون في ذلك إلى إجازة ورسوم و...، قد بلغت حوالي ثمانين بالمائة من أراضي العراق[١]! وهي نسبة مذهلة حقاً! ولنتصور أن هذه الأراضي (أو حتى نصفها) لو عملت فيها الحكومة بقانون «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» فكم من المساحات الشاسعة كانت تتوفر للناس؟ وكم كانت تنخفض حينئذٍ قيمة الأراضي؟ وكم مليوناً من الناس كانوا ينشغلون حينئذٍ بالبناء والزراعة وتربية الماشية وشبه ذلك؟ وكم كانت تنخفض حينذاك نسبة البطالة والفقر والمرض؟

إن أوزار مختلف أنواع المرضَ ونِسَب البطالة المرتفعة والغلاء المتزايد ومستويات من الفقر والبؤس، الناجمة عن ضرب قانون الله في الأراضي عرضَ الجدار، تقع على عاتق الحكومات المتسلطة وعلى أعناق أولئك المثقفين الذين يبرّرون للحكومات مصادرتها لحق الناس المسلّم في إحياء الأراضي التي خلقها الله تعالى لهم بصريح قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ و﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾.

ومن الطريف الإشارة إلى أن بعض مناطق كربلاء قبل أكثر من خمسين سنة كانت قد بنيت على مخفّف طريقة «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» فرغم بعض القيود والرسوم إلا أنها كانت بسيطة مقارنة بما عليه الحال الآن، ومع ذلك فقد

(١) حسب كلام بعض الخبراء.

بنى الكثير من الناس الفقراء بيوتهم بأيديهم، وقد نقل السيد الوالد قدس سره أنه زار بعض العلماء الذين بنوا بيوتهم بأيديهم (وهو الشيخ إبراهيم الحائري وكان من العلماء المجاهدين الذين سجنهم البعث لاحقاً وعُذّب عذاباً شديداً لكنه ظل صابراً محتسباً) فوجدتهم في راحة في بيتهم الجديد (بدل المستأجر القديم) رغم أن بناءه لم يكن احترافياً لأنهم بنوه ولم يكونوا محترفين فكان به بعض الاعوجاج ولكنه على أية حال كان يمشّي الحال!

## الدليل الرابع: شهادة التجربة والتاريخ بنجاح قانون (الأرض للناس)

ومن الأدلة على جدوائية (الأرض للناس) وأرجحيتها على إقرار سلطة الحكومات عليها (التجربة) وسوف نستعرض عدداً من التجارب في ضمن عقد مقارنتين بين وضع مصر والعراق الآن حيث لا يطبّق قانون الأرض لله ولمن عمرها، وبين وضع هذين البلدين سابقاً حيث كان قانون الأرض للناس مطبقاً بشكل كامل أو شبه كامل، إضافة إلى عقد مقارنة أخرى بين تركيا العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية.

وذلك لأنه قد يشك بعض الناس في مدى فاعلية هذا القانون على المستوى التطبيقي ويقول: إن الفلسفة التي ذُكرت عن جدوائية (الأرض للناس) وفوائدها ومنافعها، ما هي إلا بحث نظري لكننا لا نعتمد على النظريات والأفكار والبحوث العقلية المجردة! بل نريد دليلاً تجريبياً ملموساً.

وهنا نقول لهم: هَبْ إننا سلّمنا ذلك (وإن الاستدلال العقلي والآيات والروايات فرضاً غير كافية كبرهان على صحة نظرية أو فكرة أو مبدأ أو قانون) لكن التجارب التاريخية تشهد لصحة هذه النظرية بشكل مذهل! وسوف نستشهد أولاً بالبصرة والمدى المذهل الذي وصلت إليه زراعتها وعمرانها إبّان حكومة

قاعدة «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» قبل قرون، ونستشهد ثانياً بمصر لنرى بوضوح الأثر الكبير بل والمذهل الذي تركه قانون الأرض لمن عمرها في القرون الماضية على توسع الزراعة واكتساحها لمساحات شاسعة جداً من الأراضي لا يرقى إليه الخيال المعاصر أصلاً! وذلك رغم بدائية آلاتهم إلى أبعد الحدود ورغم تسلح الحكومات في الحال الحاضر بالأموال الهائلة ورغم التطور التكنولوجي الكبير جداً في مختلف عوامل الإنتاج كآلات الري والحرث والتعقيم وحفر الجداول والترع والآبار وشق الأنهار وبناء السدود وغير ذلك.

## للبصرة ١٢٠ ألف نهر تجري فيها الزوارق!

أما العراق، فلنأخذ (البصرة) مثالاً، فإن البصرة كانت قبل ألف وثلاثمائة عام أكثر ازدهاراً وثراءً وزراعةً وعمارةً و...، مما هي عليه الآن بما لا قياس كما كانت أكبر مساحةً بشكل كبير، وذلك رغم التطور العلمي الحالي المذهل وتوفر آلات وتكنولوجيا متطورة في حقول الزراعة والسقي والريّ واستصلاح الأراضي وشق الأنهار والجداول وبناء السدود والجسور و... مما كان ينبغي أن يكون وضع الزراعة الآن في البصرة أفضل مما كان عليه قبل ألف سنة ـ وأكثر وأقل ـ بمئات المرات، إلا أننا نجد أن العكس هو الحاصل.

ويكفي أن نقرأ هذا المقطع من كلام المؤرخ والجغرافي المعروف الاصطخري، قال: (البصرة مدينة عظيمة لم تكن في أيام العجم وإنما مصّرها العرب[١].. وليس فيها مياه إلا أنهاراً. وذكر بعض أهل الأخبار أن أنهار البصرة عُدّت أيام بلال بن أبي بردة[٢] فزادت على مائة ألف نهر وعشرين ألف نهر تجري فيها الزوارق!. وقد كنت

(١) عام ١٦ هـ.

(٢) عام ١١٨هـ.

أنكر ما ذكر من عدد هذه الأنهار في أيام بلال، حتى رأيت كثيراً من تلك البقاع، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عدداً من الأنهار صغاراً تجري في كلها زوارق صغار، ولكلِّ نهرٍ اسمٌ ينسب إلى صاحبه الذي احتفره أو إلى الناحية التي يصب فيها. فجوّزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها)[١].

وقال جرجي زيدان في (تاريخ التمدن الإسلامي) بعد نقله هذا الكلام: (فاعتبر المسافة التي تحفر فيها ١٢٠.٠٠٠ نهر أو ترعة كم يمكن أن يكون سكانها؟ وهذا مستغرب عند أهل هذا الزمان لكنه يدل على كل حال على عمران تلك الأرض)[٢].

فهذا كله من جهة ومن جهة أخرى: فإنّ البصرة بمزارعها المتصلة كانت قبل ألف وثلاثمائة سنة أكبر بكثير جداً من البصرة الحالية، وكانت مزارع البصرة متصلة لمسافة تقارب الـ٢٤٠ كيلومتراً طولاً و١٢٠ كيلومتراً عرضاً.. وهذا يعني أنها أوسع من البصرة الحالية بما لا يقارن!

فقد جاء في التاريخ، وبحسب الاصطخري وابن حوقل: (ولها نخيل متصلة من عبدسي إلى عبادان نيفاً وخمسين فرسخاً متصلة لا يكون الإنسان بمكان منها إلا وهو في نهر ونخيل أو يكون بحيث يراها)[٣]، وقال في تاريخ التمدن الإسلامي معلقاً على ذلك: (فاعتبر هذه المسافة طولاً في مثل نصفها عرضاً على الأقل أي ١٥٠ ميلاً في ٧٥ وذلك ١١.٢٥٠ ميلاً مربعاً، فيعقل أن يكون في الميل الواحد عشر ترع صغيرة والله أعلم)[٤] علماً بأن الميل يساوي ١٦٠٩ متراً.

(١) المسالك والممالك: ص٣٨.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ج١ ص١١٨.

(٣) المسالك والممالك: ص٨٠.

(٤) تاريخ التمدن الإسلامي: ج٢ ص١٧٨.

وقال جرجي زيدان: (وقد نقلنا في الجزء الأول من هذا الكتاب ما قاله الاصطخري عن سعة مدينة البصرة وعدد أنهارها على أيام بلال بن أبي بردة (سنة ١١٨هـ) وأنها زادت على ١٢٠.٠٠٠ نهر، تجري بها الزوارق، وأن الاصطخري نفسه شك في صحة هذا العدد كما يشك كل من يقرأه، فذهب بنفسه لمشاهدة المكان في القرن الرابع للهجرة فلما عاينه قال: "وقد كنت أنكر ما ذكر من هذه الأنهار في أيام بلال حتى رأيت كثيراً من تلك البقاع، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عدداً من الأنهار صغاراً تجري في كلها زوارق صغار، ولكل نهر اسم ينسب إلى صاحبه الذي احتفره أو إلى الناحية التي يصب فيها، فجوّزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها" وقال نفس هذا القول ابن حوقل في عرض كلامه عن البصرة.

ومع ذلك ما زلنا نستكبر هذا العدد حتى رأينا عالِماً دقيق الملاحظة أقام في البصرة أعواماً طوالاً وخبر أرضها، فذكرنا له ذلك فهوّن علينا تصديقه بما بيّنه لنا من سعة البصرة في تلك الأيام وحفر الأنهار، وإمكان اشتباكها بحيث تتحول إلى مجارٍ قصيرة هم يسمون كلا منها نهراً، ويؤيد ذلك أنهم لا يريدون بالبصرة المدينة فقط التي ذكرنا أن مساحتها ٣٦ ميلاً مربعاً، وإنما يضمون إليها ما يتبعها من المغارس إلى عبادان عند بحر فارس، مع ما كانت عليه من الخصب وكثرة الغرس)[١].

أما البصرة الآن فهي محدودة جداً ولو فرضنا امتداد مزارعها إلى الفاو من جهة وإلى القرنة من جهة أخرى (وليست متصلة أبداً بل المناطق الجرداء تملأ أوساطها) فإن الفاصلة بين مساحتي البصرتين (السابقة والحالية) أكبر بكثير جداً[٢].

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ج٢ ص١٧٧.

(٢) تبعد مدينة الفاو عن مركز المحافظة ١٠٠ كيلومتر، وتقع إلى الجنوب الشرقي من البصرة. وتبعد مدينة القرنة عن مدينة البصرة ٧٤كم وتقع في الشمال الغربي من البصرة.

## مقارنة الزراعة في مصر الآن بما قبل ألف عام

أ ـ لقد كانت مساحة الأرض المزروعة في مصر حوالي عام ١٨٠٠م هي: مليون فدّان[١]، أي حوالي ١٦٠٠ ميل مربع.

ب ـ ثم ازدادت المساحة خلال حوالي قرن من الزمن فوصلت في عام ١٩١٠م إلى ثمانية ملايين فدان (وقيل ستة ملايين ونصف المليون) أي ما يعادل ١٢.٩٧٦ ميلاً مربعاً.

قال في تاريخ التمدن الإسلامي: (القطر المصري اليوم (حوالي سنة ١٩١٠م) في نهضة مالية تضاعفت فيها الثروة إلى حد استغربه الناس وخافوا رد الفعل لأنهم رأوا غلاءً في الأسعار، مفاجئاً لم يعهدوا مثله، وزادت مساحة الأرض الزراعية ستة أضعافها في قرن واحد. فبعد أن كانت مساحتها في أيام المماليك نحو مليون فدان وبعض المليون صارت ثمانية ملايين فدان. وبعد أن كان الفدان يباع ببضعة عشر جُنيهاً بِيع بمائة جنيه أو مائة وخمسين جُنيهاً أو أكثر)[٢].

ج ـ لكن مساحة الأرض المزروعة قبل ذلك بأكثر من ألف سنة، كانت عدة أضعاف ذلك حيث بلغت فترة تراجعها ٢٤ مليون فدان وبلغت فترة أوجها (عام ١٠٧ هـ) ٣٠ مليون فدان، أي حوالي أربعة أضعاف (عام ١٩١٠م) وثلاثين ضعف (عام ١٨٠٠م)! وذلك رغم أن الآلات في ذلك الزمن لم تكن تتجاوز محراثاً بسيطاً جداً تجره الثيران والتي يديرها المزارع، أما الأجهزة الحديثة فصار بمقدورها زراعة مائة ضعف بل أكثر من الأرض في نفس المدة الزمنية وبإدارة مزارع واحد فقط! ومع ذلك نرى هذا الفرق المذهل لصالح الزمن القديم!

(١) الفدان يساوي ٤٢٠٠ متراً.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ج٥ ص١٠١.

قال في تاريخ التمدن الإسلامي: (ويقال نحو ذلك في الأرض الزراعية، فإنهم استخرجوا مساحتها بالإحصاءات الرسمية لأجل تعديل الخراج. منها إحصاء لعبيد الله بن الحبحاب سنة ١٠٧هـ فبلغت مساحة الأرض الزراعية مما يركبه النيل ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان، أي نحو أربعة أضعاف ما بلغت إليه مساحتها اليوم، مع اجتهاد حكومتنا في تعميم وسائل الري ببناء الجسور والخزانات وما لدينا من آلات الحرث والزرع. فإذا سبق إلى أذهاننا الاستخفاف برواية العرب حكمنا لأول وهلة وبلا تردد أنها مكذوبة أما إذا نظرنا فيها نظر الناقد المحقق فلا نعدم الوصول إلى الحقيقة، فالمقريزي وغيره من رواة هذا الإحصاء لم يقولوه عرضاً ولا تركوا في قولهم التباساً، وذكروا في أمكنة أخرى أن الأرض الزراعية نقصت في أيام ابن المدبر، أي بعد قرن ونصف قرن، إلى ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ فدان، ولم يكتفوا بذكر المساحة ولكنهم ذكروا عدد العمال الذين كانوا يشتغلون بالحرث والزرع، واشترطوا عدداً معلوماً منهم فإذا نقص نقصت غلة الأرض)[1]، وقال: (لأن مساحة مصر الجغرافية اليوم، وفيها الواحات والبادية الواقعة بين النيل والبحر الأحمر والعريش، نحو ٤٠٠.٠٠٠ ميل مربع، معظمها صحراء قاحلة. أما الأرض الزراعية فمساحتها ١٧.٨٢٦ ميلاً مربعاً، يخرج منها ٤.٨٥٠ ميلاً مسطحات النيل والترع والمستنقعات والبحيرات ونحوها، فالباقي ١٢.٩٧٦ ميلاً مربعاً، أي نحو ٨.٠٠٠.٠٠٠ فدان وهي الأرض المزروعة الآن فلا سبيل إلى المزيد.

ولكن يؤخذ مما نقله العرب عن أحوال مصر في ابان تمدنهم، ومما جاء من أخبارها القديمة، أن حدودها الزراعية كانت أوسع من ذلك كثيراً ـ ذكروا أنها

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ج٥ ص١٠٣.

كانت تمتد من الغرب وراء صحراء الاسكندرية إلى برقة وتتصل من الشرق بحدود السويس إلى العريش، ومعظم المسافة هناك اليوم رمال قاحلة ولكنها كانت تزرع قديماً بالزعفران والعصفر وقصب السكر وكان ماؤها غزيراً، ولا تزال آثار العمارة باقية في تلك البقاع، فإن تحت الرمال تربة سوداء زراعية يعرفها من اختبر الأرض بالمسبار)[١].

ولم يكن السبب وراء ذلك إلا أن الحكومات في ذلك الزمن لم تضع أياديها على تلك الأراضي الشاسعة (وإن كانت تقتطع أحياناً أراضي قليلة أو كثيرة للمحسوبين عليها لكنه كان الاستثناء ولم يكن الأصل أن يحتاج من يريد حيازة أرض أو إعمارها إلى أن يأخذ إجازة وإذناً من الحكومة وأن يدفع رسوماً لذلك وأن يطارد الأوراق الرسمية من دائرة إلى أخرى)، وهذا كله رغم أن الحكومات كانت تأخذ الخراج من الأراضي هذه (وكثيراً ما كان مجحفاً) إلا أن الناس اقبلوا على عمارة الأرض وزراعتها بشكل مذهل إذ لم يكن هناك إصر وغل يمنعهم من زراعتها، والقاعدة العامة هي أنه كلما رُفعت الأغلال والآصار أو خُفضت وقُلِّلت، انطلق الناس نحو الزراعة والبناء والعطاء والتقدم أكثر فأكثر قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلالَ الَّتِي كانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[٢].

ولو أن حكومة مصر والسودان وسوريا والعراق وإيران وغيرها رفعت يدها عن أراضي الله الشاسعة ولم تمنع الناس عن زراعتها واستثمارها إلا بإذن وإجازة وألغت الشروط والقيود والروتين والرسوم، لرأيتم نهضة مذهلة تعمّ شرق البلاد وغربها، وستجدون الحياة تدبّ فجأة في الناس كافة فينطلقون بالملايين لزراعة الأراضي ولبناء المنازل والمصانع والمحلات والحظائر وغير ذلك، وسوف لا تمضي

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ج٥ ص١٠٤.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٧.

خمس أو عشر سنين إلا وتتحول الأرض ـ مع العمل ببعض القوانين الأخرى المعاضدة، كما سنتحدث عنها بإذن الله تعالى في بحث قادم ـ إلى جنة غنّاء خضراء يانعة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ وَلكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْناهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1] وإن من الإيمان، الإيمان بقوانين الله تعالى الحيوية التي صرح بها في القرآن الكريم، وإن من تقوى الله تعالى العمل بها، ومن التكذيب الإعراض عنها! ومنها الآية مورد البحث: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ وذلك ما سيحدث في زمان الإمام الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف حيث ورد أن المرأة تخرج من بيتها ومعها زنبيلها على رأسها فيمتلأ ـ وهي ماشية ـ من الثمرات التي تتساقط من الأشجار المثمرة على حافتي الطريق.

## سياسة التجهيل، بالقوانين الاقتصادية الحيوية

وقد مضى ما أوضح أكثر ما يدفع الاستغراب عن مثل هذه الأرقام التي قد تبدو للبعض أرقاماً مبالغاً فيها! خاصة وأن سياسة قادة العالم السياسيين والاقتصاديين جرت على (تجهيل الناس) مهما أمكن وعلى طمس مختلف الحقائق التي تكشف زيف نظرياتهم وقواعدهم الاقتصادية والسياسية ونظائرها، فإذا شاهدوا (تجربة تاريخية) تكشف مثلاً عن الآثار الكبرى والفوائد العظمى للعمل بقانون (الأرض للناس لا للحكومات)، حاولوا إنكارها بشتى الطرق وإذا لم يمكن إنكارها حاولوا إهمال ذكر تلك التجربة كي لا يعلم بها أحد! وإذا لم يمكنهم إهمالها فإنهم يحاولون تحجيمها والتهوين من شأنها وتقزيمها إلى أبعد الحدود! وإذا لم يمكنهم ذلك حاولوا اختلاق أسباب أخرى مضلِّلة، وراء العمران الغريب في الأزمنة السابقة والخراب العجيب نسبياً، في هذه الأزمنة!

وكيف يمكن أن تعترف الحكومات الشرقية والغربية بذلك وأشباهه، مع أن

(١) سورة الأعراف: ٩٦.

ذلك يعني أن يفقدوا (الشرعية) و(القفاز الحريري) الذي يحكمون به الشعوب البائسة ويلتهمون به ثرواتها منذ زمن بعيد!

بل لعله يمكننا القول إن الحكومات لو كان بمقدورها أن (تقنّن) الهواء وتبيعه للناس أو تمنعهم منه وتعطيه لمن تشاء متى تشاء وكيف تشاء، لَفَعَلَتْ!، كما فعلت ذلك كله بالأرض من قبل!

وما الفرق بين الهواء والأرض؟ ثم أليسا والناس جميعاً مخلوقات لله تعالى؟ فمن الذي نصب الحكومات لتمنع خلق الله من إعمار أرض الله؟

ولكن الحكومات، ووراءها جيش من المثقفين ممن يعيشون على فتات مائدة الحاكم، تناور ببراعة وتستخدم أساليب متطورة جداً لغسيل دماغ الشعوب: عامتهم بل وحتى خواصهم؛ وستجدون أمامكم لو استنطقتموهم عشرات الحجج المنمّقة المبهرة التي تسوقك إلى الإذعان بأن حقوق الناس ليست حقوق الناس! وبأن الأرض ليست للناس! وبأن الناس بين جاهل وغافل وسارق ومتجاوز ومتهور وكسول و... فكيف يمكن أن نسمح لهم بحيازة المباحات وإعمار الأراضي؟ وألا تلزم الفوضى والهرج والمرج؟ إلى جوار ألف عذر وعذر آخر.

ويا عجباً من أن يحتاج صاحب الحق إلى إقامة الدليل لدى غاصب حقه الذي نصب نفسه قاضياً وحاكماً في الوقت نفسه! والأعجب أنه إذا أقامها فلا يصدقه أحد بل إنه يؤدب ويعاقب!

### اللصوص: لسنا سرّاقاً بل إننا جباة زكاة للفقراء!

ومن الطريف أن نعرف أن بعض (اللصوص) في قديم الزمان استكشفوا هذا السر الكبير في إلباس الباطل ثوب الحق وفي أن يلبس الذئب ثوب الحمل، فابتكروا طرائق لتبرير سرقاتهم وتوجيهها ليتصورها أتباعهم ومن أمكن خداعه

من عامة الناس، أنها فريضة شرعية إلهية واجبة(!)، كما نجد حكوماتنا تفعل ذلك تماماً إذ تصوّر لنا أن ما تأخذه من الضرائب وما تمنعه من حقوق الناس في الأراضي والمعادن هو ما تفرضه المصلحة الوطنية العليا ولا غير! فلاحظ مثلاً ما يقوله التاريخ عن (الشطّار) لتجد التاريخ يعيد نفسه في كل زمان!:

(الشطار هم طائفة أخرى من الرعاع كانوا يمتازون بملابس خاصة بهم ولهم مئزر يأتزرون به على صدورهم يعرف بأزرة الشطار[1]، وكانوا أكثر انتشاراً في المملكة الإسلامية من العيارين وأطول بقاء منهم، وظهروا في الأندلس ولهم فيها نوادر وتنكيتات وتركيبات وأخبار مضحكة تملأ الصحف الكبار لكثرتها وتضحك الثكلى، على أن اسمهم كان يختلف باختلاف البلاد، فهم يعرفون في العراق بالشطار، وفي خراسان يسمونهم سربداران، وفي المغرب الصقورة، وسماهم ابن بطوطة "الفتاك" وذكر تفشيهم في أيامه (القرن الثامن للهجرة) وأشار إلى اجتماعهم على الفساد وقطع الطرق وتكاثرهم في نواحي سبزوار، حتى هجموا على مدينة بيهق وملكوها وملكوا غيرها وجندوا الجنود وركبوا الخيل وولوا أحدهم سلطاناً عليهم، وانحاز إليه العبيد يفرون من مواليهم فكل من جاء من هؤلاء أعطاه ذلك السلطان مالاً وفرساً، وإذا ظهرت منه شجاعة ما أمّره)[2] إلى آخر ما ذكره.

وموطن الشاهد: إنه لم يكن الشطار وغيرهم من أهل الشرور يعدون اللصوصية جريمة، وإنما كانوا يعدونها صناعة ويحللونها باعتبار أن ما يستولون عليه من أموال التجار الأغنياء زكاة تلك الأموال التي أُوصي بإعطائها للفقراء!!

وكان أولئك اللصوص إذا شاخ أحدهم ربما تاب فتستخدمه الحكومة في

(١) كجباة الضرائب في بعض الدول ومرتزقة بعض الحكومات!

(٢) رحلة ابن بطوطة: ج١ ص٢٣٥.

مساعدتها على كشف السرقات. وكان في خدمة الدولة العباسية جماعة من هؤلاء الشيوخ يقال لهم "التوابون"، على أنهم كثيراً ما كانوا يقاسمون اللصوص ما يسرقونه ويكتمون أمرهم[١]!!)[٢].

وهكذا تجدهم يعدّون السرقة أخذاً للزكاة الواجبة! كما يعد حكامنا أخذ الضرائب فريضة واجبة لاغداقها، كضمان اجتماعي ـ مثلاً ـ على الفقراء، ولإنفاقها على شقّ الطرق ومدّ الجسور والأنفاق و... ؛ وكأنّ عشرات المليارات من النفط لم تكفهم، ولا المليارات التي سرقوها وهرّبوها إلى الخارج واودعوها في البنوك الأجنبية أو في محافظ استثمارية، أو في صناديق سيادية، أو في ما اسموه بصندوق الأجيال أو غير ذلك ومع ذلك تجد الفقراء يملأون أرجاء البلاد، وتجد بلادنا متخلفة صناعياً وزراعياً وعمرانياً وفي كل الجهات، فأين يا ترى ذهبت تلك المليارات؟ وإنّا لله وإنّا إليه راجعون وحسبنا الله ونعم الوكيل وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والعاقبة للمتقين.

## مقارنة بين تركية والولايات المتحدة

وأخيراً تشهد المقارنة بين تركيا العثمانية وبين الولايات المتحدة أطوار نموها السابقة، على الأثر الكبير المذهل الذي ينجم عن تملك الحكومة أو الأسر الحاكمة لمساحات شاسعة جداً من الأراضي ومنعهم الناس عن استثمار الأراضي الأخرى إلا بألف قيد وشرط وبيروقراطية وروتين، وبين إفساح المجال للناس، إلى حد كبير وإن لم يكن بالشكل الكامل المطلوب، لزراعة الأراضي وإعمارها.

ففي تركيا العثمانية كانت حوالي ٧٠٪ من الأراضي مملوكة للأسر

(١) المسعودي: ج٢ ص٣٣٥.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ج١ ص١١٨.

الارستقراطية من بطانة الحاكم التي اقطعت لهم بنحو (التيمار) من قبل الحكومة العثمانية جيلاً بعد جيل وكانت النتيجة هي كما يقول المؤرخون:

(إن معظم الأراضي التي فتحها العثمانيون في القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر تم توزيعها كإقطاعات (تيمار) على أفراد الجيش وموظفي الحكومة. وكانت تشكل في البدء أمانة في أيدي حائزيها، فلم تكن قابلة للتحويل. وكان استمرارها مشروطاً بالخدمة، وكان يمكن إلغاؤها أو إحلال معاش تقاعدي محلها. لكن مع ضعف الحكومة المركزية في أواخر العهد العثماني، صارت القطائع (التيمار) تعامل معاملة الملكية الخاصة. وصارت معظم الأراضي المفتوحة أملاكاً أميرية، تذهب ضرائبها بالكامل إلى حائزيها، وبهذا حرمت الدولة من دخلها ومن الخدمة العسكرية التي كانت في الأصل شرطاً للإقطاع. وهذه العملية الكاملة لتحقيق الإقطاع أخذت عدة قرون لكي تنتهي. ولكنها عادت إلى ذلك ولاسيما بعد احتلال العالم الإسلامي من القوى الغربية، التي أقطعت أراضي كبيرة إلى الذين تعاونوا معها، وساعدوها في إدامة الاحتلال، فإن قسماً جوهرياً من الأرض الزراعية في العالم الإسلامي يملكه الآن إقطاعيون كبار يستأثرون بالحصة الكبرى من الناتج لأنفسهم، ولا يتركون للفلاح إلا القليل. ولا يكادون يدفعون أي ضريبة، وفوق ذلك فإنهم يتمتعون بقدر كبير من النفوذ السياسي. ضرائب جائرة)[1].

## (التوسع في الإقطاع والتيمار

كان أحد أكثر الإجراءات ضرراً بخصوص التنمية هو التحول التدريجي عن مبدأ الفيء في الأراضي المفتوحة. فقد قام الأمويون بإقطاع أراض واسعة إلى أفراد الأسرة الحاكمة وأنصارها، في خرق واضح للقاعدة التي سبق أن قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الأربعة. كذلك فإن العباسيين الذين أتوا إلى السلطة في عام (١٣٢ هـ/

(١) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي: ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

٧٥٠م)، مع وعدهم بإزالة الظلم والانحطاط الخلقي اللذين أخذا في الانتشار، لم يفوا بوعدهم إلا في البدء ولفترة قصيرة. وبدؤوا أيضاً في الانزلاق نحو حياة الترف، وتبنوا نفس السياسات التي دانوا فيها الأمويين، ولا سيما سياسة منح الإقطاعات الكبيرة (التيمار تحت حكم العثمانيين). وتسارعت الإقطاعات تحت حكم الفاطميين (٢٩٧ـ ٥٦٧هـ/ ٩٠٩ـ١١٧١)، والبويهيين (٣٣٤ـ٤٤٧هـ/ ٩٤٥ـ١٠٥٥م)، والسلاجقة (٤٤٧ـ٥٩٠هـ / ١٠٥٥ـ ١١٩٤م)، والعثمانيين (٦٩٩ت١٣٤٢هـ/ ١٢٩٩ـ١٩٢٤م)، إلى أن أدى هذا في نهاية المطاف إلى ما يقرب من المذهب الإقطاعي في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، مع فارق واحد، وهو أنه في حين أن مالك أرض الإقطاع يجب عليه في النظام الإقطاعي تقديم خدماته العسكرية إلى الملك، فإن حائزي الإقطاع (التيمار) في العالم الإسلامي لم يكن عليهم أن يفعلوا ذلك بالضرورة)[1].

وكانت النتيجة هي: (وفي غياب بيانات اقتصادية كلية مناسبة، لا خيار أمام المرء إلا استخدام البيانات المتاحة. وهذا ما يدل بوضوح على ضعف المركز الاقتصادي للبلد. فعلى سبيل المثال، كانت إنتاج القمح في تركيا لا يزيد على ٥٠ مليون بوشل في عام ١٨٨٨م (الجدول ٤)، في حين أنه كان ٧٦ و٢٧٥ مليون بوشل على التوالي في المملكة المتحدة وفرنسا، و٤١٥ و٤٧٨ مليون بوشل في الولايات المتحدة والهند[2]. كذلك كانت الحِرف تستخدم وسائل إنتاج رديئة

(١) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي: ص٢٤٨ـ٢٤٩.

(٢) انخفاض إنتاج القمح في المملكة المتحدة ربما كان نتيجة مستورداتها من الهند. لكن بعد إخمار حرب الاستقلال ١٨٥٧م، نجحت إنكلترا في ١٨٨٨م في نقض صناعة الهند، وتحويلها إلى مستعمرة تصدّر المواد الخام على حساب صناعاتها. وفي ١٨٩٠م، بلغت صادرت الهند من الأقمشة القطنية ٢٠٥٠ مليون يردة، من ١ مليون يردة في ١٨١٤م (ديساي، ١٩٧١م؛ وأنظر أيضاً بايروش، ١٩٨٢م).

وقديمـة. وفي عـام ١٩١٣م كـان هنـاك فقـط ٦٢٩ مؤسسـة تعمـل بـالآلات، وتسـتخدم حـوالي ١٧٠٠٠ عامـل في جميـع تركيـا العثمانيـة[١]. وكانـت حصـة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي لا تزيد على ١٣٪ حتى في عام ١٩٣٩م[٢]. وفي حين كانت الإمبراطورية العثمانية في هذا الوضع الاقتصادي الهش، كانت القوى الغربية ترفع إنتاجيتها، وتخفض تكاليف إنتاجها، بإعطائها أهمية كبيرة لتحسين نوعية بنيتها التحتية الاجتماعية والمادية، كل ذلك مع مكننة وترشيد الزراعة والصناعة معاً[٣].

**الجدول ٤: إنتاج القمح في بعض البلدان ذات العلاقة بملايين البوشل في السنة**

| البلد | ١٨٣١-١٨٤٠ | ١٨٥١-١٨٦٠ | ١٨٧١-١٨٨٠ | ١٨٨١-١٨٨٧ | ١٨٨٨ |
|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | ١٩٠ | ٢٢٣ | ٢٧٥ | ٢٩٠ | ٢٧٥ |
| المانيا | ٥٠ | ٧٠ | ٩٤ | ٩٨ | ١٠٣ |
| اليونان | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | ٦ |
| الهند، الخ | ١٠٨ | ١٨٧ | ٢٨٢ | ٣٧٥ | ٤٧٨ |
| إيطاليا | ٦٠ | ٧٥ | ١١٥ | ١٠٥ | ١٤١ |
| روسيا | ١١٠ | ١٣٠ | ٢٢٤ | ٢٥٠ | ٢٥٨ |
| تركيا، الخ | ٢٠ | ٣٠ | ٤٠ | ٤٧ | ٥٠ |
| المملكة المتحدة | ١٢٠ | ١٢١ | ٨٥ | ٧٨ | ٧٦ |
| الولايات المتحدة | ٧٨ | ١٣٧ | ٣٣٨ | ٤٤٠ | ٤١٥ |

(١) روستو ـ ١٩٧٨م ـ: ص٤٧٥.
(٢) روستو ـ ١٩٧٨م ـ: ص٤٧٦.
(٣) إينالسيك ـ ١٩٩٤م ـ: ص٨٨٨.

المصدر: روستو، ١٩٧٨م، جدول ١١١-١٩، ص١٤٧؛ وجدول ١١١-٢٤، ص١٦٤-١٦٥)[١].

كما وأنه: (لم تتجاوز صادرات تركيا ٤٩ مليون دولار في عام ١٨٧٠م، بالمقارنة مع ٥٤١ مليون دولار، و٤٢٤ مليون دولار و٩٧١ مليون دولار على التوالي لفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، و٤٠٣ مليون دولار للولايات المتحدة (الجدول ٥).

وسجلت تركيا أدنى معدل نمو ١.٥٪ سنوياً خلال ٤٣ سنة من ١٨٧٠-١٩١٣م، من بين المنافسين الرئيسيين لتركيا المبينين في الجدول. وبسبب تدني معدل نمو الصادرات، استمرت تركيا تعاني من عجوز تجارية[٢]، كانت تغطى بالاعتماد على القروض[٣].

(١) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي: ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) انظر: باموك، ١٩٨٧م، ص١٤٩/ وانظر أيضاً: كاترت، ١٩٩٤م، ص٧٦٢؛ وفاروغي، ١٩٩٤م، ص٤٦٧.

(٣) انظر: ماك غوان في اينالسيك، ١٩٩٤، ص٧٢٤-٧٢٩/ انظر أيضاً: كاترت، ١٩٤٤م، ص٧٦٢، وفاروغي، ١٩٩٤م، ص٤٦٧.

**الجدول ٥: صادرات السلع**

**القيمة بملايين الدولارات بأسعار الصرف الجارية**

| البلد | ١٨٧٠ | ١٩١٣ | ن |
|---|---|---|---|
| فرنسا | ٥٤١ | ١٣٢٨ | ٢.١ |
| المانيا | ٤٢٤ | ٢٤٥٤ | ٤.٢ |
| اليونان | ٧ | ٢٣ | ٢.٨ |
| الهند | ٢٥٥ | ٧٨٦ | ٢.٧ |
| إيطاليا | ٢٠٨ | ٤٨٥ | ٢.٠ |
| روسيا | ٢١٦ | ٧٨٣ | ٣.٠ |
| تركيا | ٤٩ | ٩٤ | ١.٥ |
| المملكة المتحدة | ٩٧١ | ٢٥٥٥ | ٢.٣ |
| الولايات المتحدة | ٤٠٣ | ٢٣٨٠ | ٤.٢ |

ن: معدل النمو السنوي المركب كنسبة مئوية: ١٨٧٠-١٩١٣م.

المصدر: ماديسون، ١٩٩٥م، الجدول ١-١، ص٢٣٤-٢٣٥.

ربما كان الأمر أكثر دلالة لو تم بيان الصادرات بالأسعار الثابتة. وجدول ماديسون ١-٢ يعطي بيانات بالأسعار الثابتة. لكن لما كانت تركيا غير مشمولة في هذا الجدول، لم يتم بيان الصادرات بالأسعار الثابتة هنا.

ولهذا تدهورت الإمبراطورية العثمانية، من حيث الأهمية الاقتصادية الإجمالية النسبية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ففي حين أن حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولارات الدولية لعام ١٩٩٠م كانت ٩٧٩

دولاراً في تركيا عام ١٩١٣م، وهي أول سنة توافرت فيها البيانات في تركيا، كانت ٣٤٥٢ دولار، و٥٠٣٢ دولار على التوالي في فرنسا والمملكة المتحدة، و٥٣٠٧ دولار في الولايات المتحدة (الجدول ٦). وتدل الأرقام على أن الولايات المتحدة كانت أسرع البلدان نمواً في ذلك الوقت، وهي في طريقها لكي تصبح قوة عظمى في القرن العشرين. ولا يمكن إنكار الدور الذي قامت به الحكومة في هذا البلد بوسائل دعمها لتنمية التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية والمؤسسات.

**الجدول ٦: حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في بعض البلدان ذات العلاقة بالدولارات الدولية لعام ١٩٩٠م**

| البلد | ١٨٧٠ | ١٩١٣ | ن |
|---|---|---|---|
| فرنسا | ١٨٥٨ | ٣٤٥٢ | ١.٤٥ |
| المانيا | ١٩١٣ | ٣٨٣٣ | ١.٦٣ |
| اليونان | – | ١٦٢١ | – |
| الهند | ٥٥٨ | ٦٦٣ | ٠.٤٠ |
| إيطاليا | ١٤٦٧ | ٢٥٠٧ | ١.٢٥ |
| روسيا | ١٠٢٣ | ١٤٨٨ | ٠.٨٨ |
| تركيا | – | ٩٧٩ | – |
| المملكة المتحدة | ٣٢٦٣ | ٥٠٣٢ | ١.٠١ |
| الولايات المتحدة | ٢٤٥٧ | ٥٣٠٧ | ١.٨١ |

ن: معدل النمو السنوي المركب كنسبة مئوية، ١٨٧٠-١٩١٣م.

المصدر: بيانات ١٨٧٠ و١٩١٣م مستمدة من ماديسون، ١٩٩٥م،

ص٢٣، وص١٩٤ـ٢٠٦)[١].

و(وذكر المقريزي (ت٨٤٥هـ ـ ١٤٤٢م) أنه: "منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده" (المقريزي، الخطط، ١/٩٧))[٢].

## معادلة المضاعف الاقتصادي

وبعد أن استعرضنا الدليل الثالث: العقل والبرهان الإنّي، والدليل الرابع: شهادة التجربة والتاريخ، فلنرجع إلى تفصيل الكلام عن (المضاعف الاقتصادي) لأنه مما يتعمق به الدليلان ويكتسبان مزيداً من القوة والصدقية. فنقول:

إن معادلة المضاعف الاقتصادي (Econmic Multiplier) تحتاج إلى مزيد شرح وإيضاح، فإنها من أهم مسائل علم الاقتصاد الكلي، ويمكن بيانها بالشكل المبسط الآتي في صورتين ومثالين: (النقد) و(العِمالة):

١ـ إن من الواضح أن البنك (المصرف) لو أقرض مليار دولار مثلاً للناس، سواء أكان ذلك للاستثمار أم للادخار أم للاستهلاك أم للمزيج منها، وسواء أكان ذلك بربحٍ ربوي محرم أم على شكل القرض الحسن المحلل، فإنه يكون قد ضخّ إلى الأسواق مليار دولار فقط ولا أكثر! ولكن القاعدة الاقتصادية تقول: إنه وحسب معادلة (المضاعف الاقتصادي الأساسي) يكون قد ضخّ البنك إلى السوق عشرة مليارات دولار في صورة، وأكثر من ذلك في صُوَرٍ، وأقل من ذلك في صور أخرى، على حسب نسبة المدخرات إلى الاستثمار والاستهلاك! ولكن

(١) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي: ص٢٦٧ ـ ٢٦٩.

(٢) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي: ص٢٥١.

لماذا وكيف؟!

٢ ـ ومن الواضح أن إحدى المصانع أو المعامل أو الشركات الكبرى لو استخدمت عشرة آلاف عامل، فإنها تكون قد وفّرت فرصة عمل لعشرة آلاف عامل، ولكن الحقيقة الاقتصادية المسلّمة تقول: إنها تكون قد وفرت فرصة العمل لأكثر من عشرة آلاف بكثير جداً: ربما لخمسين ألف أو لمائة ألف عامل أو أكثر أو أقل من ذلك وذلك حسب اختلاف الحالات ونسبة كمية ما يدّخره العمال إلى ما يستهلكونه أو يستثمروه؛ ولكن لماذا وكيف؟!

إن قاعدة المضاعف توضح ذلك بما لا يقبل الشك:

## مضاعف إيداع مليار هو عشرة مليارات!

أما في المصرف: فإنه إذا ضخ البنك في الأسواق (عبر المضاربة أو المرابحة أو الإقراض الخيري أو الربوي) مليار دولار مثلاً، فإنها تصل إلى أيدي مستثمرين في العقارات والسيارات والمواد الغذائية وشبه ذلك، وإلى أيدي مستهلكين يشترون بها بيوتاً أو سيارات أو يُجرون بها عمليات جراحية وغير ذلك، ولنركز النظر الآن على مستثمر واحد ومستهلك واحد ليتضح حال بقية المستثمرين من ذلك؛ فإن الشركة:

أ ـ تقترض مثلاً عشرة ملايين دولار لتشييد مصنع.

ب ـ ثم إنها عندما تستلم المبلغ فإنها تودعه في أحد البنوك ـ عادة ـ، وهكذا يعود المبلغ نفسه إلى البنك مرة أخرى! وكذلك يفعل كافة المستثمرين الآخرين، وحتى المستهلكين، بدرجة ما كما سيتضح.

ج ـ ثم تسحب شيكات تدفعها لمالك الأرض التي تشتريها منه ولنفرض إنها تدفع له مليون دولار.

د ـ فيستلم بائع الأرض المليون ويودعها بدوره في البنك فوراً!

وكذلك سائر حلقات السلسلة إذ تدفع الشركة مليوناً أخرى (عبر شيك) للمصنع المنتج للحديد والفولاذ أو للشركة الوسيطة فيأخذه بائع الحديد ويودع المبلغ فوراً في إحدى البنوك! وكذلك تدفع مليوناً ثالثاً لتشتري الإسمنت والطابوق وغير ذلك؛ والمعادلة هي هي: إذ يضعها صاحب الطابوق في البنك بدوره! وهكذا نجد أن الأموال التي خرجت من البنك عادت[1] إليه فوراً!

فهذا من جهة البنك إذ تعود الأموال التي أقرضها أو دفعها كمضاربة، بأجمعها إليه مرة أخرى (ومن المهم الإشارة إلى أن المقصود هو أن المبلغ يعود إلى سلسلة البنوك وليس إلى هذا البنك خاصة، فالمضاعف هو لمجموع البنوك لا لواحد منها معيناً).

## مضاعف شراء البضائع أو الاستثمار فيها

وأما من ناحية المقترضين والمستثمرين فإننا نجد أن السلسلة أيضاً لا تتوقف بل تستمر؛ وذلك لأنه:

١ـ إذا: اقترض المستثمر في بناء المصنع عشرة ملايين.

٢ ـ ودفع مليوناً منها لبائع الأرض ومليوناً لبائع الحديد ومليوناً لبائع الطابوق وهكذا... فأودعها بائعوا الأرض والحديد والطابوق في البنك.

٣ ـ فان بائع الأرض وكذا بائع الحديد وبائع الطابوق وسائر الباعة، حيث إن لهم حاجات أخرى فإن كلّاً منهم يشتري بالمليون التي حصل عليها بضائع أو خدمات أخرى، فمثلاً: الذي باع أرضه وحصل على مليون فإنه سيشتري بهذه المليون أرضاً أخرى أو مزرعة أو معملاً أو داراً لسكناه أو... فيدفع شيكاً بمبلغ

(١) كلها في صورة، وأكثرها في صورة أخرى.

مليون إلى صاحب المزرعة مثلاً أو إلى صاحب المنزل وهكذا.

٤ ـ فيأخذ صاحب المزرعة الذي باعها، المليون (ويضعها في البنك فوراً، فعادت المليون للمرة الرابعة للبنك كما سبق.. وهكذا وهلم جرّا) ثم إنه (صاحب المزرعة) سيشتري بهذه المليون بضاعة أو مجموعة بضائع وحاجات كأن يدفع جزء منه لشراء سيارة (ويدفع شيكاً لمالك معرض السيارات فيضعه هذا في البنك فوراً!) ويدفع جزء منه للمستشفى لإجراء عملية جراحية لولده مثلاً (فيضع الطبيب الجراح أجرته في البنك فوراً ويضع مالك المستشفى سهمه من المبلغ في البنك فوراً) وهكذا وهلم جرّا!

٥ ـ ثم إن الطبيب ومالك معرض السيارات يشتري بذلك المبلغ خدمة أو بضاعة.. وهكذا.. وهلم جرّا.

وبذلك نجد أنه تستمر سلسلتان:

السلسلة الأولى: سلسلة النقد التي تعود إلى البنك كلما خرجت منه.

السلسلة الثانية: سلسلة البضائع التي يشتريها المقترضون والمستثمرون والمستهلكون واحداً بعد آخر.

### لماذا مضاعف المصارف عشرة أضعاف؟

ولكن لماذا اعتبر علماء الاقتصاد المضاعف مضروباً في عشرة لا أكثر، مع أن السلسلة، كما ذكرنا قد تمتد إلى ما لا نهاية؟ السبب هو أن السلسلة قد تستمر إلى ما لا نهاية فيما إذا أنفق من يحصل على المال، كامل أمواله على الاستثمار أو الاستهلاك بدون أن يدّخر شيئاً.

أما في البنوك فليس الأمر كذلك إذ إن للحلقات في السلسلة سقفاً محدداً؛ وذلك لأنهم في هذه المعادلة، كانت دائرة بحثهم عن (مضاعف الأموال التي

تضخها البنوك في الأسواق) وإن مضاعفها هو عشرة أضعاف، وذلك بناء على أن البنك المركزي يشترط على البنوك أن تحتفظ بعشرة بالمائة من الودائع لديها.

فإذا: ١ـ كان للبنوك مليار دولار مثلاً أمكنها ان تُقرِض ٩٠٠ مليون فقط وتستبقي المائة مليون في البنك نظراً لسحوبات العملاء، فإذا أقرضت الـ٩٠٠ مليون عادت إليها من جديد حسبما ذكرناه إذ كل من يأخذ المبلغ فإنه يضعه من جديد في البنك أو يشتري به بضاعة من شركةٍ تضعه، بدورها في البنك، فالمبلغ يعود إلى البنك مباشرة تارة وبالواسطة أخرى، وذلك حسب المفترض في بلاد كأوروبا وأمريكا (خلافاً للدول التي يحتفظ فيها الأفراد ـ أو أكثرهم أو بعضهم ـ بكامل أموالهم أو بجزء منها في بيوتهم، إلا أن المستثمرين ليسوا كذلك عادة إذ يضعونها في البنك).

ولا يخفى أنه ـ وكما سبق ـ فإن المقصود هو المضاعف النقدي لمجموع البنوك وليس لأحدها فقط.

٢ ـ وعندما تعود الـ٩٠٠ مليون للبنك فإنه يستبقي ١٠٪ منها ويقرض مرة أخرى ٩٠٪ منها وهي ٨١٠ مليون.

٣ ـ ثم تعود الـ٨١٠ مليون إليه من جديد فيستبقي عُشرها ويقرض تسعة أعشارها وهي ٧٢٩ مليون... وهكذا..؛ ويكون المحصل في غضون عشر دورات هو عشرة مليارات دولار بدل مليار، والعشرة هي مجموع ما أقرضه البنك في الدورات العشرة مع مجموع ما استبقاه لديه.

## جدول المضاعف الاقتصادي للودائع في المصارف

وهذا الجدول يوضح المضاعف بشكل كامل واضح :

| وضع البنك | إيداعات جديدة ($) | قروض واستثمارات جديدة ($) | احتياطيات جديدة ($) |
|---|---|---|---|
| البنوك الأصلية | – ر١٠٠٠ | – ر٩٠٠ | – ر١٠٠ |
| بنوك الجيل الثاني | – ر٩٠٠ | – ر ٨١٠ | – ر ٩٠ |
| بنوك الجيل الثالث | – ر ٨١٠ | – ر ٧٢٩ | – ر ٨١ |
| بنوك الجيل الرابع | – ر ٧٢٩ | ٦٥٦.١٠ | ٧٢.٩٠ |
| بنوك الجيل الخامس | ٦٥٦.١٠ | ٥٩٠.٤٩ | ٦٥.٦١ |
| بنوك الجيل السادس | ٥٩٠.٤٩ | ٥٣١.٤٤ | ٥٩.٠٥ |
| بنوك الجيل السابع | ٥٣١.٤٤ | ٤٧٨.٣٠ | ٥٣.١٤ |
| بنوك الجيل الثامن | ٤٧٨.٣٠ | ٤٣٠.٤٧ | ٤٧.٨٣ |
| بنوك الجيل التاسع | ٤٣٠.٤٧ | ٣٨٧.٤٣ | ٤٣.٠٥ |
| بنوك الجيل العاشر | ٣٨٧.٤٢ | ٣٤٨.٦٨ | ٣٨.٧٤ |
| مجموع العشرة أجيال الأولى من البنوك | ٦٥١٣.٢٢ | ٥٨٦١.٩٠ | ٦٥١.٣٢ |
| مجموع الأجيال الباقية من البنوك | ٣٤٨٦.٧٨ | ٣١٣٨.١٠ | ٣٤٨.٦٨ |
| مجموع النظام المصرفي كله | – ر ١٠٠٠ | – ر ٩٠٠٠ | – ر ١٠٠٠ |

في النهاية ، ومن خلال هذه السلسلة الطويلة تنشئ جميع البنوك إيداعات

جديدة مقدارها عشرة أضعاف الاحتياطات الجديدة.

وتنجز جميع البنوك مجتمعة ما لا يستطيع أي بنك صغير فرد أن ينجزه: التوسع المضاعف للاحتياطي، وتحويله إلى نقود مصرفية، ويتم الوصول إلى التوازن النهائي حين يدعم كل دولار من الاحتياطي الأصلي الجديد ١٠ دولارات من الودائع التي تحت الطلب. لاحظ أن كل بنك من كل جيل من الأجيال قد أنشأ نقوداً جديدة وفق المعنى التالي سينتهي الأمر بوديعة مصرفية نهائية مقدارها ١٠ أضعاف الاحتياطي الذي تحتفظ به(١).

ومن المهم الإشارة إلى: أن نسبة (المضاعف) تختلف بحسب اختلاف نسبة المدخرات إلى المصروفات (سواء أكانت استثماراً أم استهلاكاً) فإذا كان ما يدخره كل موظف من مجموع ما يحصل عليه هو ١٠٪ كان المضاعف هو ألف بالمائة وإذا كان أقل فالمضاعف أكبر وإذا كان أكبر فالمضاعف أقل، فمثلاً: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مقداره ثلثان فإن مضاعفه سيكون ثلاثة.. وهكذا.

## أثر المضاعف الاقتصادي هو من أسرار حرمة الكنز

ومن هنا نكتشف أحد الأسرار في تحريم حرمة الكنز والعقوبة البالغة التي رتّبها الله تعالى عليه كما قال تعالى: ﴿وَالَّذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَها في سَبيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَليمٍ ۞ يَوْمَ يُحْمى عَلَيْها في نارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوى بِها جِباهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هذا ما كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا ما كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾(٢) فإن (المال) كلما تحرّك حركةً قضى حاجةً فإذا تحرك عشر حركات قضى عشر حاجات وإذا تحرك مائة حركة قضى مائة حاجة وهكذا مما يعبر عنه بسرعة دَوَران

(١) الاقتصاد: ص٥٢٥.

(٢) سورة التوبة: ٣٤ ـ ٣٥.

النقد أو بطؤه، فإذا قام الأثرياء أو الشركات أو الحكومات بكنزه تعطلت كل تلك الحاجات، فمثلاً: لو كان لديك عشرة دنانير فكنزتها لم يتحرك الاقتصاد أصلاً حتى ولا بقدر خطوة، ولكنك لو دفعتها للخياط واشتريت بها ثوباً تحركت عجلة الاقتصاد خطوة للأمام وانتفعت أنت والخياط معاً، ثم إن الخياط يشتري بهذه الدنانير لأولاده كتباً مدرسية مثلاً ويدفع الدنانير لبائع الكتب فتتحرك عجلة الاقتصاد مرة أخرى وتُقضى بذلك حاجة جديدة، ثم إن بائع الكتب يدفع الدنانير لبائع المواد الغذائية ويشتري أرزاً ولحماً و...، فتتحرك عجلة الاقتصاد خطوة أخرى، ثم إن البقال أو بائع المواد الغذائية يدفع الدنانير أجرة للسيارة التي تنقله إلى بلد آخر، ويدفعها سائق السيارة إلى الطبيب لعلاج أطفاله فيدفعها الطبيب لشراء مجلة أو كتاب... وهكذا وهلم جرّاً تتسلسل العملية، كما سبق، إلى ما لا نهاية أي إلى أن يدّخر أحدهم تلك الدنانير في بيته أو في البنك فتقطع السلسلة حينئذٍ.

وكما هو الحال في (النقد) و(البضاعة) فكذلك الحال في (العمالة) فإنك إذا استخدمت عشرة عمال لخياطة الملابس وبيعها فإن الظاهر هو أنك وفّرت فرصة عمل لعشرة أشخاص ولكن الواقع هو أنك شغّلت عمالاً أكثر بكثير فقد يكونون خمسين أو مائة أو أكثر أو أقل، وذلك لأنك عندما وظفت عشرة أشخاص لخياطة الملابس، ودفعت لكل منهم مثلاً مليون دينار أول الشهر (من الأرباح التي تحصل عليها من بيع الملابس) فإن هؤلاء يشترون بالعشرة ملايين: فواكه ولحوماً، وكتباً، وتلفونات مثلاً، وهذا يعني تنشيط حركة بيع الفواكه واللحوم والكتب والتلفونات بنفس النسبة إذ لو لم يكن للخياطين (وسائر العمال) مال فكيف يشترون البضائع؟[1] ثم عندما يبيع البقال واللحام والكتبي والشركة، الفواكه واللحوم والكتب.. يحصلون بها على الأرباح فيمكنهم توظيف موظفين أكثر أو على الأقل

---

(١) نعم يمكنهم بالقرض الشراء، لكن القدرة على الاقتراض محدودة وتتوقف عند حدّ معين.

يمكنهم استبقاء الموظفين السابقين ليستمروا في أعمالهم فإنه إذا لم تجد الشركة من يشتري تلفوناتها أو سياراتها أو موادها الغذائية اضطرت إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالها وموظفيها.. وهكذا تتسلسل الحلقات: فكل عامل توفر له فرصة عمل فإنه يحرّك عجلة الاقتصاد في سلسلة تموجات متلاحقة، إذ إنه يوفر لسائر العمال فرصة الاستمرار في أعمالهم بما يشتريه من منتوجاتهم.

فإذا اتضح ذلك، يتضح لنا بشكل أجلى أثر (المضاعف الاقتصادي الكبير) لقانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» على الاقتصاد كله:

## المضاعف لقانون الأرض للناس لا للحكومات

فإنه إن طبق هذا القانون زاد عرض الأراضي بنسبة كبيرة جداً ـ لنفرضها ألف بالمائة ـ وتكون الأراضي الجديدة ـ أي من الأراضي الموات التي يراد إحياؤها ـ مجانية بينما ترخص كافة الأراضي السابقة في المدن والقصبات والأرياف وسوف يؤثر ذلك على رخص أسعار كافة البضائع الأخرى، فيكون بمقدور الفقير حينئذٍ أن يشتري عشرة كيلوات من اللحم بدل كيلو واحد مثلاً كما يكون بمقدوره شراء عشر كتب بدل كتاب واحد وهكذا..

إضافة إلى ذلك فإنه سوف يجد المزيد والمزيد من الناس فرصاً كثيرة جداً للعمل وذلك لأن القاعدة العامة هي: كلما كثر الطلب زادت نسبة التوظيف (لتلبية الطلب المتزايد) وقلّت البطالة بنفس النسبة.

## توفير فرص عمل للملايين من الناس

وبوجه آخر: فإنه لو فرضنا أن الحكومة طبّقت قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» فإن الملايين من الناس الذين لا يملكون بيوتاً سوف يُحجّرون أو يحجزون أرضاً لبناء دار أو مزرعة أو متجر أو غير ذلك، فإذا فرضنا أن العراق يحتاج إلى

ثلاثة ملايين وحدة سكنية، فلو فرضنا ـ كحد أدنى ـ أن مليون عائلة قررت بناء مليون منزل، وأن بناء كل منزل يحتاج ـ فرضاً ـ إلى عمل شخصين لمدة سنة (من حفّار وبنّاء وكهربائي وصباغ وسمكري و...) وفرضنا أن بعضهم يبني بيته بنفسه وأولاده، وبعضهم ـ من الطبقة المتوسطة ـ يستأجر عمالاً، وبعضهم يعمل هو ويستأجر عاملاً إلى جواره، وفرضنا أن عدد من يُستأجرون ـ من عمّال وبنّائين وصبّاغين و... ـ هو النصف فهذا يعني توفير فرصة عمل لمليون شخص عاطل إضافة إلى ملأ وقت مليون شخص آخر ـ من ملّاك الأراضي الجديدة ـ ببناء دار لهم أو مزرعة أو محل! فتصور هذا الحل السهل المذهل لنسبة كبيرة من البطالة!

## معدلات البطالة في دول العالم

وليس غريباً أن نعرف بعد ذلك السرّ في عجز أرقى دول العالم عن حل مشكلة البطالة، فلنقرأ أولاً الأرقام التالية التي تتحدث عن معدلات البطالة في الدول الإسلامية وفي الدول الشرقية والغربية سواء الغنية منها أم الفقيرة:

| الدول | معدل البطالة(%) | تاريخ المعلومات |
|---|---|---|
| استراليا | ٥.٨ | ٢٠١٧م (شباط/فبراير) |
| المملكة المتحدة | ٤.٢ | ٢٠١٨م |
| الولايات المتحدة | ٤.١ (٨.٦) | ٢٠١٨م(١) |
| كندا | ٥.٩ | ٢٠١٨م (شباط/ فبراير) |

(١) المصدر لـ٤.١٪ هو: Labor Force Statistics from the Current Population Survey". Bureau of Labor Statistics. July". ٢٠١٧.

والمصدر لـ٨.٦٪ هو: Real Unemployment -- Department of Labor (U-6) Gallup. August (2017)

| | | |
|---|---|---|
| الصين | ٤.١ | ٢٠١٥م |
| فرنسا | ٩.٦ | ٢٠١٦م (كانون الأول/ديسمبر) |
| اليابان | ٢.٤ | ٢٠١٨م (آذار) |
| المكسيك | ٣.٧ | ٢٠١٦ (كانون الأول/ ديسمبر) |
| روسيا | ٦.٠ | ٢٠١٦م (آذار/ مارس) |
| السويد | ٦.١ | ٢٠١٦م (أيلول/ سبتمبر) |
| سويسرا | ٥.٢ | ٢٠١٧م (آذار/ مارس) |
| ألمانيا | ٣.٧ | ٢٠١٧م (آب/ أغسطس) |
| إندونيسيا | ٥.٣٣ | ٢٠١٧م (شباط/ فبراير) |
| إيران | ١٠.٧ | ٢٠١٦م |
| العراق | ١٦.٠ | ٢٠١٢م |
| الكويت | ٣.٠ | ٢٠١٦م |
| البحرين | ٤.١ | ٢٠١٤م. |
| لبنان | ١٠.٠ | ٢٠٠٩م (تموز/ يوليو) |
| ماليزيا | ٣.٥ | ٢٠١٧م (آذار/ مارس) |
| المغرب | ١٠.٧ | ٢٠١٧م |
| باكستان | ٦.٧ | ٢٠١٦م |
| السعودية | ١٢.٨ | ٢٠١٧م |
| سوريا | ٤٠.٠ | ٢٠١٤م |

| | | |
|---|---|---|
| تونس | ١٥.٢ | ٢٠١٤م |
| مصر | ١١.٣ | ٢٠١٧م |
| تركيا | ١٠.٣ | ٢٠١٧م (تشرين الثاني/ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٤.٣ | ٢٠١٠م |
| اليمن | ٣٥.٠ | ٢٠٠٩م |
| أفغانستان | ٣٥.٠ | ٢٠٠٨م |

## دلالات معدلات البطالة في دول العالم

وذلك كله لأن دول العالم ـ الإسلامي والغربي والشرقي ـ بنت على أساس غير وثيق فإن مشكلة البطالة لا يمكن حلها إلا بالعودة إلى النظام الاقتصادي الفطري الإلهي في الأرض وغيرها مما سيأتي في سلسلة البحوث هذه، وحيث أبت الحكومات ذلك ورفضتها فإن أكثرها ثراءً وتطوراً في الاقتصاد عجزت عن حل مشكلة البطالة وأصبح غاية فخر علماء اقتصاد أكثر البلاد ثراءً وتطوراً أن يتكيّفوا مع نسبة بطالة منخفضة! أي إنهم استسلموا لوجود البطالة ولم يجدوا لها حلاً أبداً لذلك فإنهم يعتبرون المحافظة على نسبة بطالة منخفضة كـ٣٪ أو حتى ٤٪ امتيازاً كبيراً!

والغريب أن كندا تعد من أغنى دول العالم وأكثر الاقتصادات العالمية تطوراً كما أن عدد نفوسها قليل جداً بالقياس إلى مساحتها وثرواتها ومع ذلك تعاني من بطالة تقارب الـ٦٪! وأستراليا كذلك؛ وأمريكا تعاني مع نسبة بطالة أكثر من ٤٪ أو ٨٪ رغم أنه لا توجد في التاريخ دولة أكثر غنى وثراء وفرصاً للعمل منها! فما الذي يكشف عنه ذلك؟ إنه يكشف عن وجود خلل بُنيوي ـ منهجي في النظام الاقتصادي

الغربي والشرقي حيث أعرضوا عن المنهج الإلهي ـ الفطري الذي يتكفل بحل أعقد المشاكل المستعصية بأبسط الوصفات وأقلها تكلفةً.

وأما الدول الإسلامية فتجد أن نسبة البطالة في البحرين مثلاً ٤٠.١٪ مع أن البحرين تمتلك ثروات طائلة جداً[(١)] ومع أن نفوس البحرين لا يبلغون المليون مع ذلك تجد نسبة البطالة ٤٠.١٪ وأما العراق وأفغانستان والسعودية وسوريا وغيرها فحدث عنها ولا حرج! فإنها قد جمعت إضافة إلى الإعراض عن منهج الله تعالى في توزيع الأراضي، الدكتاتورية والاستبداد والفساد المالي والإداري وشبه ذلك.. ألم يقل الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَعْمى ۝ قالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنى أَعْمى وَقَدْ كُنْتُ بَصيراً ۝ قالَ كَذلِكَ أَتَتْكَ آياتُنا فَنَسيتَها وَكَذلِكَ الْيَوْمَ تُنْسى﴾[(٢)] والذكر هو القرآن الكريم والإعراض عنه هو الإعراض عن آياته ودساتيره الحيوية في الحياة، ومنها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَميعاً﴾ و﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنامِ﴾ فأعرضت عنها الحكومات، واستسلمت لها الشعوب، وقالت: (الأرض للحكومات) وقد خلقها الله للحكام!

وسيأتي في بحث آخر بإذن الله تعالى تفصيل الكلام عن أن الأراضي الأميرية والتابعة لوزارة المالية، إنما هي بدعة ابتدعها السلطان العثماني حيث اعتبر أن كافة الأراضي خارج القرى والقصبات والمدن، تابعة للسلطان العثماني! ثم جرت على ذلك حكومات العراق (الوطنية!) حتى يومنا هذا!

والغريب أن يكون منهج السلطان العثماني هو الحاكم وأن ندافع عنه

---

(١) (وقد ذكرت بعض الإحصاءات أن ما بحوزة ملك البحرين حوالي سبعمائة مليار دولار! والتي طالبه بها ترامب!)

(٢) سورة طه: آية ١٢٤ -١٢٦.

ونبرر له ونفلسف لـه! ونُعرِض عن منهج الله تعالى خالق الكون الذي وردت بمفرداته آيات صريحة في القرآن الكريم.

ونزيد الأمر إيضاحاً بالمثال الفرضي المبسط الآتي: فلنفرض أن في (النجف الأشرف) توجد ألف مزرعة يعمل فيها ألف عامل، وألف متجر لبيع الكهربائيات يعمل فيها ألف عامل أيضاً، وألف محل لبيع الأثاث المنزلي يعمل فيها ألف موظف، وألف مكتبة.. وألف.. وألف... وقد افترضنا وجود عامل واحد في كل محل ووفائه بطلبات العملاء تبسيطاً للمسألة، وافترضنا ذلك كله في ظل قانون سلطة الحكومة على الأراضي الأميرية وغيرها ومنعِها الناس من بناء الدور والمحلات والمتاجر على الأراضي الـمَوات ومن تشييد المعامل والمصانع والمزارع والمراعي والاصطبلات لتربية الخيل وغيرها، إلا بألف قيد وشرط ومع روتين شديد وبيروقراطية، ورسوم و... مما أنتج بقاء أكثر الأراضي المحيطة بالنجف مواتاً.

ولكن الحكومة إذا رفعت يدها عن الأراضي كاملاً وطبّقت قانون الأرض لمن عمرها، فإن الناس سيهبّون لحيازة الأراضي وإعمارها، فبين من يبني على قطعة أرض داراً ومن يشيّد عليها مصنعاً أو معملاً ومن يحفر قناة أو يشق نهراً أو يؤسس مزرعة وغير ذلك.. ولغرض تبسيط الأمر وإيضاحه نقتصر ـ مرة أخرى ـ على صورة واحدة فقط وهي أنه لنفرض أن أصحاب المزارع الألف حيث وجدوا الحرية في حيازة الأراضي قاموا بحيازة الأراضي المجاورة لهم أو حازوا أراضي غيرها، أو لنفرض أن ألف شخص آخر بنوا ألف مزرعة جديدة وفّرت كل واحدة منها فرصة عمل جديدة لعامل واحد، فهذا يعني أن ألف عاطل عن العمل قد توفرت لهم فرص للعمل، فهذا كله واضح، ولكن اللطيف والمذهل

أن عمل هـؤلاء سيوفّر أولوف الأعمال الأخرى لألوف العمال الآخرين، والسبب في ذلك هو أن الألف عاطل عندما أسسوا ألف مزرعة أو أُستخدموا في الألف مزرعة السابقة التي توسعت، فإنهم سيحصلون على راتب شهري أو مردود مالي من المحاصيل يُمكّنهم من شراء ما يحتاجونه، وبذلك يزداد الطلب، تبعاً، على الأجهزة المنزلية بمقدار الضعف، كمعدل مثلاً، إذ في السابق كان هناك ألف مزارع يشترون الأدوات الكهربائية التي يحتاجونها والآن سيكون المشترون ألفين، وبذلك تنشط حركة بيع الأجهزة الكهربائية وسيجد مدير كل محل من المحلات الألف الدافع الكافي لاستخدام عامل آخر يعينه على إنجاز بعض المهام في المتجر وتلبية الطلبات المستجدة وقد يستخدم أحدهم عاملين ولا يستخدم الآخر عاملاً نظراً لاختلاف موقع المحلين الجغرافي وزيادة الطلب من هذا دون ذاك، وهكذا نجد أن الألف وظيفة الأولى جرّت إليها ألف وظيفة ثانية (مثلاً) ثم إن الألف مزارع الجديد مع الألف موظف الجديد في متاجر الكهربائيات حيث يحصلون على راتب شهري فإنهم سيشترون أيضاً من محلات بيع الأثاث المنزلي أثاثاً بقدر ضعفين عما كان يشتريه الألف مزارع الأول، وهكذا تستمر السلسلة؛ فإنه عندما يكثر الطلب على محلات بيع الأثاث المنزلي فإنهم سيستخدمون عمالاً، وهكذا نجد أن محلات الأثاث ستجد ـ بدورها ـ الحافز على توظيف عمال جدد وقد يكونون ألفاً مثلاً، ثم إن هؤلاء الموظفين الجدد حيث يحصلون على راتب شهري فإنهم يشترون من المكتبات ومن محلات بيع الأجهزة الكهربائية ومن الخياطين و... و... حاجاتهم المختلفة؛ وهكذا تتوسع التموجات وتتشابك وتتحرك في اتجاهات متعددة شتى ذاهبةً وجائيةً وصاعدةً وهابطةً، وقد تنتج حركة تشغيل ألف عامل مائة ألف فرصة عمل جديدة إما كاملة أو جزئية،

متوزعة طولياً على مختلف أبعاد الحياة والاقتصاد.

ونؤكد مرة أخرى: إن ما ذكرناه كان لمجرد تبسيط المسألة؛ وذلك لأن الصورة أعقد وأعمق وأكثر كسوراً من هذه الصورة المبسطة؛ إذ إن تشغيل ألف عامل وحصولهم على رواتب في نهاية الشهر قد يتموج على محلات بيع الأثاث المنزلي فيدفعهم إلى توظيف مائة عامل (لا ألف عامل) وقد يحفز محلات بيع الأجهزة الكهربائية إلى استخدام خمسمائة عامل وقد يضطر باعة الأسمدة والبذور والأخشاب وغيرها إلى استئجار ألفي عامل وهكذا في شتى أبعادها المتشابكة، وذلك حسب مقتضيات الطلب منسوباً إلى العرض، والرغبات، وعوامل شتى أخرى: اجتماعية وسياسية وغيرها.

## القاعدة العامة في مضاعف تشغيل العاطلين

والقاعدة العامة هي: إن المردود الشهري (من بضائع وخدمات وأموال) للمزرعة أو للمصنع أو المعمل أو المتجر، يؤثر في كميّة (المضاعف) ودرجاته وحدود تموجاته وتزايده أو تناقصه وبالتالي في حجم وحدود توفيره لفرص العمل المتتالية، وذلك بحسب مجموع العوامل التالية:

١ـ درجة خصوبة الأرض ومدى إنتاجيتها.

٢ـ مدى مهارة المزارعين واحترافيتهم وتدريبهم.

٣ـ مدى تطور الأجهزة والتكنولوجيا المستعملة فيها.

٤ـ مدى غلاء أو رخص سائر البضائع التي قد يشتريها أولئك العمال والمزارعون (الذين أصبحوا شاغلين بعد أن كانوا عاطلين) وبالتالي كمية السيولة التي يحصلون عليها وحدود قدرتهم الشرائية حينها.

٥ـ النسبة المئوية من المردود الشهري أو السنوي، التي يدخرها أولئك

العمال أو المزارعون بالنسبة إلى الكمية التي ينفقونها ويستهلكونها وبالنسبة للتي قد يستثمرونها، فإن الكمية التي تُدَّخَر تتجمد ولا تؤثر في تنشيط حركة البيع والشراء ولا تولّد فرص عمل للآخرين، عكس الكميات التي تُستثمر أو التي تُنفق للاستهلاك.

وبذلك كله يتضح أن قانون (الأرض للناس) يحل إلى درجة مذهلة، مشكلة البطالة، بدرجة كبيرة، وذلك بأنواعها الأربعة:

## أنواع البطالة: الاحتكاكية، الدورية، الهيكلية والمؤسسية

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment).

والبطالة الدورية (Cyclical Unemployment).

والبطالة الهيكلية (Structural Unemployment).

والبطالة المؤسسية (Institutional Unemployment).

ومعنى البطالة الاحتكاكية: البطالة المؤقتة الناجمة عن انتقال مهندس أو طبيب من بلدة إلى أخرى، أو انتقال عامل من شركة إلى أخرى، مع فرض وجود فرص عمل كافية هنالك، فإن فترة الانتقال تستغرق زمناً محدداً فقد يكون أسبوعاً أو شهراً أو أقل أو أكثر حيث يكون فيها هذا الشخص عاطلاً عن العمل مؤقتاً.. وهذا النوع هو أبسط أنواع البطالة.

ومعنى البطالة الدورية: أن الاقتصاد في كل بلد وفي العالم كله يتحرك بشكل دائري، وذلك في حركة صعود وهبوط ونمو وركود كل ثمان أو عشر سنوات وقد يقلّ عن ذلك أو يزيد نادراً، فتزداد الأعمال والوظائف بالملايين أو الأقل أو الأكثر حسب عدد القوى العاملة في ذلك البلد وحسب وضع اقتصاده، وهكذا يزدهر الاقتصاد لسنوات في حركة متصاعدة، ثم يبدأ بالهبوط تدريجياً

فتضطر المصانع والمعامل والشركات و... إلى تسريح الملايين من العمال أو الأقل أو الأكثر.. وهكذا.

والغريب أن علم الاقتصاد الحديث عاجز تماماً عن حل مشكلة البطالة الدورية، وغاية جهده تخفيف الدورات الاقتصادية عبر إتباع "السياسة النقدية" (الكينزية)إما توسعية أو إنكماشية وذلك عبر ضخّ المزيد من النقود في المصارف والأسواق أو تحجيمها وتقليصها، عبر الإقراض بفائدة منخفضة[1] أو رفع سعر الفائدة[2]، أو عبر إتباع "السياسة المالية" في زيادة الإنفاق الحكومي في المشاريع العامة وغيرها أو تقليصه وفي زيادة الضرائب أو تقليلها، وغير ذلك، وهم مجمعون على العجز عن السيطرة على مشكلة البطالة بشكل كامل.

مع أن قانون (الأرض للناس) وأخواته من القوانين الفطرية، كفيل بالقضاء على مشكلة البطالة الدورية من الجذور كما سيظهر في البحث القادم بإذن الله تعالى.

كما أن الغريب أن علماء الاقتصاد أجمعوا على عجز الاقتصاد عن إيصال البطالة إلى الصفر ولذا فإن غاية بهجتهم وانتصارهم التكيّف ـ كما سبق ـ مع نسبة بطالة منخفضة كـ٣٪ والغريب أنهم يقولون بأن أي مسعى لخفض البطالة أكثر فإنه ينتج العكس نتيجة دخول البلاد في مرحلة (الاقتصاد المحموم)! ولكن سيتضح لنا كيف أن (الأرض لله) وأخواتها توصل البطالة إلى نقطة الصفر من دون الابتلاء بمشكلة الاقتصاد المحموم. ولعلنا في بحث قادم نسهب الكلام عن البطالة الدورية واختيها: المؤسسية والهيكلية إذا شاء الله تعالى.

(١) فتزداد النقود.

(٢) فتقل النقود.

## ١٧٢ مليون عاطل عن العمل!

ومن الجدير أن نشير إلى إحصاء ذكرته الأمم المتحدة عن عدد العاطلين عن العمل في العالم فقد (قدّر تقرير، أصدرته الأربعاء، منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة عدد العاطلين عن العمل في العالم في ٢٠١٨ بـ١٧٢ مليون شخص، أي ما نسبته ٥ بالمئة (مقارنة بـ٥.١ بالمئة في ٢٠١٧)، ما يعني أن معدّل البطالة قد عاد إلى مستوى ما قبل الأزمة المالية في ٢٠٠٨).

ورقم ١٧٢ مليون مذهل حقاً لأن العاطلين عن العمل هم عادة إما خريجوا الجامعات والمعاهد أو هم أرباب العوائل، أو هم الشباب الذين يريدون الزواج وإن لم يكونوا خريجين، لكنهم لا يمكنهم ذلك لمجرد أنهم عاطلون عن العمل!

إن ١٧٢ مليون لا تعني أطفالاً رضعاً أو بعمر عشر سنين مثلاً كي يعكس الرقم ذاته تماماً بل يعني أيادي عاملة كان من المفروض أن تعيل أسرها وعجزت عن ذلك، أو كان من المقرر أن تعيل أسراً وعوائل فعجزت، وهذا يعني أن ١٧٢ مليون عاطل تؤثر بطالتهم سلبياً على مئات الملايين من الآخرين (من عوائلهم، أو ممن كان من المفترض ان يكونوا عوائلهم).

## قانون (الأرض لمن عمّرها) يحلّ مشكلة البطالة

ومن الحقائق: إن قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1] المستمد من الآيتين الشريفتين يتكفل، إلى جوار قوانين أخرى: بالقضاء على الفقر والتضخم وبحل مشكلة البطالة مائة بالمائة، وكما سبق تفصيله، ونضيف:

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

## البطالة الظاهرة والمقنّعة

إن البطالة على نوعين[١] :

القسم الأول : البطالة الظاهرة أو القهرية أو القسرية.

القسم الثاني : البطالة المقنّعة، وهي البطالة الواقعية الحقيقية ولكن المتقنعة بقناع العمل والمتسترة برداء القوة العاملة، والبطالة المقنّعة قد تكون كاملة وقد تكون ناقصة وقد تكون كمّية وقد تكون كيفية.. وليتضح ذلك ولتتضح لنا أضرار وأخطار البطالة المقنّعة، فلنتدبر في المثال المبسّط الآتي وهو :

## مثال مبسّط للبطالة المقنّعة في المزرعة

لنفترض إنك تدير مزرعة يعمل بها خمسة مزارعين وإن المردود الشهري للمزرعة معدلاً هو عشرة ملايين دينار عراقي[٢] وإنك تدفع لكل مزارع مليون دينار وتبقى لك خمسة ملايين دينار تستثمرها في : ١ـ تطوير المزرعة وتحسين التربة وشراء أجهزة وآلات أكثر تطوراً وأيضاً تدريب المزارعين، ٢ـ إضافة إلى ما تخصصه لنفسك من مبلغ شهري، والفرض أن المزارعين يعمل كل منهم يومياً ٨ ساعات وأنهم يؤدون ما عليهم بكفاءة وإن إنتاجية المزرعة كاملة أي أنها تنتج كل ما يمكنها إنتاجه وإن المزارعين يستثمرونها بشكل كامل.

والآن.. لنفترض أنك استخدمت خمسة مزارعين آخرين، بضغوطٍ ومحسوبيات ومنسوبيات لأجل إرضائهم وإسكاتهم أو إرضاء بعض ذوي النفوذ أو شبه ذلك، ولكن حيث إن مردود المزرعة لا يزداد (لفرض أنها كانت تنتج كامل الإنتاج المتوخى منها) لذا فإنك تضطر لكي تقسم نفس المبلغ السابق على مجموع المزارعين القدماء

---

(١) إضافة للتقسيم الآخر السابق للبطالة وهو البطالة الاحتكاكية والدورية والمؤسسية والهيكلية.

(٢) أو لنفترض أنه عشرة آلاف دولار.

والجدد.. فإذا افترضنا أنك قررت أن تدفع لكل مزارع من المزارعين العشرة ٧٥٠ ألف (بدل المليون) فهذا يعني أنك أنقصت من كل مزارع ٢٥٠ ألف دينار ويعني أنك انقصت من واردك الذي كان مخصصاً لك ولتطوير المزرعة، مقدار مليونين ونصف.. (لو قررت أن تقسم الخسائر بينك وبين المزارعين الخمسة، بهذه الطريقة).

## أضرار البطالة المقنعة على خمسة جهات

والمحصلة من كل ذلك أضرارة كبيرة على المزارعين القدامى والجدد وعلى رب العمل وعلى المزرعة وعلى المجتمع أيضاً:

١ـ أما المزارعين القدامى فلأنك انقصت من كل منهم ٢٥٠ ألف دينار مما يعني أن عليهم أن يضغطوا نفقاتهم (القليلة بالأصل) بنسبة ٢٥٪ وهي نسبة مؤذية لعوائلهم.

٢ـ٣ـ وأما أنت والمزرعة، فلفرض أن المردود الشهري انخفض بنسبة ٥٠٪ وذلك سيقلص قدرتك على تطوير المزرعة (التربة، الأجهزة و...) وتحسين الإنتاجية إلى درجة كبيرة، كما أنه يقلل ـ وكما هو واضح ـ من واردك الشهري.

٤ ـ وأما أنه يضر بالمجتمع، فلأن جودة المنتجات ستنخفض إثر تقليص المخصصات لتحسين التربة والسماد والآلات وتدريب المزارعين على مكافحة الآفات والاستثمار الأفضل للأرض.

٥ـ وأما أنه يضر حتى بالمزارعين الخمسة الجدد، فلأنه على الرغم من استخدامهم وتوفير فرصة عمل لهم براتب ٧٥٠ ألف دينار؛ إلا أنك في الواقع، وهم شركاء لك، حرمتهم من فرصة عمل أخرى (مع فرض توفرها) كانت تؤمّن لهم مليون شهرياً.

كما أنك مع المزارعين الجدد ظلمتم المزارعين القدامى باقتسام الكعكة التي

كانت لهم، معهم، رغم أن الجدد كان يمكنهم الحصول على كعكة جديدة كاملة من دون مزاحمة للقدامى أصلاً.

والآن نصل إلى البطالة المقنعة: فلقد كان هنالك خمسة مزارعين كانوا يعملون ٨ ساعات بكامل طاقتهم الإنتاجية، ولكن بعد استخدام خمسة مزارعين آخرين ـ مع فرض بقاء الأرض وإمكانية العمل محدودة كالسابق تماماً ـ فإن كل عامل من العمال العشرة سيعمل ٤ ساعات فقط إذ لا مجال للأكثر أصلاً، وهذا يعني أنهم يقضون الأربع ساعات الأخرى ـ لو لم يتوفر لهم عمل آخر ـ في جلسات البطالين أو في مشاهدة التلفاز أو في أجهزة التواصل الاجتماعية المختلفة التي كان من المفروض أن ينشغلوا بها خارج وقت العمل لا في وقت العمل نفسه، فهذه هي البطالة الجزئية المقنعة، أي أنه (نصف عامل) في الواقع، لكنه مصنّف رسمياً كـ(عامل بدوام كامل).

وحينئذٍ فإذا وظّفت ١٥ مزارعاً[١] فهذا يعني أن كل واحد منهم سيعمل بـ٢٥٪ من طاقته الإنتاجية... وهكذا؛ وهذا كله مع قطع النظر عن أن أية زيادة في عدد المزارعين والعمال ـ حتى إذا كانت بضرورة فكيف إذا كانت من غير حاجة ـ يزيد تكاليف الإدارة، ويعقد عملية التنظيم ويزيد من دائرة المشاكل التي تحدث عادة بين العاملين أو المزارعين؛ إذ كل فرد جديد فإنه يحمل في داخله بذور نزاع أو صراع أو توتر جديد.

### إحصاءات عن البطالة المقنعة في الدول العربية

فهذا كله على المستوى الشخصي، والآن لننتقل إلى مستوى الدولة والأمة. والإحصاءات الآتية عن السعودية ومصر والعراق والمنقولة عن مصادر معتبرة، تغنينا عن تجشّم عناء بيان فداحة الخطب وخطورة الأمر:

(١) فصار المجموع عشرين.

### البطالة المقنعة في السعودية

(فقد وصل عدد الموظفين في القطاع الحكومي (الخدمة المدنية) في السعودية في نهاية الربع الأول من ٢٠١٨ إلى نحو ١١٧٨٣٢٨ موظفًا، إذ يوظف القطاع العام ثلثي العاملين السعوديين، ويتميز بالأجور المرتفعة، في ظل إنتاجية لا تقارن مع ما تنفقه الدولة على هذه الوظائف. لذلك تحاول البلاد معالجة هذه الأزمة من خلال وقف التوظيف بهذا الشكل، إذ قالت وزارة الخدمة المدنية في أبريل (نيسان) ٢٠١٨، إن قدرة القطاع الحكومي على استيعاب المواطنين قلّت بنسبة كبيرة جدًا).

و(وفق موازنة السعودية في ٢٠١٩، تقدر الرواتب والأجور بنحو ٤٥٦ مليار ريال، وهو ما يعادل نسبة ٥٣٪ من إجمالي النفقات التشغيلية، ونسبة ٤١.٢٪ من إجمالي الإنفاق العام).

ولاحظ مدى ضخامة هذا الرقم في مقابل مردود ضئيل جداً نسبياً.

### وإنجاز الموظف الحكومي ساعة يومياً فقط!

ثم ما هي محصله ذلك كله؟ (تشير دراسة مصلحة الإحصاءات العامة أن إنجاز الموظف الحكومي هو ساعة في اليوم فقط لا غير!، في حين تصل وفقاً للمعايير الدولية إلى سبع ساعات يوميًا، أي أن الموظف الحكومي ينجز شهريًا بين ٢٠ و٢١ ساعة، وبالتالي تدفع الدولة تكلفة أجور لا تحصل في مقابلها عمل، وذلك بحساب المال؛ لأن باقي ساعات العمل مهدرة وفق الدراسة وإنتاجية الموظف الحكومي.

وتشير هذه الأرقام والمعطيات إلى خسائر فادحة للاقتصاد السعودي جراء

البطالة المقنعة، التي تكلف الدولة المليارات سنويًا، دون تقديم أي قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي. ولا شك أن هذا الأمر مساهم رئيس في فشل السعودية في استغلال مواردها الضخمة من النفط، خاصة خلال الفترات ما قبل هبوط أسعار النفط في منتصف ٢٠١٤، واستمرار هذا الوضع سيكون له أثر مدمر بلا شك على الاقتصاد، بحسب المحللين).

### البطالة المقنعة في مصر

وأما مصر فإنه (بحسب هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، فإن عدد موظفي الحكومة حاليًا حوالي ٥.٢ مليون شخص، والنسبة الكبرى من موظفي الحكومة يعملون في المحليات، موضحة أن الحكومة «تعمل على إعادة تأهيل الموارد البشرية للمساهمة في التغيير داخل الجهاز الإداري للدولة».

وتبلغ مخصصات الأجور في موازنة مصر للعام المالي الجاري ٢٠١٨ / ٢٠١٩ نحو ٢٦٦ مليار جنيه)!

### وإنتاج العامل المصري نصف ساعة يومياً فقط!

والغريب أن محصلة ذلك كله هي: (يشار إلى أنه قد خلصت دراسةٌ أجراها اتحاد تنمية الموارد البشرية في مصر عام ٢٠١٣ إلى أن متوسط إنتاج العامل المصري ٣٠ دقيقة في اليوم(!!)، وأوضحت الدراسة أن هذا المعدل من أقل المعدلات في العالم، ويرجع إلى التخلف الاقتصادي، وهو ما يجعل الموظف على السواء أشبه بالعاطل عن العمل، ولكن يحصل على راتب.

وتنشأ هذه الظاهرة في مصر بسبب أن قوانين البلاد توزع الوظائف دون

الالتزام بقواعد وقوانين صارمة، فضلاً عن تعيين موظفين لا تتناسب مؤهلاتهم مع الوظيفة التي يعملون بها ولا تحقق مصلحة سوق العمل، ولا يُنس العامل الذي وصفته الدراسة بالأخطر؛ وهو (الواسطة والمحسوبية) في التعيين، بمعنى المساهمة الكبيرة للفساد في هذا القطاع).

ولكن ما ذكرته الوزير من علل، وإن كان صحيحاً إلى حدّ كبير لكنها أهملت ذكر السبب الأهم كما سيظهر بعد قليل، كما أن (الحكومة) سوف لا تقوم أبداً بما ذكرته من (إعادة تأهيل الموارد البشرية للمساهمة في التغيير داخل الجهاز الإداري للدولة) كما سيشهد المستقبل لكم بذلك، وكما سنوضح السبب في ذلك أيضاً!.

## البطالة المقنعة في العراق

وأما العراق فإنه (تشير التقديرات إلى أن العراق يضم أكثر من ٤ مليون موظف حكومي، وهو ما يعادل نحو ٢٠٪ من القوة العاملة، التي تتراوح بين عمر ١٤ إلى ٦٠ عامًا، ويشكلون نحو ٥٨٪ من عدد السكان).

و(تشير بعض الإحصاءات إلى أن البطالة في العراق تصل إلى نحو ٥٩٪، منها نحو ٤٣٪ بطالة مقنعة، وهو النوع السائد في أغلب مؤسسات القطاع العام؛ حيث يتكدس في إطارها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل).

و(جدير بالذكر أن أهم ملامح موازنة العراق لعام ٢٠١٩ هو تضخم حجم الرواتب التي تصل إلى ٥٤٪ من إجمالي الموازنة، إذ بلغت مخصصات رواتب الموظفين والمتقاعدين والضمان الاجتماعي ٥٢ مليار دولار، بزيادة تقدر بـ١٥٪ عن العام الماضي، لكن هذا الأرقام في معظمها تذهب إلى الإنفاق على البطالة المقنعة، في إشارة إلى أن نسب البطالة الحقيقية في البلاد لن تتوقف عن الصعود).

وإنتاج العامل العراقي ١٧ دقيقة فقط!

ولكن ماذا عن إنتاجية العامل العراقي (أي الأربعة ملايين)؟ إنها كما يقول التقرير: (لا تتجاوز نسبة الإنتاجية للعامل الواحد في المؤسسات الحكومة مدة ١٧ دقيقة (!!) خلال ثماني ساعات، مدة العمل الرسمية في اليوم الواحد، وهي المدة الأقل بين الموظفين العرب.

ونتجت هذه الظاهرة بسبب السياسات الخاطئة التي تم إدارة البلاد بها منذ احتلاله عام ٢٠٠٣، إذ انتشر منذ ذلك الحين قيام ساسة الأحزاب الحاكمة بتعيين أقاربهم وذويهم في المؤسسات والهيئات الحكومية، وهو ما يمثل هدراً مباشراً لموارد البلاد في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في تجاوز هذه الأزمة الكبيرة، إذ إنه في عام ٢٠١٧ حل العراق في المركز ١٦٩ بين ١٨٠ دولة في مؤشر الفساد منظمة الشفافية الدولية).

## أهم الأسباب وراء ظاهرة البطالة المقنعة:

أقول: إن من أهم أسباب ظاهرة البطالة المقنعة وازديادها باستمرارها في بلادنا العوامل التالية:

### أ ـ منع الناس من حيازة الأراضي واستثمارها

أولاً: حرمان الناس من حريتهم في حيازة الأراضي وإحيائها واستثمارها وبناء المعامل والمصانع والشركات والمزارع والحظائر والدور والمنازل ... عليها، كما فصّلنا ذلك سابقاً؛ حيث ظهر لنا أن العمل بقانون ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنامِ﴾ و﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الْأَرْضِ جَميعاً﴾ و«الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» يوفر فرصةَ عملٍ منتجٍ للملايين من الناس، إضافة إلى ما لذلك من الفوائد العظمى

على الصحة النفسية والجسدية للملايين وذلك نتيجة الاحتكاك المباشر بالطبيعة والعمل على الأرض واستنشاق الهواء الطلق والتعرض لأشعة الشمس بما تحمله من منافع أكثر من ضرورية لجسم الإنسان[1] والحركة الدائمة المستمرة، والإحساس بالإنتاج الكبير، وتماسك الأسرة إذ ان أعضاء الأسرة يعملون في مكان واحد في أجواء مبهجة وبهدف واحد فان من الواضح ان وحدة هدف الأسرة يشد من رباطها ويحكم من وشائج علائقها.

وهذه المنافع كلها ـ وغيرها أيضاً ـ يُحرم منها ملايين الموظفين الذين يعيشون حياتهم كالسجناء في الوزارات والشركات والعاملين في غرف وقاعات وأروقة تسلبهم فرصة الحركة والتعرض لأشعة الشمس والرياح والهواء الطلق وغير ذلك.

وحيث إن الحكومات لا تسمح للناس باستثمار الأراضي الموات إلا بألف قيد وشرط كما سبق، والذي محصّلته بقاء غالب أراضي الدولة بائرة، لذلك فإنها تضطر ـ لإسكات الناس ـ إلى توظيف الملايين من العمال (كما شهدنا ذلك في مثال مصر والسعودية والعراق) في وظائف وهمية مما يخفض ساعات الإنتاج لكل عامل ـ وكما سبق وأوضحنا ـ من ٨ أو ٧ ساعات إلى ساعة أو إلى نصف ساعة أو حتى إلى ١٧ دقيقة باليوم الواحد!

### ب ـ التحكم في مصائر الناس عبر الاستعباد الاقتصادي

ثانياً: ومن ذلك يظهر سبب آخر في لجوء الحكومات إلى التوظيف الكبير والكبير جداً للموظفين، وهو سبب خفيّ غير معلن عنه عادة، ألا وهو السيطرة على مصائر الملايين من الشعب عبر (التحكم الإقتصادي بهم) مما يجعلهم

---

(١) كتوفير فيتامين D وغيره.

خاضعين لإرادة الحكومة أو الأحزاب التي وفّرت لهم فرصة العمل، فإن الإنسان ـ عادةً ـ يتخوف من فصله من العمل ومن فقدان الوظيفة التي تدرّ عليه الرزق، لذلك فإنه طبيعياً يبقى خاضعاً لإرادة الحزب أو الجهة الحاكمة التي وظّفته، والسبب من جهة: أن الدولة أغلقت بوجهه فرص العمل الطبيعية التي أقرّها الشارع الأقدس (باستثمار الأرض وغيرها) ومن جهة: أن الدولة وفّرت له فرصة عمل (وهمي وكاذب) فكيف يمكنه مع ذلك الخلاص والهرب؟!

والغريب أن الحكومة تدفع الرواتب من أموال الشعب نفسه: من النفط والغاز ومن الضرائب وشبه ذلك، وهي مع ذلك ترى لنفسها اليد العليا عليه بل وهي مع ذلك تستعبده!

## منهج السماء تحرير الإنسان ومنهج الحكومات استعباده!

وذلك كله مع أن منهج السماء كان تحرير الإنسان: فهذا خلق الله وهذه أرض الله فعمّروها بما شئتم وكيف شئتم من غير مِنّةٍ لأحد عليكم!

ولكن الحكومات تأبى إلا معارضة منهج السماء وإلا المزيد من تركيز القدرة بأيديها والمزيد من إحكام الطوق على مقدرات الناس كي يذلّوا لها ويخضعوا إذ إن الإنسان عبد الإحسان؛ ولذلك نجد في عامة البلاد الدكتاتورية وشبهها أن الموظفين هم أول من يخرج للمشاركة في المظاهرات المؤيدة للدولة!

## البطالة المقنعة السبب في تدني كيفية المنتجات

فهذا كله من جهة، ومن جهة أخرى فإن البطالة المقنّعة تؤدي إلى انخفاض كبير في الكيفية وإلى تدني الجودة وتباطئ عجلة الإنتاج، والسبب واضح وهو: أن التوظيف الزائد عن الحد، لا يكون إلا لأجل محسوبيات ومنسوبيات أو ضغوطات أو ترضيات وتسويات، ومن الطبيعي أن (الكفاءة) لا تكون المعيار

حينئذٍ، بل يكون التوظيف حينئذٍ لأجل إرضاء هذا أو دفع شر ذاك أو استسلاماً لضغط ذيّاك! وهكذا نجد المخرجات الكئيبة بل والمفزعة لهذه السياسة؛ إذ ستمتلأ الوزارات والدوائر والشركات و... بأشخاص لا يحملون الكفاءة اللازمة، وذلك يسبّب انخفاضاً في الإنتاجية والجودة، كما يسبب ظلم ذوي الكفاءات وتهميشهم، وقد يؤدي بالكثير منهم إلى الزهد في البلاد بل وإلى هجرة الكثير جداً منهم إلى بلاد أخرى، تقدر كفاءاتهم وتعطيهم المكانة العملية اللائقة بهم؛ وهذا يعني نزيفاً مستمراً للكفاءات وهجرة متواصلة للعقول التي انفقت عليها البلاد الكثير الكثير كي تصل إلى ما وصلت إليه؛ ثم وإذا بالحكومة وبسياستها الخاطئة، تفرّط بهم أي تفريط!

## التعذيب في سيبيريا بالأعمال العبثية!

والبطالة المقنّعة هي جريمة بوجه آخر أيضاً، وذلك لأنها تعني (العبثية)، لمن يلتفت إلى عمق المعادلة، و(العبثية) عقوبة من أكبر العقوبات التي يعاقب بها الإنسان لو عقل ذلك!

ومن الطريف أن نمثل لذلك بمثال يقرّبه إلى الذهن، وهو أن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي كان يعاقب المعارضين، بل وكل من لا يعجبهم أمرُه فكيف لو رابهم شأنُه، بعقوبات من أهمها النفي إلى سيبيريا التي تنخفض درجات الحرارة فيها أحياناً إلى ٥٠ درجة تحت الصفر أو أقل.

وكان من أسوأ العقوبات التي تحرق أعصاب السجناء هي (عقوبة العمل العبثي) حيث كانوا يأمرون السجناء بحفر حفرة كبيرة جداً في الثلوج ثم بعد أيام من الحفر المتواصل كانت الثلج يتراكم كالتل إلى الجوار، ثم يأمرونهم بحفر حفرة ثانية كبيرة على مبعدة كيلو متر مثلاً ثم بعد أيام وعندما يجتمع حولها كالتل من

الثلج كانوا يأمرونهم بجمع التل الأول من الثلج والذهاب به إلى الحفرة الثانية لملأها وحمل الثلج المحيط بالحفرة الثانية ليملأوا بها الحفرة الأولى، وهكذا يستمر هذا التعذيب العبثي أشهراً أو أكثر؛ والغريب أن الكثيرين كان يصيبهم ذلك بشبه الجنون أو حتى بالجنون أيضاً إذ كان يحس بالعبثية المطلقة من هذا الجهد البدني العبثي الجبار ولفترات طويلة!

إن البطالة المقّنعة هي عبثية كعبثية ملأ حُفَر الثلج هذه، لكنها عبثية مقّنعة! ونرجو أن لا يشملنا المثل القائل:

لقد أَسْمَعْت لو نادَيْت حَيّاً ولكن لا حَياةَ لِمَنْ تُنادِي!

وان لا تكون حكوماتنا ممن يعمّهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ إِذا وَلَّوْا مُدْبِرينَ﴾(١) و﴿وَإِنِّي كُلَّما دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصابِعَهُمْ فى آذانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْباراً﴾(٢).

## البطالة المقنعة العبثية والبطالة المقنعة التدميرية

ثم إن البطالة المقّنعة على أقسام: فقد تكون لمجرد توظيف عاطل، في إحدى الوظائف الإنتاجية وإن كان على حساب سائر العمال، فهذا ما سبق وهو على مضارِّهِ أهون من القسم الآتي:

وقد تكون عبر تشغيل (العاطلين) في مؤسسات وبرامج هدامة خطرة على البشرية وذلك كتشييد مصانع الأسلحة وتوظيف مئات الألوف من الموظفين فيها، وكإنتاج المخدرات وتصديرها إلى مختلف بلاد العالم، وهذه ما تفعله الكثير من الحكومات، وهي تلجأ إليها لتحقيق أهداف متعددة:

(١) سورة النمل: ٨٠.

(٢) سورة نوح: ٧.

## لماذا تصنع الحكومات الأسلحة وتبيعها؟

فأولاً: تحصل هذه الحكومات والشركات العابرة للقارات التي تدور في فلكها، على أرباح مذهلة من تصنيع السلاح وبيعه.

وثانياً: تستوعب بذلك مئات الألوف أو حتى الملايين من الأيدي العاملة فتضمن ولائها بذلك رغم أنها بدل أن تنشغل بالإنتاج المثمر، تشغلها الحكومة بالتصنيع المدمر.

وثالثاً: تبيع السلاح لمختلف أطراف الصراع، لتكون لها اليد العليا على كلا الطرفين لأن كليهما يحتاج إلى أسلحتها وبشدة.

ورابعاً: تُركع الدول الأخرى التي لا تستسلم لها ولسياساتها ومخططاتها الاقتصادية، بالقوة.

## أرقام مفزعة عن كمية أرباح بيع الأسلحة القاتلة

ولندع الآن لغة الأرقام تنطق وتتكلم، فحسب بعض الباحثين:

(زاد مجمل الإنفاق العسكري العالمي من ١.١٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١.٧٦ تريليون دولار في ٢٠١٥ بارتفاع نسبته ٥٠ في المائة).

والرقم مذهل حقاً، ومن الواضح أن الدول الديمقراطية تبيع الأسلحة للأهداف الأربعة أعلاه وسنجد من الإحصاءات الآتية نماذج من ذلك، ويكفي أن نعلم أن كل من يقتل في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وغيرها، فإنما يقتل بأسلحة صنعت في أمريكا أو بريطانيا أو ألمانيا، أو على الجانب الآخر في روسيا والصين وشبه تلك الدول.

وأما الدول الاستبدادية فإنها تشتري الأسلحة لهدفين:

الأول ـ إحكام القبضة على الداخل وتكريس دعائم الاستبداد.

الثاني ـ واستخدامها في حروب، مخبأة تحت الرماد حتى ذلك الحين الذي تقرر فيه القوى العظمى في الغرب أو الشرق إشعال نارها، مع دول الجيران.

وهذه نماذج من الإحصاءات وسنلاحظ فيها أن أكبر مصدّر سلاح للدول الاستبدادية، هو الدول الديمقراطية التي ترفع راية حقوق الإنسان عالية جداً!

ـ اشترت منطقة الشرق الأوسط ٣٢ بالمائة من جميع صادرات السلاح في العالم!.

ـ احتلت السعودية المركز الثاني عالمياً والأول عربياً في شراء السلاح بعد الهند، وقد رفعت نسبة وارداتها إلى ثلاثة أضعاف.

ـ تستورد السعودية ٦١ بالمئة من أسلحتها من الولايات المتحدة و٢٣ بالمئة من بريطانيا.

ـ وجهت بريطانيا نصف صادراتها من الأسلحة إلى المملكة السعودية.

ـ جاء في المركزين الثالث والرابع مصر والإمارات على الترتيب كأكثر الدول شراء للسلاح عالمياً.

ـ تعد مصر أكبر مستوردي السلاح الفرنسي على مستوى العالم بأسلحة تنوعت ما بين طائرات مقاتلة وحاملات مروحيات وفرقاطات.

ـ ارتفع استيراد إسرائيل للسلاح بنسبة ٢٥ بالمائة وجاءت الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا كأكبر الدول المصدرة للسلاح إلى إسرائيل.

ـ ازداد الحجم العالمي لعمليات تصدير الأسلحة بنسبة ١٠ بالمائة في الفترة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، مقارنة بالفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

ـ بلغت نسبة مبيعات الولايات المتحدة ٣٤ بالمائة من مبيعات الأسلحة

العالمية خلال تلك الفترة.

ـ أوصلت العقود التي أبرمت خلال رئاسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الولايات المتحدة إلى أعلى مرتبة في توريد السلاح منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي.

ـ احتلت روسيا المركز الثاني كأكبر مصدر للأسلحة في العالم حيث باعت خُمس الأسلحة العالمية، مع تراجع بنسبة ٧.١ بالمائة مقارنة بالفترة السابقة.

ـ جاءت فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٧ بالمائة من مبيعات السلاح عالمياً.

ـ في المركز الرابع جاءت ألمانيا كأكبر مورد للسلاح في العالم، رغم تراجع صادراتها بنسبة ١٤ بالمائة.

ـ احتلت الصين المركز الخامس عالمياً كأكبر مورد للسلاح في العالم، حيث ازداد تصديرها للأسلحة بنسبة ٣٨ بالمئة خلال فترة الدراسة، ومقارنة بالفترة السابقة.

ـ احتلت بريطانيا المرتبة السادسة من قائمة الدول المصدرة للسلاح في العالم.

ـ ازدادت صادرت فرنسا من الأسلحة بنسبة ٢٧ بالمائة، وذهبت ٤٢ بالمائة من صادراتها إلى الشرق الأوسط.

ـ ذهبت ثلث صادرات العالم من الأسلحة إلى خمس دول هي الهند والمملكة السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة والصين.

ـ باعت الولايات المتحدة أسلحة إلى ما لا يقل عن ٩٨ بلداً، شكلت طائرات القتال والنقل جزءاً كبيراً منها.

ـ وُجهت نصف المبيعات الأمريكية من السلاح لدول بالشرق الأوسط.

ـ شحنت روسيا أسلحة إلى ٤٧ جهة ما بين دول وقوات متمردين.

وإذا أردنا أن ندرس الآثار الخطيرة الناجمة عن استثمار الدول في تصنيع الأسلحة وتصديرها، على المستوى الشخصي فقط فسنجد النتائج خطيرة حقاً، فحسب مصادر رسمية وحسب بعض الباحثين:

### ٥٠٠ شخص يقتل يومياً بالأسلحة النارية و...

ـ يموت ما يقل قليلاً عن ٥٠٠ شخص في اليوم في شتى أنحاء العالم في حوادث قتل بالأسلحة النارية[١]، ويُقتَل معظمهم خارج سياق الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، يُصَابُ ما يُقدَّر بنحو ٢٠٠٠ آخرين بجروح[٢].

ـ يعيش ما لا يقل عن مليوني شخص في شتى أنحاء العالم حاملين ندوب إصابات بنيران الأسلحة النارية لحقت بهم في ظروف خارج سياق الصراعات؛ ويكابد ملايين آخرون الأثر النفسي العميق الذي يخلفه العنف باستعمال الأسلحة النارية في الأفراد، والأسر، والمجتمع الأوسع[٣].

ـ ما يُقَدَّر بثلاثة أرباع العدد الإجمالي للأسلحة النارية في العالم مملوك ملكية خاصة: ٦٥٠ مليوناً من بين ٨٧٥ مليون سلاح على وجه التقريب حتى عام ٢٠٠٧، لكن من المرجح أن تكون الأعداد قد زادت منذ ذلك الحين[٤]).

ـ ارتُكِبَ ٤١ في المائة من مجمل جرائم القتل باستعمال الأسلحة النارية،

---

(١) وهذا يعني ٣٥٠٠ شخص كل أسبوع!

المصدر: "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"، "دراسة عالمية لجرائم القتل" ٢٠١٣.

(٢) المصدر: "استقصاء الأسلحة الصغيرة" Small Arms Survey.

(٣) المصدر: "استقصاء الأسلحة الصغيرة" Small Arms Survey.

(٤) المصدر: "استقصاء الأسلحة الصغيرة" Small Arms Survey.

وترتفع هذه النسبة إلى ٦٦ في المائة في الأمريكيتين[١].

ـ سَجَّلَ "سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية" تصدير ١٨٠٨٩٠٤ أسلحة نارية في عام ٢٠١٣، وهو تقدير يقل كثيراً عن الواقع لأن ٢٥ فقط من الدول الأعضاء أبلغت السجل ببيانات بشأن الأسلحة النارية. ووفقاً لتقدير أكثر دقة، لا يقل عدد الأسلحة التي تشملها التجارة الدولية السنوية في الأسلحة النارية عن ٤.٦ مليون سلاح ناري[٢].

- يُقَدَّرُ عدد الأسلحة الصغيرة الجديدة والذخائر التي يجري تصنيعها سنوياً في شتى أنحاء العالم بثمانية ملايين سلاح وقرابة ١٥ مليار طلقة ذخيرة.

## وكل ذلك من آثار الإعراض عن منهج السماء!

وتلك الجرائم الخطرة كلها ـ وأمثالها كثير ـ ما هي إلا بعض آثار الإعراض عن منهج الله تعالى في الحياة إذ يقول: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[٣] و﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَميعاً وَمَنْ أَحْياها فَكَأَنَّما أَحْيَا النَّاسَ جَميعاً﴾[٤] من جهةٍ، ونتيجة انتهاج منهج التحول من صبّ الأموال والنقود والطاقات والقوى العاملة في الإنتاج المثمر، إلى دفعها دفعاً باتجاه التصنيع المدّمر من جهة أخرى، فبدل أن تتاح الفرصة لعشرات الملايين من الناس في شتى أرجاء الأرض، ليقوموا بإحياء أراضي الله الواسعة بالزراعة والرعي والإنتاج بمختلف أشكاله، يتم الزجّ بهم، وبالملايين، في صناعة الأسلحة وإنتاج

(١) المصدر: "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"، "تقرير عالمي بشأن جرائم القتل" UNODC Global report on homicide

(٢) المصدر: "استقصاء الأسلحة الصغيرة" Small Arms Survey.

(٣) سورة البقرة: ٢٠٨.

(٤) سورة المائدة: ٣٢.

المخدرات وغير ذلك، بعد أن حرموا من فرص العمل الحر الشريف المنتج في أرض الله ليتحولوا ـ وكما سبق ـ إلى عبيد للحكومة يعملون بأجر، وليشكلوا حلقاتٍ متتاليةٍ من سلسلةٍ طويلةٍ لا متناهيةٍ من إنتاجٍ لا يستهدف إلا تدمير البنى التحتية والبيئة وإهلاك الحرث والنسل، قال تعالى: ﴿وَإِذا تَوَلَّى سَعى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فيها وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسادَ﴾(١) والمشكلة أن ﴿وَإِذا تَوَلَّى...﴾ كانت ـ عادة ـ ظاهرة على مستوى الأفراد، فأصبحت الآن ظاهره دولية تقف وراءها أهم حكومات العالم! والمشتكى إلى الله تعالى، والأمل ـ بعد الدعاء والتضرع ـ بوعي الشعوب وإصرارها على المطالبة بحقوقها المستلبة، والله الناصر الهادي سواء السبيل.

### معجزة الأسعار في إدارة الأسواق

مرجعية مؤسسات المجتمع المدني والشركات الأهلية في التخطيط لاستثمار الأراضي الموات وإحيائها وتقنين توزيعها، دون الحكومات حسب معادلة اليد الغيبية أو الخفية ومعجزة العرض والطلب والأسعار في إدارة الأسواق.

### قانون (الأرض للناس) يقضي على الطلاق والإدمان والكآبة والانتحار

وقد سبق أن قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» يشكل أحد أهم عوامل إعمار الأرض وتطور الزراعة والتجارة كما أنه يشكل أحد أكبر عوامل القضاء ـ بدرجة كبيرة جداً ـ على الفقر والتضخم والبطالة، وحتى على الأمراض وإلى حد كبير، ونضيف: أن هذا القانون الإلهي يتموّج إيجابياً على حياة البشرية بأكملها، فإنه ـ لدى التدبر ـ من أهم عوامل السيطرة على النِّسَب والمعدلات

(١) سورة البقرة: ٢٠٥.

الآخذة في الارتفاع من الطلاق وتفكك العوائل، يعدّ واحداً من أهم عوامل استقرار الأسر والعوائل ورفاهها وسعادتها مما يؤدي ـ تبعاً ـ إلى تقليص مساحة الطلاق بشكل كبير جداً، كما أنه ـ إضافة إلى ذلك ـ عامل من أهم عوامل تحجيم إقبال الناس على المخدرات، وهو إلى ذلك عامل من أهم عوامل القضاء ـ إلى حد كبير ـ على أنواع عديدة من الفساد الأخلاقي والإداري وشبه ذلك.

والسبب في ذلك واضح جداً؛ فإن الطلاق، ومرض الكآبة، والانتحار، وحتى الكثير من أنواع سوء الخلق والتوترات في العوائل وشبه ذلك، تنجم فيما تنجم عنه من العيش في البيوت الضيقة وجوّ المدن الخانق وفقدان فرص العمل وشبه ذلك، وقد سبق أن تطبيق قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» يوفّر مساحات هائلة من الأراضي للناس وبذلك يكون من السهل على العوائل امتلاك أراضي بمساحة ألف متر أو أقل أو أكثر وبناء دور ومنازل عليها أو مزارع أو حظائر للدجاج أو للماشية وغير ذلك، ومن الواضح أن «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ الْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ»(١) ومن شقائه الدار الضيقة، فإذا كانت الدار وسيعة وكانت إلى جوارها مزرعة أو حظيرة أو شبه ذلك، وانشغل الرجل وزوجته في الزراعة والرعي وغير ذلك، فإن الأمراض ستنحسر بشكل كبير جداً، وستتمتع العوائل بصحة مثالية، كما نجد ذلك جلياً في القرويين وأصحاب المزارع بالقياس إلى الحضريين، كما سيتمتع أعضاء الأسرة بأعصاب هادئة؛ إذ توفر الزراعة بيئة نفسية مريحة إلى أبعد الحدود، كما أنها تؤثر على سلامة البيئة ونقاء الجو إذ تمتص الأشجار ثاني أوكسيد الكربون وتعطي الأوكسجين النقي.

كما أن الفساد الأخلاقي سيفقد مبرراته إلى درجة كبيرة جداً إذ سيكون بمقدور الشباب الزواج حينئذٍ ببساطة، عكس ما لو كانت الأرض للحكومات إذ

(١) الكافي: ج٦ ص٥٢٦.

ترتفع أسعار المنازل ويكون شراء الأرض أو استئجار المنزل فوق طاقة الملايين من الشباب، بينما لو كانت الأرض متاحة بالمجان فإن الزواج سيكون حينئذٍ من أسهل ما يكون؛ فإما في بيوت الوالدين والتي لا بد أن تكون واسعة على المفترض إذ اتيحت لهم فرصة حيازة أراضٍ كبيرة مجاناً، وإما في بيوت يبنونها بأنفسهم من دون أن يتحملوا أعباء تكلفة مرهقة جداً من شراء الأرض أو استئجار المنزل؛ وقد أوضحنا ذلك فيما مضى وسيأتي مزيد إن شاء الله تعالى.

وبذلك أيضاً يتضح لنا بُعد آخر من أبعاد البصيرة الأولى الآنفة في الآية الشريفة: من أن هذا القانون الإلهي هو جزء من منظومة متكاملة تصبّ في تيسير تحقق الهدف من الخلقة، وهو عبادة الله تعالى وإطاعته، حيث ظهر لنا أن تنفيذ هذا القانون يسهل الزواج ويحاصر الفساد ويزيح الأمراض ويقضي على أكثر مبررات الانتحار والإدمان وغير ذلك.

## القواعد الشرعية في استملاك الأراضي والمعادن والثروات

### اقتصاديات جانب العرض

سبق أن قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» يُعدّ من أهم أسس التنمية المستدامة، ونضيف: أن الإسلام ركز أولاً وبالأساس على التوزيع الصحيح للثروة عبر منح الأراضي والثروات والمعادن للناس كافة، وعلى إعطاء الأولوية للإنتاج والنمو البعيد المدى عبر تنشيط الاستثمار وإلغاء القيود الكابتة وإلغاء الضرائب، وعلى ما يسميه علماء الاقتصاد اليوم بـ(اقتصاديات جانب العرض) واعتبر ذلك كله الأساس للنهوض الاقتصادي وللتعافي من الأورام الاقتصادية الخبيثة.

والنقطة الأخيرة هي التي تبناها الاقتصاديون الكلاسيكيون ومن أبرزهم ج. ب. ساي في ١٨٠٣ وريكاردو ١٨١٧ وجون ستيوارت ميل ١٨٤٨، وفيلد شتاين، في قبال جمع آخر من علماء الاقتصاد، ومن أبرزهم جون مينارد كينز الذين تبنوا (اقتصاديات جانب الطلب) والتي تعتمد، بالأساس على تحفيز الطلب أو تثبيطه للسيطرة على الدورات الاقتصادية والبطالة والتضخم، وتحفيز الطلب يتم عبر زيادة الإنفاق الحكومي وعبر ضخ البنك المركزي النقود في الأسواق مما ينجم عنه تنشيط الاستثمارات بشكل استثنائي والذي يعني فيما يعني، توظيف الملايين من العمال وتوفير مختلف أنواع البضائع والخدمات بشكل كبير جداً، والضخ يكون عبر خفض قيمة الفائدة وفسح المجال للتجار بالاقتراض بفوائد منخفضة لتأسيس مشاريع اقتصادية متنوعة.

### الخلاف بين الاقتصاد الكلاسيكي والاقتصاد الكينزي

والخلاف بين علماء الفريقين طويل كما أن نقاط الاختلاف بينهما متعددة.

ويكفي هنا أن نقتبس ملخصاً عن كتاب (التراجع عن الاقتصاد الكينزي) لمارتن فيلدشتاين (المصلحة العامة) صيف ١٩٨١ للبروفيسور في جامعة هارفارد وكبير علماء الاقتصاد في الإدارة الأمريكية حينها[١] حيث يقول ـ حسبما لخّصه كتاب (الاقتصاد) ـ: (التراجع عن كينز، عند نهاية عقد السبعينيات، تزايد الابتعاد عن المنهج الكينزي لدى ممتهني علم الاقتصاد وقاد الحملة ضد السياسات التي تستهدف الطلب مقال مؤثر للبروفسور مارتن فيلدشتاين من جامعة هارفرد، الذي أصبح فيما بعد كبير علماء الاقتصاد في إدارة الرئيس ريغان، دافع فيلدشتاين عن زيادة التأكيد على العوامل التي قد تزيد تنمية

(١) إدارة ريغان.

المخرجات الممكنة - عوامل مثل زيادة الادخار والاستثمار، الإصلاحات التنظيمية، وخفض الضريبة على عوائد رأس المال، ورأى أن على السياسات الاقتصادية الكلية أن تركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بدلاً من التركيز على الاستقرار الاقتصادي قصير المدى)[١] و(علاوة على ذلك، اعتقد العديد من علماء الاقتصاد الشامل أن المنهج الكينزي قلّل من أهمية حوافز النمو طويلة المدى. أخيراً، مال النقاد إلى الاعتقاد بأن المذهب الكينزي بالغ في أهمية عدم مرونة السعر والأجر، وأن قوى التوازن الذاتي قوية نسبياً)[٢].

والكلام عن كل بند من تلك البنود (زيادة الادخار وزيادة الاستثمار، الإصلاحات التنظيمية، خفض الضريبة على عوائد رأس المال، التنمية الاقتصادية طويلة المدى، مرونة الأجر والسعر) ومقارنته بما ورد في الإسلام عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم وعن الإمام علي عليه السلام وسائر المعصومين عليهم السلام يحتاج إلى كتاب كامل[٣].

## التنمية بعيدة المدى في كلام الإمام علي عليه السلام

ويكفي أن نشير الآن إلى أحد تلك العوامل التي ترتبط ببحثنا حول الأرض وهو حوافز النمو بعيدة المدى إذ يقول الإمام عليه السلام:

«وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ» بالزرع والضرع والبناء وما أشبه «أَبْلَغَ

(١) الاقتصاد - لبول . أ. ساموبلسون/ ويليام د. نوردهاوس -: ص٦٣٦.

(٢) الاقتصاد - لبول . أ. ساموبلسون/ ويليام د. نوردهاوس -: ص٦٣٦.

(٣) وهو البحث الآتي لنا بإذن الله تعالى في كتاب قادم يعقد المقارنة بين استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر لدى الإمام علي عليه السلام وبين مناهج الاقتصاد الحديثة، حيث سيكون هذا الكتاب بإذن الله تعالى الكتاب الثاني المقارن، بعد الكتاب الأول الذي اسميناه (استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي عليه السلام).

مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ» أي في جلبه وجمعه من النّاس «لِأَنَّ ذَلِكَ» الخراج «لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ» إذ الأرباح تتوقف على العمران «وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ» سابقة للأرض «أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ» لأنه أجبر الناس على بيع أمتعتهم وأكثر في تضعيفهم مما يهلكون بسببه جوعاً ومرضاً، ولا يقدرون على العمارة فلا تعمر البلاد بل تخرب «وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا» إذ النّاس يدفعونه حتّى يسقط عن الحكم ويأتي من يقوم بشؤونهم.

«فَإِنْ شَكَوْا» أي أهل الخراج «ثِقَلًا» في كثرة الخراج «أَوْ عِلَّةً» كالجراد «أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ» هو الماء الذي يأتي في النهر «أَوْ» انقطاع «بَالَّةٍ» أي ما يبل الأرض من المطر فيما يسقى بالمطر «أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ» لما فيها من البذر والزرع إلى الفساد بسبب أنه «اغْتَمَرَهَا» أي عمّها «غَرَقٌ» لها «أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ» بأن قلّ ماؤها فلم تأت بالزّرع الكافي «خَفَّفْتَ عَنْهُمْ» في الخراج «بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ» حسب نظرك في قدر التّخفيف.

«وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَئُونَةَ عَنْهُمْ» بأن تعدّ الذي لم تأخذ منهم من المال المقدّر عليهم بعنوان الخراج ثقيلا على نفسك، لأنه أوجب تنقيص أموال الدولة «فَإِنَّهُ ذُخْرٌ» لك عندهم «يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ» فإن عمارة البلاد يعود إلى الوالي خيرُها «وَتَزْيِينِ وِلَايَتِكَ» بالزرع والعمارة «مَعَ اسْتِجْلَابِكَ» وجلبك «حُسْنَ ثَنَائِهِمْ» فإنهم يمدحونك بتخفيفك الخراج عليهم «وَتَبَجُّحِكَ» أي سرورك «بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ» أي بأن سببت إفاضة العدل وتكثيره بالنسبة إليهم «مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ» أي إنك تعتمد وتستند إلى قوتهم المالية وولائهم للدولة «بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ» أي إراحتك «لَهُمْ» بعدم أخذك الزائد «وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ» فإنهم وثقوا بك وإذا وثقت الرعية بالوالي عملت لأجله بكل إخلاص «بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ» فإنّ من رأى العدل من واليه واعتاده وثق به «وَرِفْقِكَ بِهِمْ» وعدم

العنف في أخذ الخراج كاملاً حين لم يجدوه، «فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الْأُمُورِ» التي تحتاج فيها إلى مالهم ورجالهم كالحرب الفجائية، أو ما أشبه «مَا إِذَا عَوَّلْتَ» واعتمدت «فِيهِ» أي في ذلك الأمر «عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ» أي بعد تخفيف الخراج عليهم «احْتَمَلُوهُ» وقبلوه «طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ» أي بكل طيب نفس، أو لأجل أن أنفسهم طيبة تجاهك، ولذا يتحملون الأمور التي تكلفهم بها.

«فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ» أي إذا كانت العمارة قائمة والزرع نامياً، فكلما حمّلت أهلها من الخراج سهل عليهم، لأنهم يحصلون الأرباح فيدفعون بعضها إلى الدولة «وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا» فإنهم إذا افتقروا لم يتمكنوا من العمارة فتخرب الأرض، وكيف يريد الوالي منهم الخراج حال أنّهم محتاجون؟ «وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا» أي يفتقر أهل الأرض الخراجية «لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ» للمال «وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ» لاحتمالهم أنهم يُعزلون عن قريب، ولذا يدخرون المال حتى يكون لهم شيء يعيشون به إذا عزلوا «وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ» جمع عبرة، وهي ما يوجب إيقاظ الإنسان واعتباره من الأمور التي تحدث)[١].

ولعلنا نعود بالتفصيل إلى هذه النقطة وسائر النقاط، في بحث قادم بتفصيل وافٍ بإذن الله تعالى.

## إهمال علماء الاقتصاد للاقتصاد النبوي صلى الله عليه وآله وسلم والعلوي عليه السلام!

وفي الختام نشير إشارة عابرة إلى أن من الغريب جداً، إن علماء الاقتصاد وهم بعشرات الألوف عند طرحهم النظريات المختلفة ونقدها وتقييمها ومقارنتها بمختلف المناهج الاقتصادية، يتجاهلون بشكل كامل روايات الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه السلام في الاقتصاد، كما يتغافلون عن كيفية إدارتهما

(١) استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي عليه السلام ص٢٣١، وذلك نقلاً عن (توضيح نهج البلاغة) للإمام الراحل السيد محمد الحسيني الشيرازي قدس سره.

الفريدة للاقتصاد في أبان حكومتهم، ومع أن النبي ﷺ قاد اقتصاداً ناجحاً بشكل أذهل العالم حيث إن مخططه الاقتصادي للنهوض بالمدينة المنورة زراعياً وتجارياً وصناعياً أنتج تطوراً مذهلاً خلال فترة بسيطة إلى درجة أن بعض الحاقدين على الإسلام كتب كتاباً ضد النبي ﷺ حاول أن يبرهن فيه ـ بزعمه ـ أن سرّ تقدم الإسلام واكتساحه لأمم الأرض ليس هو حقانيته وإعجازه وعلمه وحلمه و... ﷺ بل السر هو النهضة الاقتصادية المبهرة التي قادها الرسول ﷺ والتي لا يعرف منها المسلمون، للأسف شيئاً! وأن النبي ﷺ كان مخطِّطاً متميزاً في التجارة والزراعة وغيرها. وقد ذكر في ذلك الكتاب ملامح، غير مسموعة عادة، من مفردات مخططاته ﷺ الاقتصادية.

وكذلك الإمام امير المؤمنين عليه السلام حيث حكم امبراطورية امتدت على مساحة تزيد على النصف من الكرة الأرضية حيث شهد التاريخ بأن النمو الاقتصادي والرخاء عمّ بلاد الإسلام، والذي يفصح عن جانب منه ما جاء في كتاب عالم الغد:

**(يحلّ عليه السلام أزمة السكن ويطعم الناس خبز البرّ**

وفي المناقب نقلاً عن فضائل أحمد قال علي عليه السلام: «مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِماً إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً لَيَأْكُلُ الْبُرَّ وَيَجْلِسُ فِي الظِّلِّ وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ»(١). يعني أن عنده الدار والمأكل والمشرب.

وفي رواية أخرى وجدتها في بعض المصادر، إن كل أهل بلاد الإمام عليه السلام أصبحوا هكذا في عهد الإمام عليه السلام مع أن بلاده عليه السلام كانت واسعة جداً، تمتد نحو الغرب إلى ليبيا، ونحو الشمال الشرقي إلى داغستان في الاتحاد السوفيتي.

(١) مناقب آل أبي طالب عليه السلام: ج٢ ص٩٩.

وفي رواية عن الإمام الباقر عليه السلام: (كان عليه السلام «يُطْعِمُ النَّاسَ خُبْزَ الْبُرِّ وَاللَّحْمَ وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ فَيَأْكُلُ الْخبزَ وَ الزَّيْتَ»[١])[٢].

نقول: ألا يستحق ذلك كله من علماء الاقتصاد المنصفين الذين يعتمدون على معطيات التجربة كأكبر برهان، أن يدرسوا هذه التجربة أيضاً؟ أو أن يحتج بعضهم ببعض معطياتها على الأقل؟

لكنه التعصب العجيب في بعضهم والجهل الغريب في بعض آخر منهم، إلا أن العتب الأكبر علينا نحن المسلمين إذ يندر أن تجد كتاباً في علم الاقتصاد قام باستعراض الاقتصاد النبوي صلى الله عليه وآله وسلم والعلوي عليه السلام بشكل علمي مستوعب، بل لا يوجد ـ فيما أعلم ـ كتاب علمي اقتصادي مقارن يتكفل بالمقارنة بين السيرة الاقتصادية للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه السلام والأئمة عليهم السلام وأقوالهم وحكمهم وضوابطهم من جهة وبين النظريات الاقتصادية المختلفة المطروحة في عالم اليوم منذ أيام آدم سميث قبل حوالي ٢٥٠ سنة[٣] وحتى الآن.

## لنكتب بعمق في علم الاقتصاد كما كتبنا في الصوم والصلاة

وذلك هو ما أخذناه على أنفسنا أن نضطلع به في القريب العاجل إذا رزقنا الله تعالى العمر والتوفيق، ولكن المطلوب، وهذه دعوة أخوية موجهة إلى كبار العلماء والمجتهدين، أن يتناولوا هذا البحث الهام بالكتابة والبحث المستوعب، فكما اسهبوا في البحث الفقهي عن مسائل الصلاة والزكاة والخمس والحج... وعن حدودها، فإن من الحريّ أن يقوموا بالبحث بإسهاب عن اقتصاد الإسلام، كعلمٍ، دون مجرد البحث عنه كمذهب اقتصادي في مقابل المذهب الرأسمالي

(١) الكافي: ج٨ ص١٢٩.

(٢) عالم الغد: ص٢٢٩.

(٣) منذ أن كتب كتاب ثروة الأمم — ١٧٧٦.

والشيوعي مثلاً، والغريب أننا لم نجد ـ في استقراء ناقص ـ بحثاً علمياً اقتصادياً مقارناً حتى عن مثل قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» بأبعاده العلمية المختلفة التي أشرنا إلى بعضها إشارة فقط وإلى الضوابط والقواعد، ولذلك نجد أن الشاب الجامعي المسلم إذا أراد التخصص في الاقتصاد فإنه لا يجد أمامه إلا اقتصاد آدم سميث أو جون ميناردكينز أو ريكاردو أو من أشبه، والله المستعان المسدد الهادي إلى سبيل الرشاد.

## نظرية مالثوس التشاؤمية: شيطان تناقص العوائد!

ويستفاد من الآيتين الكريمتين أن تحديد النسل؛ للدواعي التي ذكرها الاقتصادي التشاؤمي الشهير (مالثوس ت ١٨٣٤م) باطل آخر، وقد فصّلنا وجه الاستنباط من الآيتين الكريمتين في فصل البصائر القرآنية فراجع.

فقد ذهب مالثوس[١] في مقال كتبه عام ١٧٩٨م (أي قبل ٢٢٢ عاماً بالضبط)! باسم "مقالة حول مبدأ السكان"[٢] إلى وجوب تحديد النسل وإبطاء النمو السكاني عبر خفض معدلات الولادة وعبر تأخير سن الزواج، وذلك كحل أساسي لمواجهة (شيطان تناقص العوائد)! وقد أضحى هذا الكتاب من أكثر الكتب مبيعاً في العالم، وولّد تموجات كبيرة جداً على تفكير أمم العالم خاصة على المسلمين الذين أصبح الكثير منهم دعاة، لفكرة تحديد النسل وتأخير الزواج، بتأثّر مباشر أو غير مباشر، بأفكار مالثوس التشاؤمية حول التزايد الهندسي المخوف لعدد سكان الأرض.

والمعادلة التي أوصلته إلى ضرورة تحديد النسل تتلخص في النقاط التالية:

---

(١) Thomas Robert Malthus.

(٢) والذي طبع أول طبعة بدون ذكر اسم الكاتب.

أولاً : إن مساحة الأرض ثابتة ، والقدرة على المناورة بردم المستنقعات وطمّ أقسام من أطراف البحار وإن كانت مفيدة لكنها لا تنتج إلا توسعاً محدداً جداً.

ثانياً : إن أعداد البشر في تزايد مستمر متواصل.

ثالثاً : إن هذا التزايد ينتهج منهج التصاعد الهندسي وليس التصاعد الحسابي فقط ، عكس تزايد إنتاج الغذاء ، الذي حتى إن كان في ازدياد فإنه يتصاعد حسابياً أي إن الناتج المحلي الإجمالي من الطعام إنما يتم حسب متوالية عددية.

والتصاعد الحسابي تصاعد بسيط وهو :

(١ـ٢ـ٣ـ٤ـ٥ـ٦ـ٧ـ٨ـ٩ـ١٠ـ١١ـ١٢ـ١٣ـ١٤ ....) وهكذا ، والمقياس فيه أن يضاف أول رقم إلى كل عدد لاحق.

والتصاعد الهندسي (الأُسي) تصاعد مركب يتضاعف فيه كل رقم عن الرقم السابق عليه ، هكذا (١ـ ٢ ـ٤ـ ٨ـ١٦ـ٣٢ـ٦٤ـ١٢٨ـ ٢٥٦ـ٥١٢ـ١٠٢٤ـ ٢٠٤٨ـ ٤٠٩٦ـ ٨١٩٢ ...) والمقياس فيه إن يضاف آخر رقم إلى كل عدد لاحق وهكذا ... فلاحظ أن الرقم ١٤ في التصاعد الحسابي عَادَلَ الرقم ٨١٩٢ في التصاعد الهندسي وكلما صعَدْتَ أكثر ارتفع الرقم بشكل أكبر حتى يصل إلى أعداد مهولة جداً.

رابعاً : أن السكان يميلون لأن يتضاعف عددهم كل ٢٥ سنة تقريباً وذلك ، كما قال مالثوس ، حسب ما توصل إليه بنجامين فرونكلين.

وتوضيحاً لكلامه وتطبيقاً له على الزمن المعاصر فإن عدد البشر لو فرضناهم الآن عام ٢٠٢٠م ٧.٥ مليار (سبع مليارات وخمسمائة مليون

فرضاً)[١] وهذا يعني أن عددهم بعد ٢٥ سنة عام ٢٠٤٥ سيكون ١٥ ملياراً وسيكون عددهم عام ٢٠٧٠، ثلاثين ملياراً، وعددهم عام ٢٠٩٥ سيكون ستين ملياراً، وسيكون عددهم عام ٢١٢٠ (أي بعد مائة سنة) مائة وعشرين ملياراً! وسيكون عددهم بعد ٢٥ سنة أخرى أي عام ٢١٤٥، مائتين وأربعين ملياراً! واما عام ٢١٧٠، فسيكون عددهم اربعمائة وثمانين ملياراً... وهكذا وهو تصاعد مذهل غريب.

خامساً: وذلك كله يعني، حسب مالثوس، بإن أعداد البشر ستزداد بشكل رهيب إلى درجة أن لا يبقى مجال للناس حتى لمجرد أن يكونوا واقفين على سطح الكرة الأرضية!

ومن الطريف هنا أن نمثل لتوضيح فكرة التصاعد الهندسي بما ذكره بعض العلماء الظرفاء من أننا لو أخذنا ورقة (لا متناهية فرضاً) بسُمك معين (ولعله افترض الورقة بسُمك نصف سانتي أو أقل[٢]) فإننا لو طوينا الورقة مرة ثم طوينا المطوي مرة أخرى وهكذا، فإنه في الطيّة الأولى ستصير الورقة بسمك ورقتين، أما في الطيّة الثانية فتصير بسُمك أربع أوراق، وفي الطيّة الثالثة ستكون بسُمك ٨ أوراق وفي الطيّة الرابعة ستكون بسُمك ١٦ ورقة وهكذا.. في تصاعد هندسي مستمر... فلو أننا طوينا الورقة ٥٠ طيّة فإن حجم ارتفاع الورقة المطوية ٥٠ مرة بهذه الطريقة سيصل إلى درجة مذهلة لا يتصورها بشري إلا بعد أن يتفهم حقيقة معنى التصاعد الهندسي؛ وهي أن ارتفاعها سيصل ما بين كرة الأرض وبين الشمس نفسها.. وهذا يعني ضخامة بضخامة حوالي ١٥٠ مليون كيلو متراً!!

(١) أعداد البشر عام ٢٠٢٠م زادت على ٧.٧ مليار.

(٢) فجرب مختلف المحتملات فإذا وجدت مثلاً ان سُمك مليمتر واحد مثلاً لا يصل الأرض بالشمس في ٥٠ طيّة فأجعلها ٦٠ طيّة أو ٧٠ أو أكثر وستجد الغرائب!

وبـذلك يتضـح الوجـه المخـوف لتصـاعد عـدد السـكان في العـالم تصـاعداً هندسياً (أو مركباً، أو أسّياً).

سادساً: إن ذلك يوصلنا إلى معنى شيطان تناقص العوائد، فانه هو ذلك بالضبط! إذ الأرض ثابتة، واما الطعام فغاية الأمر انه يتصاعد تصاعداً حسابياً، واما أعداد البشر فمتزايدة هندسياً، فكلما ازداد عدد البشر وتضاعف تناقصت العوائد أكثر فأكثر، والمقصود بالعوائد الطعام والشراب والملبس والمسكن.. الذي يكون بمقدور كل بشري ان يحصل عليه.

## بعض نتائج نظرية مالثوس وتوصياته

سابعاً: إن الموانع التي تعمل على كبح تصاعد نفوس السكان، تصاعداً هندسياً أو غيره هي إما عوامل قهرية، كالفيضانات والمجاعات والحروب والأوبئة وشبهها والتي تقضي على أعداد هائلة من البشر فيعود حينئذٍ التوازن بين عدد سكان الأرض وكمية الطعام، وإما عوامل وقائية، كتأخير سن الزواج، ومنع الحمل والإنجاب أو تقليله إلى أقصى حد، أو حتى الامتناع عن الزواج[1]. وإن علينا أن نلجأ إلى الموانع الوقائية كي لا نبتلى بالموانع القهرية!

وهكذا نجد أن نظريته الاقتصادية ـ الديموغرافية، تتأسس عليها مجموعة من أغرب التوصيات فإنه:

ثامناً: يوصي مالثوس (بناء على نظريته التشاؤمية) بالوصايا التالية:

ـ عدم زيادة أجور العمال، لأنهم كلما حصلوا على مال أكثر، فإنهم يتناسلون أكثر فيزدادون فقراً (إذ تزداد بسرعة أعداد الأفواه الجائعة المحتاجة

(١) (وربما الاستعاضة عنه بالشذوذ الجنسي وشبهه، لكن هذه النقطة بحاجة إلى مراجعة كتبه، ولعلها نتيجة لازمة لكلامه، وليس مما صرح به أو قاله وقال بعض بانه استبعد هذا الحل أخلاقياً).

للطعام!).

ـ عدم تقديم الإعانات للفقراء للسبب أعلاه!

ـ لا داعي أبداً للضمان الاجتماعي والإنفاق على العاطلين!

ـ يجب وضع العوائق أمام الزواج المبكر.

ـ يجب وضع العوائق أمام الحمل والإنجاب، كما سبق.

فهذا هو إجمال نظرية مالثوس مع بعض التوضيح، والتي يحمِّل فيها (الطبيعة الشريرة) بزعمه كل المسؤولية عن الفقر والشقاء والبؤس البشري، ويبرّي عَرَضاً النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والارستقراطية والرأسمالية الحاكية.

قال مالثوس في كتابه "بحث في مبدأ السكان": (إنَّ الرجل الذي ليس له من يعيله ولا يستطيع أن يجد عملاً في المجتمع، سوف يجد أن ليس له نصيب من الغذاء على أرضه، وبالتالي فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة، حيث لا صحن له بين الصحون. وعليه فإنَّ الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن).

وقال ديورَانت في (قصة الحضارة):

(عندما ظهر كتاب جودوين (١٧٩٣م) راح الأب والابن مالتوس يتناقشان بشغف فيما ورد به من أفكار، ولم يشارك الابن أباه في حماسه لأفكار الكتاب، فلقد شعر الابن بأنّ هذا الولع المثالي بالعقل المنتصر لا مُبرر له، لأنه قد جرى تسفيهه مرارًا بواسطة الحقيقة البسيطة التي مؤداها أنه كلما زاد الطعام وتحقق الرخاء سرعان ما يؤدي تزايد السكان إلى محقِ هذا الرخاء، وقد عبّر (سِفْر الجامعة) في التوراة عن هذا ببلاغة، فما دامت خصوبة الأرض محدودة، ولا سبيل لوقف الشهوة الجنسية فهذا يؤدي إلى تضاعف عدد الأفواه بسبب الزواج

المبكر والإنجاب الكثير وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال والشيوخ، وهذا بدوره يؤدي إلى استهلاك أيّة زيادة في الطعام بسرعة)[١].

## مناقشات سريعة لنظرية مالثوس في تحديد النسل

ولكن حركة التاريخ أثبتت بطلان نظرية مالثوس؛ ولم تتطابق حسابات الحقل والبيدر، ولم يحدث ما تخوّف منه مالثوس أشد الخوف والرهبة، وأبطلت التجربة الخارجية نظريته. كما أنه لم يدعم نظريته أبداً بأدلة إحصائية وبحوث تطبيقية.

إضافة إلى أنه (ومع مرور الوقت، والشعور بمدى قوة حجج بعض من خالفه، قام في سنة (١٨٢٤)م بنشر مقال في دائرة المعارف البريطانية راجع فيه نظريته وتراجع عن نِسَبِهِ، وركّز على زيادة عدد السكان كعامل في النضال من أجل الوجود)[٢].

إضافة إلى أن من البديهي أن الحروب والأوبئة والفيضانات لها أسبابها الخاصة وأن لها حلولاً معينة، فكيف توهم أن تحديد النسل وتأخير الزواج والشذوذ الجنسي وعدم تقديم المعونات للفقراء وعدم زيادة أجور العمال، يكفل بحل المشكلة والقضاء على الحروب والفيضانات و.. وأننا إذا لجأنا إلى الموانع الوقائية فاننا لا نبتلىَ بالموانع القهرية التي تبيد البشرية؟

وقال بعض الباحثين: (إلا أن الوقائع الاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم مثّلت الرد الأهم على نظرية مالثوس، حيث ترافق النمو السكاني مع تطور تقنيات الزراعة ما أدى إلى تنامي معدلات الإنتاج الزراعي، في العديد من

(١) قصة الحضارة، ويليام جيمس ديورَانت، ص٥٦٠ -٥٦٦.

(٢) قصة الحضارة، ويليام جيمس ديورَانت، ص٥٦٠ -٥٦٦.

البلدان التي تشهد نمواً سكانياً مضطرداً.

فيما اعتبر بعض الاقتصاديين أن الداء الذي يخشاه مالثوس للبشرية ليس عدم إمكان زيادة المواد الغذائية اللازمة لإطعام البشر، بل يكمن في النظام الرأسمالي نفسه والتفاوت الاقتصادي والتركيز في المداخيل وعدم توزيعها توزيعاً واسعاً.

كما أنه اعتمد في ما يتعلق بتزايد السكان على إحصائيات الولايات المتحدة التي كان سكانها في ذلك الوقت يتزايدون لا بسبب الولادات وحدها، وإنما بسبب الهجرة من البلاد الأخرى. كما لا يوجد دليل على أن المواد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية، إذ لم يأخذ مالتوس بعين الاعتبار التقدم العلمي الذي حدث في الآونة الأخيرة، وما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج من المواد الغذائية حتى من المركبات الكيميائية، فمن النفط أمكن صنع اللحوم والدجاج والزبدة ومنتجات أخرى).

ولذلك وعلى أنقاض نظرية مالثوس ولدت (مدرسة الوفرة)، بل لقد طرح العديد من العلماء والفلاسفة من قبله[1]، إن الفقر والبؤس الاجتماعي يعودان إلى النظم الاقتصادية الفاسدة وليس إلى الطبيعة التي يراها مالثوس وأشباهه شريرة.

والغريب أن نظرية مالثوس أعطت أسلحة نافذة بيد الحكومات الفاسدة والطبقة الرأسمالية والإقطاعية الحاكمة، لمكافحة دعوات زيادة أجور العمال والتضامن الاجتماعي بتكفل الفقراء والعجزة والعاطلين ومن إليهم.

وليس من الغريب أن يستثمر بعض علماء الاقتصاد أفكار مالثوس ليستنبط منها نظرية قاسية جداً على الفقراء، بل قد يصح التعبير عنها بالنظرية المتوحشة و(يبين هذا التطبيق المهم لقانون تناقص العوائد الأثر العميق الذي يمكن

(١) نظير الفيلسوف William Godwin.

لنظرية بسيطة ان تفعله. لقد كان لأفكار مالثوس أصداء واسعة. فقد استخدم كتابه لدعم وجهة نظر كانت قائمة وتهدف إلى مراجعة القوانين الإنجليزية المتعلقة بالفقر. فبتأثير من كتابات مالثوس جادل الكثيرون بضرورة جعل الفقر مزعجاً بأكبر قدر ممكن. وساندت آراؤه الحجة القائلة بأن نقابات العمال لا تستطيع تحسين رفاهية العمال (بدعوى أن أية زيادة في أجورهم لم تفعل شيئاً سوى أنها ستجعلهم يتكاثرون إلى أن يتردوا جميعاً إلى معيشة أشد فقراً)[١].

وقال بعض الباحثين: وتلقّى المحافظون البريطانيون ما ورد في كتاب مالتوس كوحي مقدس (إلهي)، وشعر البرلمان وأصحاب الأعمال بأن لديهم مايبرر موقفهم في مقاومة مطالب الليبراليين.

وكان وليام هازلت Hazlitt استثناءً: ففي مقال عن مالتوس في كتاب روح العصر The spirit of the Age (سنة ١٨٢٤) هاجم هذه القدسية التي لا تعرف الرحمة أو بتعبير آخر هاجم نسبة القسوة إلى الله بكل ما أوتي من طاقة عقلية وحِدّة في الذهن. لقد ذكر أن خصوبة النبات تفوق كثيراً خصوبة النساء فالحبوب ستتكاثر وتتضاعف أسرع بكثير جداً من زيادة الجنس البشري، فمقدار بوشل bushel[٢] يزرع حقلاً، وهذا الحقل سيثمر حبوباً تكفي لزراعة عشرين حقلاً آخر. ستكون هناك ثورات خضراء green revolutions).

(١) الاقتصاد ـ لبول . أ. ساموليسون/ ويليام د. نوردهاوس ـ: ص٣٧٤ .

(٢) (هناك عدة أنواع من البوشل حسب السلعة المراد قياسها على النحو التالي: ١ بوشل = ٣٢ رطل =١٤.٥١٥ كيلو غرام (للشوفان)، ١ بوشل = ٥٦ رطل = ٢٠.٤١٢ كيلو من الذرة، ١ بوشل = ٣٤ رطل = ١٥.٤٢٢١ كيلو من الشعير المملت (المصفى) أو ٤٨ رطل =٢١.٧٧٢٤ كيلو من الشعير الخام، ١ بوشل =٦٠ رطل = ٢٧.٢١٨٨ كيلو من القمح وفول الصويا) (مكيال للحبوب يساوي ثمانية جالونات أو نحو ٢٣ لترا ونصف اللتر).

بل والأعظم من ذلك أن نظريته كانت ـ كما يقول العديد من المؤرخين والباحثين ـ هي المبرّر أو السبب في حدوث كوارث إنسانية عظمى حيث إن تجربة التنمية السوفيتية في روسيا إستحلت إبادة ١٠ـ١٥ مليون إنسان (حسب بعض التقديرات) محتجين بضرورة تقليص التراكم البشري الضاغط لتحقيق التقدم الصناعي والتنمية الاقتصادية.

ويقول آلان تشيس Allan Chase) في كتابه (Legacy of Malthus تركة مالتوس):

إن أكثر من (٦٣) ألف شخص قد جرى تعقيمهم قسريًا بين عامي [١٩٠٧] م وَ [١٩٦٤] م في أمريكا، والحقيقة ـ وفقاً للتحقيقات القضائية ـ فهناك مئات الآلاف من عمليات التعقيم الأُخرى التي كانت طوعيّة في الظاهر، غير أنها قسرية جرت عنوة في واقع الحال.

وهذا ما أكده القاضي الأمريكي الفيدرالي (جيرهارد جيسيل Gerhard A Gesell) عام [١٩٧٤] م في خضم قضية ترافعت فيها المحاكم لمصلحة ضحايا التعقيم القسري للفقراء: "على مدى السنوات القليلة الماضية قامت الدولة ممثلة بالهيئات والوكالات الفيدرالية بتعقيم ما بين مائة إلى مائة وخمسين ألف شخص سنويًا من الفقراء")[١].

فهذه إشارة إلى نظرية مالثوس وبعض الأجوبة، وقد يكون لنا لاحقاً بحث مفصّل عن مختلف كلماتهم والجواب عن مختلف إشكالاتهم.

ولكن بطلان نظريته التشاؤمية والنظريات المشابهة، يمكن استفادته ـ قبل التجربة ـ من الآيتين الكريمتين اللتين صدّرنا بها البحث، فراجع ما ذكرنا هنالك.

(١) The Golden Age Is in Us: Journeys and Encounters – By Alexander Cockburn p 406.

## الغلاء في معادلة التصاعد الهندسي

ومن ذلك كله يتضح وجه آخر وحِكمة أخرى للقانون الإلهي «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1] ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ و﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً بوجه والتفصيل الآن بوجه آخر، وهو: إن العمل بهذا القانون يوجّه ضربة قاصمة للتضخم والغلاء والفقر، وإن إهمال هذا القانون يؤدي إلى سلسلة متصلة الحلقات من الغلاء والتضخم، والغريب في هذا السلسلة هو انها تتصاعد تصاعداً هندسياً لا حسابياً فقط وتوضيح ذلك:

إن (الْأَرْضِ) إذا انخفض المعروض منها، بسبب سيطرة الحكومات عليها ومنعها الناس من حيازتها واستثمارها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وغلائها كما سبق وكما هو مقتضى قانون العرض والطلب البديهي، ولكن الجديد الذي نريد طرحه هنا، وقد صرح به عدد من كبار علماء الاقتصاد، إن حلقات الغلاء المتتالية في (البضائع الطولية) ستتصاعد تصاعداً هندسياً لا حسابياً، وذلك حسب معادلة إجمالها أن ارتفاع (الأجور) يؤثر في غلاء البضائع ويرفعها بنحو التزايد الحسابي (١ـ ٢ ـ٣ ـ٤ ـ٥...) أما ارتفاع (الأرباح) فإنه يؤثر في غلاء البضائع وارتفاع قيمتها بنحو التزايد الهندسي (١ ـ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ١٦...).

ولنقتطف فقرة من كلام أب الاقتصاد الحديث منذ قرنين ونصف فإنه حجة عليهم دون شك، كما أنه مطابق للقاعدة العقلية، قال في ثروة الأمم:

(لكننا في الواقع نرى الأرباح المرتفعة تؤدي إلى رفع سعر العمل أكثر مما تؤدي إليه الأجور المرتفعة. فإذا كانت أجور مختلف العمال في صناعة الكتان على

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

اختلاف أدوارهم من تحضير الخيوط إلى الغزل، والنسيج على سبيل المثال، تدفع لهم مسبقاً بمعدل بنسين في اليوم، فمن الضروري رفع سعر قطعة الكتان بمقدار يعادل عدد الأفراد الذين تقاضوا بنسين في هذا العمل، مضروباً بعدد الأيام التي عملوا فيها. وذلك الجزء من سعر السلعة الذي تحول إلى أجور سيرتفع بنسبة متوالية حسابية عبر المراحل المختلفة للصنع ليصل إلى هذا الارتفاع في الأجور. أما إذا ارتفعت أرباح كل أرباب عمل هؤلاء العاملين بنسبة خمسة بالمائة، فإن ذلك الجزء من سعر السلعة الذي تحول إلى ربح سوف يرتفع عبر المراحل المختلفة للتصنيع بنسبة متوالية هندسية إلى هذا الارتفاع في الربح. وعندما يقوم رب عمل العمال العاملين في تهيئة خيوط الكتان ببيع هذه الخيوط فإنه يحتاج إلى إضافة خمسة بالمائة على كامل قيمة المواد والأجور التي دفعها مسبقاً إلى عماله. ورب عمل العاملين في غزل الخيوط يحتاج إلى إضافة خمسة بالمائة على السعر المدفوع مسبقاً لهذه الخيوط ولأجور عمال الغزل. ورب عمل العاملين في النسيج سوف يحتاج بالمثل إلى إضافة خمسة بالمائة على السعر المدفوع لغزول الكتان وعلى أجور عمال النسيج.

وعند رفع سعر السلع يعمل ارتفاع الأجور بالطريقة نفسها التي تفعلها الفائدة البسيطة في تراكم الدين، أما ارتفاع الربح فيعمل كما تعمل الفائدة المركبة، لكن تجارنا وأرباب الصناعة لدينا يتذمرون كثيراً من الآثار السيئة لارتفاع الأجور عند رفعهم للسعر، وبذلك تقل مبيعات بضائعهم داخلياً وخارجياً. وهم لا يقولون شيئاً عن الآثار السيئة لارتفاع الأرباح؛ هم صامتون فيما له صلة بالآثار الضارة لأرباحهم. لا يشتكون إلا من أجور أولئك الأشخاص)[1].

(١) ثروة الأمم ـ لآدم سميث ـ: ص١١٣.

## كيف يؤثر غلاء الأراضي بمتوالية هندسية على غلاء كافة البضائع؟

وتوضيح الفكرة أو القاعدة: (ارتفاع الغلاء بمتوالية هندسية عند ارتفاع نسبة الأرباح، وزيادته بمتوالية حسابية عند زيادة الأجور) مع تطبيقها على (الأرض) في صورتي سلطنة الحكومة عليها وعدمها:

إن الحكومات بمنعها حيازة الناس للمباحات والأراضي الموات، إلا بألف قيد وشرط وروتين وبيروقراطية، وباستيلائها هي على الكثير من الأراضي وتجميدها[١] فإنها تقلل نسبة المعروض من الأراضي، ومن الثابت أنه كلما قلّ العرض، مع بقاء الطلب على حاله، زاد الغلاء، فإذا فرضنا أن الحكومة قلّلت عرض الأراضي بعدم سماحها للناس ببنائها وزراعتها، ولو كان ذلك تحت ستار قوانين وقيود قد لا يستطيع الناس تلبيتها أو قد يمكنهم تحقيقها ولكن بعد مضي فترة كسنة أو أكثر، فإن الأراضي ترتفع حينئذٍ قيمتها كأية بضاعة إذا قلّ عرضها بشكل مؤقت (خاصة إذا كان لفترة طويلة نسبياً) أو دائم.

فإذا فرضنا أنها منعت حيازة نسبة ٥٪ من الأراضي (وهو حد أدنى بكثير مما تمنعه حالياً الحكومات، لكن القصد إيضاح مبدأ الغلاء المتصاعد تصاعداً هندسياً) وفرضنا أن خفض المعروض من الأراضي بنسبة ٥٪ سيؤثر على ارتفاع قيمتها بنسبة ٥٪ أيضاً[٢] (وفي الواقع الخارجي قد يكون تأثيره أكبر بكثير جداً وقد يكون أقل) فهذا يعني:

---

(١) مضى أن الأراضي الأميرية والتي تقع تحت سلطة وزارة المالية، في العراق ربما تبلغ ٨٠٪ من أراضي العراق كله.

(٢) منسوباً إلى رأس المال.

أ ـ إن مالك الأرض وليكن اسمه (أ) مثلاً الذي اشتراها بمائة ألف دولار وكان يبيعها بمائة وخمسة آلاف دولار مثلاً أي (بربح معين قدره ٥٪ بالنسبة إلى رأس المال) فإنه سيبيعها الآن بمائة وعشرة آلاف دولار[١] أي بربح أكبر (من ربحه المعيّن السابق) بنسبة ٥٪ فهذه هي الحلقة الأولى.

ب ـ ثم إن التاجر (ب) الذي يشتري هذه الأرض (أو يستأجرها بارتفاع قيمة الإجارة ٥٪ فرضاً) ليربي فيها الماشية ليتاجر بصوفها مثلاً (وكذا بلحومها ... الخ) فإنه حيث يريد أن يربح ٥٪ (فرضاً) فإن هذه الـ٥٪ سيحمّلها فوق ١١٠ آلاف وليس فوق الـ١٠٥ ألف في الحالة العادية أي أن التاجر (ب) إذا كانت قاعدته أن يربح على كل رأسمال يخصصه للتجارة بـ٥٪ فإن رأسماله الذي خصصه للتجارة واشترى به الأرض هو ١١٠ آلاف فسيبيع الصوف بحيث يغطي الرأسمال الذي صرفه وأنفقه (أي يعوضه) زائداً ٥٪ على الـ١١٠ آلاف (بدل ٥٪ على الـ١٠٥ ألف) فهذه هي الحلقة الثانية.

نعم، حيث إن التاجر الذي اشترى الأرض بسعر أغلى، لا يقوم عادة، بتعويض الخسارة، في الدورة والوجبة الأولى من المبيعات، بل يقسمها على عشر دورات متتالية مثلاً[٢] فإن هذا الغلاء يتوزع على عشر دورات (وسلاسل من المبيعات) مما يعني أن نسبة الغلاء في الدورة الأولى ستكون نصف بالمائة (٠٥٪) في مثالنا السابق فيكون التصاعد محسوباً على أساس نصف بالمائة، ثم تبدأ سلسلة

(١) الفرض هو أنه يريد أن يربح ٥٪ على المبلغ الذي اشتراه به، لا على مجموع المبلغ الذي اشتراه به مع ربحه السابق، وإلا فستكون زيادة الغلاء بنسبة ٥٪ ؛ أكثر.

(٢) وفي بعض الحالات يوزعها على وجبات أكثر، وفي بعض الحالات على وجبات أقل، حتى وربما أحياناً على الوجبة الأولى نفسها، وذلك حسب مدى تنافسية السوق وشدة الطلب أو قلته وكثرة المعروض أو قلّته.

التصاعد الهندسي المذكور في الحلقات اللاحقة، بدءً من نصف بالمائة، وأما إذا سحب كامل الخسارة على الوجبة الأولى من المبيعات (في السنة الأولى مثلاً) فسيكون الأمر حسبما ذكرناه من معادلة تضاعف الـ٥٪ والتي بنينا افتراضاتنا عليها، وذلك غير بعيد إذ أحياناً يتحمل السوق إضافة ٥٪ على الأسعار وذلك فيما إذا كان الطلب شديداً والعرض قليلاً، خاصة وإن ارتفاع سعر الأراضي جميعاً يؤثر بشكل عام على أسعار مختلف البضائع لأن أكثرها يعود ـ بشكل أو بآخر ـ إلى سعر الأرض، لذلك فإنه سيكون من مصلحة التجار جميعاً رفع الأسعار بنسبة كبيرة إلى حدٍ ما.

وهذا كله مع أننا، دفعاً لتوهم الإشكال والأخذ والرد، يمكننا أن نفرض أن التاجر (ب) (استأجر) هذه الأرض (ولم يشترها) وذلك نظراً لأن قيمة الإيجار حيث كانت سنوية فإن التاجر يضطر حينئذٍ إلى تعويض الخسارة في ضمن السنة نفسها فإذا كان إنتاجه ومحصوله في السنة دفعة واحدة، كالمحاصيل الزراعية عادة، حمّلها كامل الخسارة وهي ٥٪ وهكذا.

ج ـ ثم إن التاجر (ج) الذي اشترى الصوف من تاجر المواشي وكانت تجارته بأن يحوله إلى خيوط ويربح ٥٪ مثلاً فإنه سيضيف على سعر بضاعته ٥٪ على كامل الرأسمال الذي دفعه[1] (وهو مائة وخمسة آلاف + ٥٪ التي دفعت لمالك الأرض + ٥٪ التي دفعت لتاجر المواشي) فهذه هي الحلقة الثالثة.

د ـ ثم إن التاجر (د) الذي يشتري المغزول لينسجه يضيف ٥٪ على كامل ما دفعه لبائع المغزول (والمتضمن رأسمال المال الأصلي مع إضافات متتالية بقدر ٥٪ تزداد بزيادة كل حلقة).

---

(١) أما في عشر دورات، أو أكثر، أو أقل وصولاً إلى الدورة الواحدة.. كما سبق.. وهكذا في الفروض الآتية.

وهكذا نجد تاجر الأقمشة، ثم تاجر الملابس، يضيف كل منهم ٥٪ على الأصل وعلى الزيادات، وهذا يعني بالنتيجة النهائية أن الثياب والدشاديش مثلاً ارتفعت قيمتها ٥٪ ولكن بمتوالية متصاعدة هندسياً فكلما توسطت حلقة زادت الـ٥٪ على الرأسمال السابق وعلى مجموع الزيادات السابقة.

وهكذا فبدل أن تتزايد حسابياً أي ٥٪ + ٥٪ +٥٪ على أصل رأس المال نجد النتيجة هي ٥٪ على الأصل والزيادة السابقة التي هي ٥٪ ثم ٥٪ على الأصل والزيادة السابقة والزيادة الأسبق... وهكذا.

وبلغة رياضية تكون المعادلة هكذا: في الحلقة صفر ١٠٥ آلاف (قبل الزيادة التي حدثت بعد خفض المعروض من الأراضي)، وفي الحلقة الأولى: ١٠٥×١.٠٥، وفي الحلقة الثانية: ١٠٥ × ١.٠٥ × ١.٠٥ وفي الحلقة الثالثة: ١٠٥ × (١.٠٥)$^{٣}$ وفي الحلقة العاشرة: ١٠٥ × (١.٠٥)$^{١٠}$ وهكذا وهلم جرا.

وبعبارة أخرى: المبلغ الذي يجب أن يدفعه صاحب المواشي مع افتراض عدم تدخل الدولة في احتكار ٥٪ من الأراضي يكون بهذه الصورة(١):

$$100.000 + (100.000 \times 0.05) = 105000$$

المبلغ الذي يجب أن يدفعه صاحب المواشي مع افتراض تدخل الدولة في احتكار ٥٪ من الأراضي:

$$100.000 + (100.000 \times 0.10) = 110000$$

الزيادة التي يدفعها صاحب المواشي (ب) هي ٥٪:

$$110000 - 105000 = 5000$$

لكن الزيادة التي يدفعها مشتري الصوف (ج) ليست ٥٪ بل هي:

$$110000 + (110000 \times 0.05) = 115500$$

(١) من الناحية الفنّية يمكن أن تكتب المعادلة بطريقة أخرى، إلا أن النتيجة هي النتيجة.

$$105000 + (105000 \times 0.05) = 110250$$

إذن الزيادة التي يدفعها مشتري الصوف (ج) ١٠.٢٥٪

$$115500 - 110.25 = 5250$$

الزيادة التي يدفعها مشتري المغزول (د):

$$115500 + (115500 \times 0.05) = 121.275$$

$$110250 + (110250 \times 0.05) = 115.762.5$$

الزيادة التي يدفعها مشتري المغزول (د) ١٥.٧٦٢٥٪ :

$$121275 - 115762.5 = 5512.5$$

على هذا الغرار يمكن محاسبة الزيادة التي يدفعها المستهلك الموجود في الحلقة الرابعة مثلاً وهو مشتري الأقمشة (هـ)

$$5000 \times (1.05)^4 = 6078$$

الزيادة التي يدفعها المستهلك النهائي الموجود في الحلقة العاشرة هي ٦٣٪

$$5000 \times (1.05)^{10} = 8145$$

ومن القواعد العامة الرياضية في الزيادة المركبة هي "قاعدة الـ٧٠" (Ruleof 70) والتي تقول بأن مقداراً من الزيادة قدرها (س) في كل حلقة (أو في كل سنة في أرباح الفوائد المركبة) ستتضاعف خلال ٧٠/س سنة فإذا كانت الزيادة مثلاً ٢٪ سنوياً فإن المبلغ الكلي سيتضاعف في ٣٥ سنة، وعليه فإذا اقترضت بفائدة مقدارها ٧٪ سنوياً فهذا يعني أن المبلغ الذي عليك دفعه للمقرض بعد عشر سنوات (لو لم تسدد له شيئاً طوال هذه المدة) سوف يتضاعف، فإذا كان الذي اقترضته مائة ألف دولار فإن عليك ـ إذا تحملت فائدة مركبة قدرها ٧٪ سنوياً ـ على أن تسدد له كامل المبلغ مع فوائده بعد عشر سنوات، فإن عليك أن ترجع له مائتي ألف دولار وبعد عشر سنوات أخرى عليك أن ترجع له أربعمائة ألف وهكذا..

وقد ذكر ذلك في كتاب (الاقتصاد): (ومن القواعد المفيدة ذات العلاقة بالفائدة المركبة "قاعدة الـ٧٠" "rule of 70" والتي تنص على أن مقداراً من النمو معدله (س) في السنة سيتضاعف خلال ٧٠/س سنة مثلاً، جماعة بشرية تزيد بمعدل ٢ بالمئة سنوياً سوف تتصاعد خلال ٣٥ سنة، وبالتالي إذا استثمرت أموالك بفائدة مقدارها ٧ بالمئة سنوياً، فإنها سوف تتضاعف كل ١٠ سنوات).

(وحين تستثمر النقود بشكل متواصل، فإنها تكسب فائدة مركبة، أي أن هناك فائدة تكتسب على الفائدة السابقة. والنقود التي تكتسب بفائدة مركبة تزداد حسب متوالية هندسية.

ومن الحسابات المحيِّرة تحديد ما كانت ستؤول إليه قيمة الـ٢٤ دولاراً التي تلقاها الهنود الحمر ثمناً لجزيرة مانهاتن لو أنها أودعت بفائدة مركبة في ذلك الحين وبقيت حتى اليوم. افرض أن هذا المبلغ قد أودع كوقف بفائدة مقدارها ٦٪ سنوياً منذ العام ١٦٢٤، فإنه سيساوي ٥٩ بليون دولار في العام ١٩٩٥)[١].

## إشكال: لا نجد تصاعد الأسعار هندسياً، بمنع الحكومة حيازة الأراضي؟

لا يقال: لكننا لا نجد الأسعار تصاعدت تصاعداً هندسياً، إثر منع الحكومات حيازة وإحياء نسبة كبيرة من الأراضي؟

### الجواب: أولاً: ارتفاع الأسعار خلال القرن الماضي، بشدة

إذ يقال: أولاً: إن أسعار الأراضي وكافة الأشياء الأخرى، ارتفعت ارتفاعاً مذهلاً طوال القرنين الأخيرين، فقبل مائة عام كان البيت بمساحة ٥٠٠

(١) الاقتصاد ـ لبول . أ. ساموليسون/ ويليام د. نوردهاوس: ص٣٧٣.

متراً يُشترى بألف دينار بل أقل[1] ولكنك لا يمكنك شراؤه الآن إلا بـ٥٠٠ مليون في بعض المناطق وبأضعاف ذلك في مناطق أخرى وربما بأقل من ذلك في بعض المناطق النائية من العراق، وذلك يعكس أمرين في وقت واحد:

١ـ انخفاض قيمة العملة. ٢ـ وارتفاع أسعار الأراضي وغيرها.

ومن الواضح أن السبب في هذا الارتفاع المذهل يعود إلى عوامل عديدة:

منها: ارتفاع الطلب عليها نظراً لتزايد أعداد السكان المستمر بالتوالد وبالوافدين الجدد.

ومنها: ارتفاع قيمتها نظراً لاحتكار الحكومة للأراضي ـ وهو مورد البحث ـ ولذلك كانت الأراضي تنخفض أسعارها فوراً كلما سمحت الحكومة للناس بحيازة مساحات كبيرة جديدة بأسعار منخفضة أو رمزية.

ومنها: ارتفاع قيمتها بسبب شق الطرق وتشييد الجسور والأنفاق أو مرور خط سكك الحديد لديها، أو شبه ذلك مما منحها ميزات من حيث استراتيجية الموقع فزاد الطلب عليها أكثر. وفي ذلك كله تفصيل سنتطرق له في كتابنا الآتي (الاقتصاد الفطري) بإذن الله تعالى.

## ثانيا: لأن التقدم التكنولوجي، قاوم الغلاء إلى حد كبير

ثانياً: إن غلاء إحدى البضائع (خاصة عوامل الإنتاج كالأرض وهي الأم لسائر البضائع) يعدّ أحد أهم العوامل التي تقود نحو غلاء أسعار البضائع الأخرى التي تقع في سلسلتها الطولية، ولقد كان البحث في هذا المقال عن تأثير هذا

(١) مثلاً في كربلاء المقدسة، كان البيت الجيد من مساحة ٢٠٠ ـ ٣٠٠ متر في داخل الولاية (أي داخل المدينة القديمة) يباع بـ٢٠٠ ـ ٣٠٠ دينار، وفي خارج الولاية بأقل من مائة دينار، وذلك كله قبل أقل من مائة عام حتى أن كبار السن في كربلاء يتذكرون ذلك وقد اشترى أو باع، بعض من سألتهم مباشرةً، منازل بتلك الأسعار المذكورة أعلاه.

العامل لو انفرد بنفسه ولم تزاحمه عوامل أخرى، ولكن من أهم ما حال دون ارتفاع أسعار البضائع الطولية ارتفاعاً هندسياً (رغم أنها ارتفعت ارتفاعاً كبيراً) هو التطور التكنولوجي وحيث إن التكنولوجيا المتطورة جاءت بالوفرة لذلك زاد العرض بشكل كبير جداً مما وازن إلى حدّ ما تأثير الغلاء المتصاعد.

## قانون التصاعد الهندسي في العلم والأخلاق والمجتمع

ومعادلة المضاعف معادلة عامة نافعة في مختلف شؤون الحياة وليست تطبيقاتها اقتصادية فحسب، بل إنها تنطبق على كافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية وغيرها، ولنمثل لذلك بأمثلة لها فائدة ذاتية أيضاً:

**الأول:** فإنه لو فرضنا أنكم ـ الحاضرون في هذه القاعة ـ مائة طالب وعالم ومثقف وناشط، فقرر كل منكم أن يتواصل لسنة كاملة مع عشرة شباب وأن يحافظ على حيويتهم ووعيهم ونزاهتهم وإيمانهم وأن يبعث فيهم روحاً نهضوياً لإنقاذ العباد وإصلاح البلاد، فلو قررتم ذلك ومضيتم بعزم وجزم ونجحتم في مسعاكم فسنجد آخر السنة أنكم كسبتم ألف شاب، وفي بدأ السنة الثانية لو قرر الألف شاب أن يكسب كل منهم خلال هذه السنة عشرة شباب، كان معنى ذلك أن الألف تحولوا في نهاية السنة الثانية إلى عشرة آلاف، ولو قرر كل من العشرة آلاف أن يكسب عشرة شباب كان معنى ذلك في نهاية السنة الثالثة، مائة ألف شاب اضيفوا إلى قائمة الشباب النهضويين الرساليين، ولو ضممنا في بداية السنة الثانية المائة الأولى للألف الأولى وهكذا، لكان الناتج الكلي أكبر.

**وفي مثال آخر:** لو قرر كل من المائة كسب طالبين للحوزة العلمية نهاية السنة، صار عددكم ثلاثمائة، ولو قرر كل الثلاثمائة كسب اثنين صار عددهم نهاية السنة الثانية تسعمائة، ولو قرر كل منهم كسب اثنين صار عددهم نهاية

السنة الثالثة ألف وثمانمائة وهكذا.

وهكذا تجدون (فكرة المضاعف) فكرة فطرية بديهية عامة في كافة مناحي الحياة! ومن الطبيعي بعد ذلك أن تنطبق على المسائل الاقتصادية!

**الثاني**: إن الشخص لو قرّر أن يتطور أخلاقياً بنسبة ٧٪ أسبوعياً بنحو الزيادة المركبة فهذا يعني أنه بعد ١٠ سنوات سيصبح أفضل من سابقه بدرجة مضاعفة.

**الثالث**: إن الشخص لو قرر أن يزداد في معلوماته كل سنة بنسبة ٧٪ أو في علاقاته الاجتماعية بنسبة ٧٪ فإن ذلك يعني أنه سيصبح بعد ١٠ سنوات أعلم مما هو عليه الآن بنسبة مضاعفة، وأن شبكة علاقاته الاجتماعية لو كانت عشرة آلاف شخص مثلاً فإنه لو قرر زيادتها كل سنة ٧٪ فقط (لكن بنحو الزيادة المركبة) فإنه شبكة علاقاته ستبلغ العشرين ألف بعد عشر سنوات؛ وهكذا.

## هل يبعث قانون الأرض للناس، على الفوضى؟

وقد يعترض على قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»[1] بأن ذلك يستلزم الفوضى والهرج والمرج ولذلك تُحكِم الحكومات قبضتها على الأراضي وتتولى أمرها كي لا يحدث ذلك كله؛ ألا ترى مثلاً أن الحكومة لو رفعت يدها عن الأراضي الأميرية وأراضي وزارة المالية وغيرها، وأعلنت مثلاً: أن الكل حرّ في أن يحوز ما شاء من الأراضي المحيطة بالنجف الأشرف أو كربلاء أو الحلة والسماوة والبصرة وأربيل وكركوك، وقم ومشهد وطهران، والقاهرة ودمشق وكراجي وطرابلس والخرطوم وغيرها، فإن الناس سيهجمون حينئذٍ لحيازة الأراضي الموات وستحدث فوضى من جهة ولا مساواة وإجحاف وحرمان من

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

جهة أخرى:

أ ـ فقد يحاول أحدهم أن يحوز الأكثر من حقه الطبيعي بكثير جداً، فيحوز مثلاً عشرة ملايين متر أو حتى مليوناً أو أقل أو أكثر مما يحرم سائر الناس من حيازة حتى ألف أو خمسمائة أو مائة متر مما يولد اضطراباً اجتماعياً.

ب ـ وقد تُفتقد العدالة ويعمّ الإجحاف واللامساواة بين عامة الناس إذ قد يحوز من له ولدان مثلاً ألف متر ويحوز من له عشرة أولاد مأتي متر.

ج ـ كما تحدث فوضى في هندسة المناطق المحياة بهذه الطريقة؛ إذ حيث إنها لم تخضع لمركزية التخطيط الحكومي في هندسة المدن، فإن كل أحد سيبني داره كيف شاء وفي أي مكان شاء، ولا نفاجأ حينئذٍ إذا وجدنا الشوارع ضيقة أو معوجة ومتعرجة!؛ كما ستفتقد هذه المناطق الكهرباء وشبكات الصرف الصحي وأنابيب المياه ومحطاتها، والسدود والجسور والأنفاق وغيرها إذ ليس بمقدور آحاد الناس عادة القيام بذلك، بل حتى القادر منهم فإنه لا يقوم بذلك عادة، إذ حيث إنها تكلف الكثير جداً فإنه ليس من الاقتصادي لمن يريد بناء بيت أن يبني جسراً في المنطقة لأنه قد يكلفه مثلاً ألف ضعف سعر منزله.

وذلك كله على العكس من الحكومات التي إذا استلمت الملف وزمام الأمر فإنها ستستدعي الخبراء في الهندسة المدنية بشتى فروعاتها كي يخططوا لبناء مدينة مستوفية لكافة المواصفات الضرورية للعيش الكريم حسب أحدث الطرق العلمية في كافة الأبعاد، فمثلاً: يقوم فريق بأعمال الهندسة الجيوتكنيكية ودراسة الخواص الكيماوية والفيزياوية والميكانيكية للصخور ومواد التربة والتي على حسب صلابتها وكثافتها و... تقرر المواقع التي يجب أن تشق فيها الأنفاق أو تشاد السدود والجسور وكيفيتها.

ويقوم فريق آخر بعمليات هندسة المواصلات عبر تصميم وإنشاء الطرق وهندسة النقل والمرور حسب المواصفات العالمية.

ويقوم فريق آخر بعمليات الهندسة الصحية المتخصصة بتصميم أنظمة الصرف الصحي ومحطات المياه.

ويقوم فريق آخر بعمليات هندسة الموائع والتي تقوم بدراسة خصائص السوائل وآثارها على العمارات والمنشآت والجسور نظير أثر ضغط المياه على السدود وأثر الرياح على المباني وهكذا.

ويقوم فريق آخر بهندسة وتصميم الشبكة الكهربائية، وهكذا وهلم جرا.

وهكذا نجد أن إشراف الحكومة على توزيع الأراضي بل وتصميمها وإدارتها وتنفيذها للعملية هو الأصلح للناس، بدل أن تكون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» بدون إدارة حكومة مركزية قوية.

## اليد الخفية الغيبية في اقتصاد السوق

وفي الجواب عن ذلك نقول: كلا، ليس الأمر كذلك! بل إن الخير كل الخير في أن تتنحى الحكومة جانباً، وأن يُوكَل الأمر في حيازة الأراضي الموات وإحيائها إلى الناس - كل الناس - وإلى مؤسسات المجتمع المدني والشركات الأهلية، ولا تلزم من ذلك فوضى ولا هرج ومرج ولا ظلم وإجحاف.

وتوضيح ذلك وبرهنته يتوقف على استنطاق قانون من أهم القوانين الاقتصادية التي تحكم العالم منذ ألوف السنين وستبقى حاكمة مادام الإنسان إنساناً والبشر بشراً، وذلك القانون هو قانون (اليد الغيبية) والذي أسماه أبو الاقتصاد الحديث في كتابه ثروة الأمم (١٧٧٦) بـ(اليد الخفية) وأسماه البعض بـ(نظام السوق) وعبر عنه بعضهم بـ(السير السلس للاقتصاد اللامركزي) والذي

يعكس حقيقة أن الاقتصاد يتجه للتحرك طوعاً نحو التوازن طويل المدى وأن الأسواق تقوم بعملية تصحيح ذاتية إذ تصحح نفسها بنفسها عبر قوانين العرض والطلب ونظام الأسعار.

ونضيف: إن الخلل إذا حدث فإنما يحدث بسبب عامل خارجي طارئ، وإلا فإن نظام هذا السوق واليد الخفية تعمل بما هي هي بشكل مثالي مادام لم يتدخل عامل خارجي يقوم بالتشويش على ـ أو ـ بتدمير العملية الاقتصادية السلسلة المرنة، والمراد بالعامل الخارجي: سلطان أو ملك أو حاكم مستبد يخلّ بتدخلاته بالعملية الاقتصادية، أو حرب مفاجئة أو حتى غير مفاجئة، أو زلزال أو شبه ذلك، على أن الأسواق تميل لأن تسترجع عافيتها وتوازنها بالتدريج وبشكل مذهل بمجرد زوال ذلك العامل الخارجي.

ولأن المسألة في غاية الأهمية ولأنها أحد أهم قوانين علم الاقتصاد ولأن الشريعة الإسلامية، هندست الأسواق وبنتها على ذلك، قبل الاقتصاد الكلاسيكي الحديث بمئات السنين، مع بعض التطوير الإسلامي الذي تبناه ـ بشكل أو آخر ـ الاقتصاديون الليبراليون، فلا بد من أن نمنحها بعض الشرح والبسط ليتضح لنا كيف تحل اليد الإلهية أو اليد الخفية معضلة توزيع الأراضي بعدل وإنصاف ومشكلة فوضى المدن المبنية وفق هذا النظام، وكيف يغنينا نظام السوق اللامركزي عن التخطيط المركزي الحكومي في (الأراضي) كما أغنانا عنه في (الأسواق) بل ـ الحق ـ أن الأراضي هي مصداق من المصاديق ومفردة من مفردات هذه الكبرى الكلية[1].

---

(١) الأسواق.

## معجزة الأسعار والأسواق!!

إن من أغرب أسرار صنع الله وعجائبه في عالم الخلقة، ذلك الذي يفصح عنه ما يجري كل يوم في كافة أسواق العالم، ومن الثابت أن عجائب الله تعالى في عالم الخلقة فوق أن تعدّ أو أن تحصى ولكن العلماء ـ عادة ـ اقتصروا على التفكير في ـ واستعراض العجائب والأسرار والغرائب التي ملأت أرجاء السماوات أو البحار أو أعماق الأرض وعالم الطبيعة، وغفلوا ـ ويا لِغرابة ذلك ـ عن بعض أغرب غرائب صنع الله التي أبدع هندستها في (عالم الأسواق والأسعار).

إن الكثير من الناس قد يقول: يبدو أن عهد المعجزات قد انتهى، فلقد أجرى الله الإعجاز على يد موسى عليه السلام بالعصى والثعبان والدم والضفادع واليد البيضاء وفلق البحر وغيرها، وعلى يد نوح عليه السلام بالسفينة والطوفان، ولإبراهيم عليه السلام بالنار التي جعلها بإعجاز مذهل برداً وسلاماً، وعلى عيسى عليه السلام بإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله وعلى يد الرسول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بشق القمر وتكلم الحجر ومشي الشجر وغير ذلك! ولكننا لا نرى معجزة لله تعالى في هذه العصور أصلاً فيبدو أن عصر المعجزات قد انتهى!!

ولكن المفكّر المتدبر يرى إعجاز الله تعالى متجلياً في كل شيء.

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وقال عليه السلام: «لَمْ تَرَهُ الْعُيونُ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ»[1].

ومن أعظم الشواهد على إعجاز الله تعالى المستمر المتواصل، الإعجاز الذي يندر أن يلتفت إليه الإنسان رغم أنه يراه كل يوم في كافة أسواق العالم،

(١) الكافي: ج١ ص٩٧.

وذلك الإعجاز هو: (الحركة السلسلة المرنة المتوازنة للأسواق في مختلف دول العالم، التي توفق بتناسق مذهل بين مئات الألوف من المنتجين من جهة وبين عشرات الملايين من المستهلكين من جهة أخرى، بواسطة مئات الألوف من الوسطاء والموزعين، من دون أي اتفاق مسبق أو تنسيق متقصّد بين تلك الأطراف الثلاثة المختلفة أصلاً، وذلك كله يتمّ عبر نظام العرض والطلب الذي يعمل بخصيصتين عجيبتين:

أ ـ أنه يعمل بدون تخطيط مركزي.

ب ـ كما أنه يعمل بشكل طوعي تلقائي وبدون إكراه.

والأغرب أن تقوم (الأسعار) بتنظيم مذهل لعملية العرض والطلب فتخفض العرض حيناً وتزيده حيناً وتخفض الطلب حيناً وترفعه حيناً، في تناغم مذهل يسير نحو غاية معينة مرسومة وهي ملائمة العرض والطلب وتطابقهما.

ثم الغريب أيضاً أن تقوم الأرباح بوظيفة الثواب والعقاب لتعيد إلى الأسواق توازنها وليتناسق العرض والطلب كلما حدث انخفاض أو ارتفاع في احدهما بحيث يخل بالتوازن بينهما.

وهذا ما سيتضح جيداً عبر عرض المثال المبسط التالي:

## العامل الخفي لتنسيق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للملايين!

لنأخذ العراق نموذجاً ولنفترض أن عدد سكانه هو أربعون مليون نسمة، ثم لنفترض أن كل شخص يستهلك سنوياً كمعدل ستمائة رغيف خبز (أي بمعدل خمسين قرص خبز شهرياً وبمعدل رغيف وثلثي رغيف يومياً، علماً بأن البعض قد يستهلك أربعة أو خمسة أقراص يومياً وقد يستهلك البعض قرصاً أو قد لا يستهلك شيئاً أبداً كالرضيع، فالمعدل المجموعي لنفترضه ما ذكرناه) فذلك

يعني استهلاك ٢٤ مليار رغيف خبز سنوياً في العراق فقط!

مثال آخر: لنفترض أن كل شخص يستهلك دجاجة واحدة كل شهر (مع أن بعض الناس قد يستهلك بالشهر ثلاثين وبعضهم يستهلك عشرين وبعضهم عشرة وقد لا يستهلك بعض حتى دجاجة واحدة، لذا نفترض المعدل دجاجة كل شهر) فهذا يعني ١٢ دجاجة بالسنة، ويعني بالنتيجة أن الأربعين مليوناً يستهلكون أربعمائة وثمانين مليون دجاجة سنوياً!

والآن لنتوقف قليلاً لندرس الإعجاز المذهل لـ(اليد الخفية) و(نظام السوق) فإن ٤٨٠.٠٠٠.٠٠٠ دجاجة رقم كبير جداً، والمهم الغريب في الأمر أن هذه الدجاجات تتربى في عشرات الألوف من الحظائر (حظائر الدجاج) المنتشرة في شتى أرجاء البلاد، وأنها تعتمد على الطعام الذي يجب توفيره للدجاجات كلها والذي تنتجه ألوف المزارع أو الحظائر أو التي تستورد من هنا وهناك والتي تقوم بتوفير المقدار المطلوب بشكل كامل؟!

ومن الواضح أن إدارة الدجاج بمراحله المختلفة (مرحلة البيض، الفقس والتفريخ وصولاً إلى مرحلة الدجاجة المكتملة ثم إيصالها إلى المستهلكين كافة) عملية تتطلب جهداً كبيراً ونظاماً للرعاية والحفظ من الأمراض والأوبئة، وقد يموت الكثير الكثير جداً منها في الحظائر طوال السنة. ولكن ومع ذلك تصل الأعداد المطلوبة (وهي ٤٨٠ مليون في المثال) إلى كافة المستهلكين في أرجاء البلاد وفي الوقت المطلوب وذلك عبر ألوف السيارات والشاحنات التي تنقل الدجاج الحي أو المذبوح إلى عشرات الألوف من المحلات المنتشرة في شتى البلاد، والتي تقوم بدورها بإيصالها إلى الملايين من المستهلكين!

والغريب هنا أنه لا يوجد تخطيط مركزي عام يوجه هذه العمليات

المتنوعة الطويلة المتشابكة أبداً ؛ فلا يوجد حاكم ظالم أو عادل أو حكومة ملكية أو جمهورية ، استبدادية أو ديمقراطية قامت بدراسة كم مليون دجاجة يحتاجها الشعب العراقي بالسنة وأنها ٤٨٠ مليون أو ٤٦٠ مليون أو ٤٣٠ مليون أو أقل أو أكثر! ولا وجد حاكم أو تخطيط مركزي يحدد كم عدد الحظائر التي ينبغي أن تشيّد في أنحاء العراق لتتكفل بإنتاج ٤٨٠ مليون دجاجة لا ٥٠٠ مليون زائدةً ولا أربعمائة مليون ناقصةً! كما أنه لم يحدد حاكم مواقع هذه الحظائر وكمية إنتاج كل منها ولا قام بجمع بعضها إلى بعض فوجدها ناقصة فصنع حظائر جديدة أو أمر بذلك ، أو وجدها زائدة فألغى بعضها! ولا قام حاكم بتحديد عدد محلات بيع الدجاج التي توصل تلك الـ٤٨٠ مليون دجاجة إلى أيدي المستهلكين بسهولة!

لم يحدث أي شيء من ذلك أبداً ، بل إن (اليد الخفية) هي التي دفعت مئات الألوف من المنتجين ، من غير ترابط بينهم أصلاً ، إلى إنتاج الكمية المطلوبة المذهلة (٤٨٠ مليون) التي يحتاجها ملايين المستهلكين (٤٠ مليون) بالضبط وإيصالها إليهم في الوقت المناسب والمكان المناسب!

وإذا حدث أن زاد عرض الدجاج فإنه سرعان ما يرجع إلى نقطة التوازن مرة أخرى ، بشكل آلي أتوماتيكي ومن دون تخطيط مركزي ، بل يبدوأن هناك اتفاقاً لا مرئياً بين مئات الألوف من المنتجين لخفض الإنتاج إذا ازداد عن طلب ملايين المستهلكين ، وتوافقاً آخر لا مرئياً كذلك لزيادة الإنتاج إذا زاد طلب المستهلكين!!

فمن الذي قام بذلك كله؟! من الذي أدار العملية كلها؟! وكيف حدث ذلك التناسق المذهل بين المراحل الثلاث : الإنتاج ثم التوزيع ثم الاستهلاك؟!

## (الأسعار) هي الحكم العادل!

ثمّ: كيف كان (السعر) رغم أنه أعجم أبكم لا يفهم! هو (القائد) بل (الحكم العادل) في كافة مراحل العملية؛ فإنه إذا ارتفع السعر فإنه يرسل بذلك إشارة إلى المستثمرين الحاليين لزيادة الإنتاج وإلى غيرهم بالاستثمار في هذا الحقل نظراً للأرباح الكبيرة المتوقعة، فيزداد بذلك الإنتاج، وعندما يزداد ثم يزداد فإنه يصل إلى نقطة التعادل، فإذا ازداد أكثر فأن (الاسعار) تبدأ مسيرة معاكسة إذ تنخفض حينئذٍ تدريجاً لأن العرض زاد على الطلب فإذا انخفضت الأسعار أرسلت إشارة للمنتجين لتقليل الإنتاج فيقل إلى أن يعود إلى نقطة التوازن من جديد!.

وهكذا تجد (السعر) يتحكم بشكل مذهل في تنظيم حركة العرض والطلب، وكما أن المدّ والجزر في البحر تحكمه معادلات جيولوجية ـ كونية محددة كجاذبية القمر مثلاً، فيزداد بحدود وينحسر بحدود، إلا إذا حدث طارئ خارجي، فكذلك حركة المدّ والجزر في العرض والطلب فإن لها عاملاً يتحكم بها على مدار الأيام والأشهر والسنين وهو (السعر) كما أسلفناه.

## الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَمَا السِّعْرُ إلى اللَهِ عَزَّ وَجَلَّ»

وفي المأثور كله نجد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم يشير إلى هذه الحقيقة المذهلة بقوله: «إِنَّمَا السِّعْرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[1] فإن (السعر) كسائر قوانينه تعالى التي وضعها في الكون والتي تهندس عالم الطبيعة أو عالم الحيوان أو الإنسان، فكما أن قانون الجاذبية وهو قانون وضعه الله تعالى، يهندس عالم الطبيعة كما تضبط القوة الجاذبة والطاردة حركة الأرض والكرات المختلفة، فكذلك قانون (السعر) يهندس عالم الأسواق كلها فينظم حركة العرض والطلب ويتحكم في درجة المدّ

(١) من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٥.

والجزر فيها حتى إرجاعهما في جدول زمني معين إلى حالتهما الطبيعية.

ثم إنه ﷺ قال: «يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ وَيَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ» وإنما يرفعه ويخفضه بحسب القوانين التي وضعها، كقانون السعر، إذ (ابى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها) وورد «اعْقِلْ وتَوَكَّلْ»(١) وقال: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً﴾(٢) وقال: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾(٣) وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾(٤) كما قال: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾(٥):

أ ـ فلأنه مسبِّب الأسباب وبيده مقاليد الأمور بأجمعها فكل شيء تصحّ نسبته إليه ولذا قال: ﴿وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللَّهَ رَمى﴾(٦) و﴿وَما تَشاؤُنَ إِلاَّ أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾(٧).

ب ـ ولأنه فسح لنا مجال التحرك في دائرة الاختيار فتصح نسبة أفعالنا إلينا أيضاً كذلك.

وقد قال الرسول ﷺ: «إِنَّمَا السِّعْرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» جواباً على أولئك الذين طلبوا منه أن يسعِّر على المحتكرين فرفض، واكتفى بأن أمرهم بأن يُخرِجوا حُكرتهم(٨) إلى الأسواق، ولم يسعّر عليهم، وذلك لاحاطته وعلمه بالقانون الاقتصادي الإلهي الحاكم على الأسواق وهو أن العرض إذا ازداد

(١) عوالي اللئالي: ج١ ص٧٥.

(٢) سورة الكهف: ٨٩.

(٣) سورة محمد: ٧.

(٤) سورة الأنفال: ٦٠.

(٥) سورة آل عمران: ١٢٦.

(٦) سورة الأنفال: ١٧.

(٧) سورة الإنسان: ٣٠.

(٨) ما احتكروه.

(بإخراج المحتكرين بضائعهم وعرضها في الدكاكين والأسواق) انخفضت أسعاره طبيعياً ولا حاجة مع ذلك إلى التسعيرة أبداً.

ونص الرواية: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِالْمُحْتَكِرِينَ فَأَمَرَ بِحُكْرَتِهِمْ أَنْ تُخْرَجَ إِلَى بُطُونِ الْأَسْوَاقِ وَحَيْثُ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، فَقِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: لَوْ قَوَّمْتَ عَلَيْهِمْ! فَغَضِبَ صلى الله عليه وآله وسلم حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَقَالَ: «أَنَا أُقَوِّمُ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا السِّعْرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ وَيَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ»)(١).

كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم صرح برفضه التخطيط المركزي للأسواق بقوله «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ»(٢).

## فشل الشيوعية العالمية في التخطيط المركزي للأسواق

ومن ذلك نعرف سر الفشل الكامل الذي منيت به الشيوعية العالمية، فقد رفعت شعار (التخطيط المركزي) للاقتصاد كما رفعت الشعار نفسه للسياسة أيضاً، ولكنهم في (الصين) بدأوا منذ أواخر الثمانينات بالتراجع عن هذا النظام تدريجياً والاتجاه نحو نظام السوق شيئاً فشيئاً وكان ذلك من أسرار تقدم الصين اقتصادياً بشكل سريع خلال العقود الأخيرة.

وأما الاتحاد السوفياتي فبعد أن كان خروشوف قد صرح عام ١٩٥٦ بـ(سواءً أعجبكم ذلك أم لم يعجبكم فإن التاريخ في صفنا! وسوف ندفنكم!)، لكن التاريخ قام بالعكس من ذلك تماماً إذ كان التاريخ هو الذي تكفل بدفن الاتحاد السوفياتي ومركزيته المطلقة في السياسة والاقتصاد وإلى الأبد!

واللطيف أن قادة الاتحاد السوفياتي قرروا في البدايات إدارة الاقتصاد

(١) من لا يحضره الفقيه: ج٣ ص٢٦٥.

(٢) الأمالي ـ للطوسي ـ: ٣٩٦.

بمجمله عبر التخطيط المركزي، الأكثر حكمة بنظرهم من فوضوية السوق! فجمعوا خيرة علماء الاقتصاد، ليقرروا هم، بدل اليد الغيبية أو الخفية، الإجابة على الأسئلة التالية (كم، كيف، متى، أين، مَن ولمن؟) في مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ففي مثالنا السابق، كم دجاجة يجب ان تنتج في البلاد؟ وكيف وعبر أية نوعية وكمية من الحظائر والأجهزة؟ ومتى تشيّد تلك الحظائر؟ وأين (في أية منطقة تشيّد كم حظيرة أو لا يشيّد شيء منها؟) ومَن يقوم بإدارة الحظائر؟ ولمن ترسل؟ وعبر مَن توزع؟ وكم يُعطى منها للمستهلك حسب نظام الكوبنات.. وهكذا حاول الحزب الشيوعي إخضاع كل شيء في الاقتصاد إلى التخطيط المركزي: من الخبز والجبن والخضروات بأنواعها والفواكه بأشكالها، إلى البذور والأسمدة، إلى الأقمشة والملابس، إلى الأصباغ والأقلام والدفاتر والكتب، وإلى الأجهزة المنزلية والكهربائية وألف شيء وشيء!!

وكان من الطبيعي أن يواجَه المخططون بالفشل الذريع وأن يكتشفوا عدم تطابق حسابات الحقل والبيدر وأن يتراجعوا تدريجياً (حتى السقوط) بعد أن اكتشفوا متأخراً جداً أن نظام السوق الحرّ هو النظام الأفضل الأكثر تطوراً ومطابقة لتلبية حاجات البشر بشكل سلس تماماً، وأنه هو الذي يعمل دون إكراه وبدون توجيه مركزي معتمداً على نظام العرض والطلب الطبيعي وعلى ميزان (الأسعار) كمقياس مرجعي لتنظيم حركة العرض والطلب بشكل متوازن وعلى (الأرباح) كنظام للمثوبة والعقوبة، ومن ثم تشجيع إنتاج ما يطلب الناس أكثر وتثبيط إنتاج ما لا يريده الناس[١].

(١) سيأتي في بحث آخر، أن اليد الخفية تنظم، مادياً، عملية العرض والطلب والأسعار كما سبق، وأن قانون (ساي) في الأسواق يبتني على هذه النظرية (العرض يوجد طلبه الخاص) ولكن (اليد الخفية) مقتضٍ وليست علة تامة، كما أنها تعكس قيم المجتمع ورغباته وتفضيلاته فلا تكون بديلاً عن القيم الأخلاقية والإنسانية والدينية.

## اليد الخفية تنظم حركة توزيع الأراضي

إذا توضح ذلك، فنعود إلى معضلة الأراضي فنقول: إنها ليست بمعضلة أصلاً، فإنه إذا كانت (اليد الغيبية) أو (اليد الخفية) هي التي تنظم حركة الأسواق حسب قانون العرض والطلب وحسب مؤشرات الأسعار، فإنها بنفسها تقوم بتنظيم حركة الأراضي على نفس الصورة والمِنوال تماماً حذو القذة بالقذة!

**وبعبارة أخرى:** إن (الأراضي) هي صغرى من صغريات تلك الكبرى الكلية!

**وبعبارة ثالثة:** إن الأراضي هي كالعقارات وكالأجهزة الكبيرة والصغيرة والسيارات والمكيفات والثلاجات و...، هي بضاعة من البضائع التي إن تحكّمت فيها الحكومة كان ما تفسدْ أكثر مما تصلح.

## التدخل الحكومي يُفسِد أكثر مما يُصلِح، لجهاتٍ خمس

**أولاً:** لأن الحكومة تميل بطبعها إلى التمركز وإلى المزيد من الاستئثار والاستبداد فيحتكر المسؤولون، شيئاً فشيئاً، الأراضي الكثيرة الجيدة لهم ولأقربائهم وأحزابهم وجماعاتهم.

**ثانياً:** لأن الحكومة بطبعها تميل إلى قول (لا) لأي طلب يطلب منها، إلا بابتزاز ورشوة و...

**ثالثاً:** لأن الحكومة بطبعها تميل إلى المزيد من البيروقراطية والروتين والتعقيدات والتقييدات الإدارية.

**رابعاً:** لأن الحكومة تتركز في أيديها سلطات وقوى مذهلة: كقوة السلاح، عبر الجيش وغيره، وسلطة التحكم في العلاقات مع سائر دول العالم عبر وزارة الخارجية، وسائر القوى المذهلة التي تخوّلها إياها وزارات الزراعة والتجارة

والصناعة وغيرها، فكلما أضيفت لها صلاحية جديدة وقدرة جديدة (كقدرة ضبط الأراضي والتحكم فيها) كان خطر انقلابها إلى سَبُعٍ ضارٍ يغتنم أُكُلَهم كما قال الأمير عليه السلام: «وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ»[1] أكبر فأكبر، وقد فصّلنا طريقة تقسيم السلطات بشكل أكثر تطوراً من نظام فصل السلطات المعهود في كتاب (السلطات العشر والبرلمانات المتوازية) فراجع.

**وخامساً:** لأن الحكومة هي أقل كفاءة، بدون قياس، من مؤسسات المجتمع المدني والشركات الأهلية والنظام اللامركزية للسوق.

## سيكولوجية الحكومات: لا للطلبات ولا للعمل والإنتاج!

ويوضح النقطة الثانية: إننا عند دراسة سيكولوجية الحكومات، نشهد هذه الحقيقة تتجلى كأوضح ما يكون، إذ إن شاكلة الحكومات هي قول (لا) لأي طلب يطلب منها، إلا بألف شرط وقيد، وإلا بروتين وبيروقراطية، وإلا بعد رشوة أو شبهها؛ وبعبارة أخرى: إن الحكومات تتميز بالبخل الشديد كأشد ما يكون البخل!

وكان السيد الوالد قدس سره يقول: بأن الحكومات الاستبدادية شأنها الرفض لأي طلب أو مشروع أو مبادرة تقدّم لها، ولذلك فإن ٩٨٪ مما يقدم للحكومات والمسؤولين يُرفض (إلا بشروط وتعقيد وتأخير ورشوة وغير ذلك كما سبق، ومع ذلك يُرفض كمّ كبير منها)، ولذلك فإنه قدس سره كان يوصي الكل بتجاهل الحكومة الظالمة قدر المستطاع وتأسيس المشاريع الخدمية والتجارية والمؤسسات الإنسانية والإسلامية دون استئذان منها، لتكون كأمرٍ واقع، والتجربة تقول إن ذلك لو تمّ بحكمة وبدون ضجيج فإن ٩٨٪ من المشاريع ستستمر وستبقى

(١) تحف العقول: ص١٢٦.

وستغلق الحكومة ٢٪ منها فقط، على العكس مما لو جرى استئذان الحكومات فانها ستمنع ٩٨٪ منها؛ وقد جربت ذلك شخصياً حيث استشارنا أحد العلماء في إحدى البلاد المجاورة في تأسيس حوزة علمية هناك، فشجعته على الفكرة جداً، فقال: لكن الحكومة لا تسمح! فقلت: إن استأذنتموها فإنها سوف لا تسمح لأنه مخالف للقانون بزعمهم، ولكن ابدأوا ببناء المدرسة، بعنوان سكنٍ شخصي مثلاً، ثم ابدأوا الدروس فيها بدون ضجيج، والأمل بالله أن يُعمى أبصارهم عنكم، وقد فعل ذلك العالم كما أوصيته، وقد مضت حوالي عشرون سنة على بناء تلك المدرسة وقد درس فيها أو تخرّج منها ـ ولله الحمد ـ المئات من الخطباء والكتاب والعلماء ولم تغلقها الحكومة ولله الحمد!

## حكومة الكوربوقراطيات المعاصرة

ومن الضروري في الخاتمة أن نشير إلى أن الحكومات في العالم الديمقراطي ليست بمنأى عن القاعدة الكلية التي ذكرناها (وهي أن الحكومات تُفسِد أكثر مما تُصلح، لأكثر الجهات الخمس السابقة) وهذا مما يحتاج إلى عقد بحث مستقل ومستوعب ومطوّل، ولكن نكتفي ههنا بإشارة واحدة مقتضبة فقط، وهي أن الحكومات الديمقراطية قد تطورت جداً في العصر الحديث إذ أضحت مزيجاً من تحالف الحكومة (السلطة التنفيذية) والشركات الكبرى (الكارتلات) والبنوك المركزية، فهذا المجموع هو الذي يدير ـ في الواقع ـ الدول المسماة بالديمقراطية، وهذا النمط من الحكومة سمي بالكوربوقراطية Corporatocracy وسيكون من المذهل حقاً لنا إن اكتشفنا حجم الجرائم بحق الإنسانية التي اضطلعت بها كوربوقراطيات عالم اليوم، ومنها القضية التالية:

## شيفرون ترمي ملايين النفايات السامة في الاكوادور!

فعلى سبيل المثال: (في ٧ مايو عام ٢٠٠٣م تقدم مجموعة من المحامين الأمريكيين يمثلون حوالي ثلاثين ألفاً من الأهالي في الإكوادور، ورفعوا قضية تعويض بمليار دولار على شركة شيفرون تكساكو، وتؤكد القضية أنه بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٢م كان هذا العملاق البترولي يلقي حوالي أربعة ملايين جالون[١] يومياً من النفايات المسمّمة بالبترول والمعادن الثقيلة ومخلفات حيوانات قشرية في الأنهار، وفي حفر في الأرض، كما أن هذه الشركة تركت وراءها ٣٥٠ حفرة مكشوفة من المخلفات والتي ما زالت تتسبب في مقتل البشر والحيوانات على حد سواء)[٢] ولكم أن تتصوروا الملايين من البشر والأطفال والشيوخ والشباب المتضررين بذلك التسميم الرهيب للمياه وللبيئة.

وهذا هو غيض من فيض مما كُشف لنا إلى جوار بعض القضايا الأخرى، لكن ما خفي أعظم فأعظم! ولولا أن مجموعة من المحامين الأمريكيين تصدوا للملف وفضحوا الشركة بعد أن دفع لهم موكلوهم من أهالي الأكوادور مبالغ جيدة، لَـمَا سمع بهذه الجريمة الكبرى بحق الإنسانية أحد.

بل لو نقل مثل ذلك ناقل لاتهم بالكذب أو الوهم والخرافة أو على الأقل لشكك الناس في صدق روايته واكتفوا بأننا لا نجد دليلاً عليها فلا نصدق ولا نكذب!

## ولكن كيف تدير اليد الخفية استصلاح الأراضي؟

ولكن هنا يبرز السؤالان المهمان وهما: كيف تدير اليد الخفية ونظام الأسواق اللامركزية، عملية توزيع الأراضي بشكل عادل؟ وكيف تتم هندسة المدن؟!

(١) الجالون الأمريكي يعادل: ٣.٨ لتر.

(٢) الاغتيال الاقتصادي للأمم / اعترافات قرصان اقتصاد: ص٢٥.

### هندسة المدن عبر الشركات الأهلية

والجواب على كلا الشقين في ضمن الآتي: أما هندسة المدن فتتم عبر الشركات الأهلية المتخصصة والمتنافسة فكل شركة تعرض تصميمات أفضل وخدمات أكثر وامتيازات أوفر، فإن الناس سيقبلون عليها أكثر؛ وكما تتم كافة عمليات (المناقصة) يمكن أن تتم هذه العملية أيضاً، وكما تتم عملية عرض العقارات والمساكن والمحلات التجارية المبنية بالفعل والأراضي المملوكة بالفعل، كذلك تتم هذه العملية.

وذلك يعني، أنّ على الحكومة أن تفتح المجال ـ أي لا تغلقه، إذ ليس لها حق أصلاً في سلب حريات الناس في الحيازة والزراعة والصناعة وغير ذلك ـ أمام الشركات المسجّلة ـ ولا نرى وجهاً لاشتراط تسجيلها أبداً فإنه خلاف حريات الناس وقد فصّلناه في بحث آخر، ولكن نقول تنزلاً: الشركات المسجلة ـ لكي تتنافس فيما بينها في تقديم أفضل الاطروحات لإحياء الأراضي الموات، فقد تتكفل شركة بمليون متر وأخرى بمليون آخر وثالثة بعشرة ملايين ورابعة بمائة ألف، ثم تعرض هذه الشركة وتلك والثالثة و... مخططاتها لبناء الأراضي على شكل بيوت من مائة متر ومأتي متر وثلاثمائة متر و... وألف متر وهكذا.. وعلى شكل مزارع مختلفة الأحجام والمواصفات، وعلى شكل أسواق ومحلات، وعلى شكل اصطبلات وحظائر.. الخ، ويكون للناس الخيار والاختيار في الشراء من أراضي هذه الشركة أو تلك و... كما أن لهم الخيار في أن يؤسسوا شركات جديدة يستثمرون بها الأراضي بأنفسهم.

وههنا صيغتان:

**الأولى**: أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني المعنية، بالإشراف على ذلك كله

فتتم المناقصات تحت إشرافها وهكذا في مجمل سير العملية بأكملها وهي التي تتكفل أيضاً بإحراز عدالة التوزيع، وقد فصّلنا طريقة ذلك في كتاب (السلطات العشر والبرلمانات المتوازية) فراجعه لأن الفكرة ستتضح بشكل جلي لا يقبل اللبس حينذاك بإذن الله تعالى.

**الثانية**: وهي صيغة تنزّلية: أن تقوم الحكومة بالإشراف على العملية، وذلك يعني:

## الحكومة حارس فقط، وليست منتجاً

**أولاً**: الدولة لا تمارس هذه، التخطيط والبناء و..، أي لا تتحول هي بنفسها إلى (شركة) تقبض زمام الأمور ليعود محذور الاستبداد وتمركز القوى وإقصاء الشركات المنافسة الأهلية، بحيل خفية أو بطرق أخرى جلية، أو حتى عدم السماح لها بالمرة بالوجود أصلاً، فهذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة تقتصر على الإشراف الكلي كي لا تنتهك القوانين، لا أكثر، أي إنها تقوم بدور الحارس للضوابط فقط.

## وليست الحكومة قاضياً

**ثانياً**: إن المرجع في دعاوى انتهاك القانون هو ليس أيّ جهاز التنفيذي كان، بل هو القضاء حصراً، فإذا تجاوزت إحدى الشركات القواعد العامة، كما لو قامت باحتكارٍ أو غشٍ أو تلاعبٍ أو سرقات، تدخّل جهاز القضاء حصراً ولا غير وهو السلطة الثالثة، شرط أن يكون كل شيء تحت أنظار الناس ويتميز بالشفافية كي لا يسيء الجهاز القضائي أيضاً استخدام سلطاته (برشاوى أو محسوبيات وشبههما) فمهمة الحكومة مجرد رفع تقرير للسلطات القضائية ولا غير.

### تقنين الأطر العامة بيد مجلس الشورى

**ثالثاً**: إن الذي يضع القوانين العامة هو (مجلس الأمة) والمقصود من القوانين العامة حدود ما تصح حيازته، وذلك مثل أنه لا يحق للشخص الواحد أن يحوز مليون متر مثلاً إذا أضرّ بحقوق الآخرين، وإن لكلٍّ الحقُّ بالمقدار الذي لا يجحف بحقوق الآخرين، ففي المنازل: من مائة متر إلى ألفي متر وأكثر أو أقل (حسب اكتظاظ المدينة بالسكان ومساحة الأراضي المتوفرة وحسب الحاجات والرغبات) وفي الشركات والمزارع والحظائر وغيرها، كل بحسب حاله. والمقصود من (مجلس الأمة) هو مجلس الشورى (البرلمان) المنتخب انتخاباً واقعياً من الناس، على رأي من يرى أن الأمر مفوض إليهم في أمثال ذلك كما هو الرأي المنصور، وعلى رأيٍ آخر: بشرطِ وجودِ عددٍ من المجتهدين في المجلس كي لا يشرّعوا ما حرّم الله، أو أن يعطي بعض المراجع وكالة لبعض ثقات المجلس أو عدولهم، وعلى رأيٍ ثالث: فالذي يضع الضوابط هو شورى المراجع، وعلى رأي رابع: المرجع الذي تقلده الأكثرية، فمثلاً من الضوابط التي يراها العديد من الفقهاء استناداً إلى بعض الروايات أن من حاز أرضاً لأجل بناء أو زراعة أو غير ذلك، فإنه يمهل ثلاث سنين، فإن أهملها لا بعذر موجه، سقط حقه وكان للآخرين حيازة تلك الأرض وإعمارها.

وعلى أي، فبذلك يحصل التوازن التام بين الشعب والحكومة والقوى الأخرى: إذ يكون إنشاء الشركات وإدارتها و... بيد الناس كافة، ويكون التقنين بيد البرلمان الذي انتخبه الناس (خاصة بصيغة السلطات العشر المتطورة) ويكون الإشراف العام للحكومة (القوة التنفيذية) ويكون المرجع في فصل الأمور والنزاعات هو القضاء والمحاكم المدنية ثم الدستورية (راجع أيضاً لمزيد التدقيق

والتفصيل والضوابط كتاب السلطات العشر).

## العدالة في حيازة الأراضي والمعادن واستملاكها

سبق أن قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا»(١) يعدّ من أهم عوامل القضاء على البطالة والفقر والتضخم والأمراض، ولكن قد يعترض على ذلك بأنه يستلزم الفوضى والهرج والمرج، وقد أجبنا عن ذلك فيما مضى، وقد يعترض عليه أيضاً بأنه يستوجب الظلم على الشرائح الفقيرة من المجتمع ويبعث على اللامساواة ويطيح بالعدالة في التوزيع وذلك لأن (الشركات العملاقة) و(الكارتلات) أو (الحكومات) قد تبادر وتسبق إلى حيازة كافة الأراضي المحيطة بالنجف الأشرف أو كربلاء المقدسة أو أية بلدة أخرى، فلا يبقى مجال لعامة الناس لحيازة أرض ولو من مأتي متر لبناء دارٍ أو تشييد مزرعةٍ أو تأسيس شركةٍ أو معملٍ أو مصنعٍ.

## الضوابط في حيازة المباحات

ولكن ذلك مما لم يكن خافياً على الشارع الأقدس، ولذلك وضعت الشريعة لتملّك المباحات من أراضٍ ومن معادن وثروات، ضابطين أساسيين بهما يرتفع الإجحاف والظلم وتتحقق العدالة:

### أن يكون السبْق إليها في إطار ﴿لَكُمْ﴾

**الضابط الأول**: أن يكون السبق إلى حيازة المباحات في إطار قوله تعالى: ﴿لَكُمْ﴾ فحيث إنه تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ وحيث إن ﴿الْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ فلا يجوز لشركة أو مليارديرٍ أو حكومة أن تحوز الأراضي والمعادن والثروات كلها إذ لا تكون الأرض وما فيها ﴿لَكُمْ﴾ حينئذٍ.

(١) الكافي: ج٥ ص٢٧٩.

**وبعبارة أصولية فنية**: إن دليل ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لِلْأَنَامِ﴾ حاكم على دليل «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَا يَسْبِقُهُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»(١).

**وبعبارة أخرى**: فإن (من سبق...) منصرف (إلى) السبق المتعارف ومنصرف (عن) السبق غير المتعارف، والمتعارف هو أن يسبق إلى حيازة ألف متر أو عشرة آلاف متر مثلاً، وذلك حسب أعراف كل بلد وعدد سكانه ومساحة أرضه وسائر خصوصياته، أما أن يحوز كل الصحاري أو الجبال أو الأراضي الموات أطراف القرى والبلاد مثلاً فإنه منصرف عنه قطعاً؛ نظراً لمناسبات الحكم والموضوع وبلحاظ الحِكمة ولزوم نقض الغرض، بل بلحاظ ﴿خَلَقَ لَكُمْ...﴾ أيضاً ولغير ذلك مما يستدعي بحثه الأصولي والجواب عما قد يورد عليه إلى عقد بحث خاص تخصصي فنوكله إلى مظانه.

## مقتطفات من موسوعة الفقه

وتكفي ههنا الإشارة إلى ما ذكره السيد الوالد قدس سره في (الفقه: الاقتصاد) بقوله:

(لا يقال: دليلُ «مَنْ سَبَقَ... » دالٌّ على أن من سبق فهو له، فرداً كان أو جماعة.

لأنه يقال: دليلُ من سبق إنما يكون إذا كان في إطار دليل ﴿لَكُمْ﴾ كما تقدم بيان ذلك في بعض المباحث السابقة، وعلى هذا فاللازم أن يستخرج النفط بذلك القدر المعقول)(٢).

وقال: (ثم في المقام الأمور:

---

(١) عوالي اللئالي: ج٣ ص٤٨٠.

(٢) موسوعة الفقه ـ الاقتصاد ـ: ج١٠٨/٢ ص١٩١.

الأول: إن الإنسان يملك كل ما استولى عليه، ولو كان أرضاً، بشروط الإحياء، وقد تقدم هذا في المبحث السابق.

الثاني: للإنسان أن يملك ما يشاء بقدر ما يشاء ويفعل فيه ما يشاء، بشرط:

١: أن لا يأخذ الفرص من الآخرين، من هذا الجيل أو الأجيال الآتية.

٢: وأن يعطي حقه الواجب عليه، من خمس وزكاة ونحوهما.

٣: وأن لا يصرفه في الفساد، والذي منه الإسراف.

وهذان الشرطان: (٢ ـ ٣) ليسا شرطي الملك، وإنما هما شرطان بعد التملك، كما هو واضح.

الثالث: إن للإنسان أن يحوز بنفسه أو بمن يجعله للحيازة، وكيلاً أو أجيراً أو مجعولاً له جعالة أو غيرهم.

وهذه الأمور كلها عقلية قبل أن تكون شرعية.

أ: فأي مانع في أن يملك الإنسان ما استولى عليه، إذ قد تقدم صحة الملكية الفردية، بل لزوم إجازة القانون لها، والالم تظهر الكفاءات، وحسب الاصطلاح الفقهي: المقتضى موجود والمانع مفقود.

ب: كما لا مانع من المزيد من الملك بتلك الشروط المقررة ولو بلغ ملك الإنسان ملايين.

وقد تقدم أن القول بأن أساس الملك وسببه هو العمل فقط، وبذلك لا يزيد ملك الإنسان على مقدار رفاهه فقط، لا أساس له من عقل أو شرع، بل العقل والشرع متطابقان على خلافه، ولم يتفوه فقيه بذلك حتى جاءت الشيوعية بمنطقها الخاطئ، وتبعهم بعضٌ من دون اطلاع كاف على الموازين والقواعد،

ولقد كان الإتّباعُ ردَّ فعلٍ على الرأسمالية الغربية أكثر من كونه فعلاً دل عليه عقل أو منطق.

وروسيا التي طبقت بعض سبل الشيوعية لم تحصد إلاّ خنق حريات الإنسان وتأخر حياته، فهي مبدأ فاشل علمياً وتجريبياً، فلا مبرر لإعادة تجربة الفاشل، وفي المثل: "من جرّب المجرّب حلّت به الندامة")[1].

وقال: (الفرع الرابع: الماء كالأرض خلق للجميع، ويصح للإنسان تملّكه بما لا يضر الآخرين ولا يأخذ الفرصة من أيديهم، فإذا نزل المطر من السماء جاز للإنسان حيازته لنفسه، سواء أنزل في ملكه أم في المباح، ولو حفر بئراً في ملكه كان له ماؤها. نعم ليس له ذلك إذا كانت البئر تسحب المياه المجاورة الموجب ذلك لحرمان من في الأطراف من الماء، كما إذا أنزل مستوى قعر البئر بحيث سحبت إليها المياه من الأطراف، أو نصب على بئره مضخة جرت مياه الآخرين.

وإذا حفر نهراً يتصل بالنهر الكبير أو أوصل بالعين ساقية تصل إلى مياه الأرض، فالظاهر أنه يملك ماءه، وليس لأحد مزاحمته مع عدم أخذه الفرص من يد الآخرين.

وإنما قيدنا المسائل المذكورة بعدم أخذ الفرص، لأنه تعالى خلق الأرض بما فيها لكل إنسان كما تقدم، فليس لأحد أن يأخذ الفرصة من يد الآخرين.

وللإنسان الحق في أن يأخذ من ماء البحر والنهر الكبير ومياه السيول وما أشبه ما يشاء بدون تفويت الفرصة، كما له أن تمخر سفينته أو ما أشبه في هذه المياه الكبار، ويجوز للإنسان بيع الماء وإجارته كإجارة القليب والنهر والساقية، وإجراء سائر المعاملات عليه، لإطلاق الأدلة بدون مزاحم.

---

(١) موسوعة الفقه ـ الاقتصاد ـ: ج١٠٨/٢ ص٧٦ ـ ٧٨، بتصرف بسيط.

قال في المسالك: (ما يخرجه الإنسان من نهر مباح وما يخرجه من الأرض من بئر وعين، مذهب الأصحاب أنه يملك بذلك، كما يملك السابق على العموم، لكن الشيخ رحمه الله في المبسوط أوجب على مالكه بذل الفاضل عن حاجته لشربه وشرب ماشيته وزرعه، إلى غيره بغير عوض إذا احتاج إليه لشربه وشرب ماشيته عن السابلة وغيرهم، لا لسقي الزرع والشجر، مستنداً إلى ما رواه ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الناس شركاء في ثلاث، النار والماء والكلأ»[١].

ورواية جابر، عنه صلى الله عليه وآله وسلم، «إنه نهى عن بيع فضل الماء».

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من منع فضل الماء ليمنع به الكلأ منعه الله فضل رحمته يوم القيامة»[٢].

والمراد أن الماشية إنما ترعى قرب الماء فإذا منع من الماء فقد منع من الكلأ وحازه لنفسه، والفرق بين سقي الحيوان والزرع حيث منع من بيعه الأول دون الثاني، أن الحيوان محترم لروحه بخلاف الزرع، وهذه الأخبار كلها عامية، وهي مع ذلك أعم من المدعى، ومدلولها من النهي عن منع فضله مطلقاً لا يقول به، بل ولا غيره ممن يعتمد هذه الأحاديث)[٣]، انتهى كلام المسالك)[٤].

## أن يحيي الأرض فإذا أهملها خرجت عن ملكه

**الضابط الثاني:** أن يحيي الأرض ويعمّرها ولا يهملها، سواء أكان إحياؤه بزراعةٍ أم ببناءِ دارٍ أو معملٍ أو مصنعٍ أو اصطبلٍ أو حظيرةٍ أو غير ذلك، فإن المستفاد من عدد من الروايات الصحيحة السند، والتي أفتى العديد من الفقهاء

(١) الوسائل: ج١٧ ص٣٣١.

(٢) الجعفريات: ص١٢.

(٣) مسالك الأفهام: ج١٢ ص٤٤٥.

(٤) موسوعة الفقه ـ الاقتصاد ـ: ج١٠٨/٢ ص٢٨ ـ ٢٩، بتصرف بسيط.

على طبقها، إن إهمال الأرض يسقطها عن كونها (ملكاً للمحيي السابق) أو عن كونها حقاً للحائز.

## نظرة إلى الروايات والفتاوى

ويكفي أن ننقل ههنا بعض كلمات الفقهاء، فقد جاء في كتاب إحياء الموات من موسوعة الفقه: (القول الثاني: إنها[1] لمن أحياها جديداً، كما أشعرت به عبارة الوسيلة، وأفتى به التذكرة والروضة والمسالك، وعن الكفاية إنه أقرب، وعن المفاتيح إنه أوفق بالجمع بين الأخبار، وعن جامع المقاصد إنه مشهور بين الأصحاب)[2] و(أما القول الثاني: فقد استدل له:

أ ـ بإطلاقات «من أحيى أرضاً ميتة فهي له»[3]، فإنها تشمل الثاني، كما كانت تشمل الأول.

ب ـ وبالمناط في كل مملوك تُرِك حتى لم يره العرف ملكاً، كما إذا ترك الطائر والسمك في البحر وما أشبه، حيث يفرض إمكان الاستيلاء عليه ثانياً، فإنه بالصيد يملكه، فإذا أطلقه لم يعد ملكاً له فيحق لغيره أخذه وإن تمكن هو من استعادته وفرض أنه لم يُعرض عنه.

ج ـ وبأن الملك اعتبار عقلائي ولا اعتبار له في مثل الأرض المتروكة.

والعمدة الروايات الدالة على ذلك:

مثل ما تقدم في صحيح الكابلي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «فمن أحيى أرضاً من المسلمين فليعمرها ويؤدِّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها،

(١) أي الأرض التي أهملها صاحبها.

(٢) موسوعة الفقه ـ كتاب إحياء الموات ـ: ج٨٠ ص٥٨ ـ ٥٩.

(٣) المستدرك: ج٣ ص١٤٩ الباب ١ إحياء الموات ح١.

وإن تركها أو خربها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها فليؤدِّ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي»[1]، الحديث.

وتركها ليس في معنى الإعراض، لأن الترك أعم من الإعراض كما لا يخفى، فإن من ترك أرضه ونزح إلى المدينة ولم يعرض صدق عليه الترك، وإن لم يصدق عليه الإعراض فبينهما عموم مطلق.

وصحيح معاوية بن وهب، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «أيما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكرى أنهارها وعمرها فإن عليه الصدقة، فإن كانت أرضاً لرجل غاب عنها وتركها فأخربها ثم جاء بعدُ يطلبها، فإن الأرض لله ولمن عمرها»[2]. فإن هذا الحديث أظهر من سابقه، فإن مجيئه يطلبها قرينة على عدم الإعراض، نعم اللازم صدق الترك عرفاً، فإذا لم يصدق أنه تركها، وإنما يحاول جمع المال لأجل إعادة زراعتها وعمارتها لم يكن للثاني ذلك)[3].

**والحاصل**: إن الملاك أن يصدق أنه تركها عرفاً وإن لم يُعرِض عنها، وقد يصدق أنه تركها إذا مرت سنة وقد يصدق إذا مرت ثلاث سنوات وقد يصدق في الأقل والأكثر من ذلك، على حسب وضع الشخص والمنطقة والأعراف وشبه ذلك، وقد افتى بعض الفقهاء بأن المقياس ثلاث سنوات فإذا أهملها ثلاث سنوات سقطت الأرض المحياة عن الملكية.

## تفاصيل فقهية في إهمال الأراضي

قال السيد أبو الحسن الاصفهاني قدس سره في وسيلة النجاة: (مسألة ٢٤: ليس للمحجّر تعطيل الموات المحجّر عليه والإهمال في التعمير، بل اللازم أن

(١) الوسائل: ج١٧ ص٣٢٩ الباب ٣ من أبواب إحياء الموات ح٢.

(٢) الوسائل: ج١٧ ص٣٢٨ الباب ٣ من أبواب إحياء الموات ح٢.

(٣) موسوعة الفقه ـ كتاب إحياء الموات ـ: ج٨٠ ص٦١ ـ ٦٢.

يشتغل بالعمارة عقيب التحجير، فإن أهمل وطالت المدّة وأراد شخص آخر إحياءه فالأحوط أن يرفع الأمر إلى الحاكم مع وجوده وبسط يده، فيلزم المحجّر بأحد أمرين: إمّا العمارة، أو رفع يده عنه ليعمّره غيره، إلّا أن يبدي عذراً موجّهاً مثل انتظار وقت صالح له أو إصلاح آلاته أو حضور العَمَلَة فيُمهل بمقدار ما يزول معه العذر، وليس من العذر عدم التمكّن من تهيئة الأسباب لفقره منتظراً للغنى والتمكّن،

فإذا مضت المدّة ولم يشتغل بالعمارة بطل حقّه وجاز لغيره القيام بالعمارة.

وإذا لم يكن حاكم يقوم بهذه الشؤون فالظاهر أنّه يسقط حقّه أيضاً لو أهمل في التعمير وطال الإهمال مدّة طويلة يعدّ مثله في العرف تعطيلًا فجاز لغيره إحياؤه، وليس له منعه، والأحوط مراعاة حقّه ما لم تمض مدّة تعطيله وإهماله ثلاث سنين)[1].

وقال: (مسألة ٢٦: الإحياء المفيد للملك: عبارة عن جعل الأرض حيّة بعد الموتان وإخراجها عن صفة الخراب إلى العمران، ومن المعلوم أنّ عمارة الأرض إمّا بكونها مزرعة أو بستاناً، وإمّا بكونها مسكناً وداراً وإمّا حظيرة للأغنام والمواشي أو لحوائج أُخر كتجفيف الثمار أو جمع الحطب أو غير ذلك. فلا بدّ في صدق إحياء الموات من العمل فيه وإنهائه إلى حدّ صدق أحد العناوين العامرة؛ بأن صدق عليه المزرعة أو الدار مثلًا أو غيرها عند العرف، ويكفي تحقّق أوّل مراتب وجودها، ولا يعتبر إنهاؤها إلى حدّ كمالها، وقبل أن يبلغ إلى ذلك الحدّ وإن صنع فيه ما صنع لم يكن إحياء بل يكون تحجيراً، وقد مرّ أنّه لا يفيد الملك، بل لا يفيد إلّا الأولويّة. فإذا تبيّن هذه الجملة فليعلم أنّه يختلف ما اعتبر في الإحياء باختلاف العمارة التي يقصدها المحيي فما اعتبر في إحياء الموات

(١) وسيلة النجاة: ج٣ ص١٠٩ ـ ١١٠.

مزرعة أو بستاناً غير ما اعتبر في إحيائه مسكناً وداراً، وما اعتبر في إحيائه قناة أو بئراً غير ما اعتبر في إحيائه نهراً وهكذا. ويشترط في الكلّ إزالة الأُمور المانعة عن التعمير كالمياه الغالبة أو الرمول والأحجار أو القصب والأشجار لو كانت مستأجمة وغير ذلك. ويختصّ كلّ منها ببعض الأُمور عند المشهور)[١].

كما جاء في موسوعة الفقه: (ثم إن التارك للإحياء بعد التحجير إن ذكر عذراً وجيهاً يزول بما لا يوجب تعطيل الأرض المحتاج إليها، أو استمهل مدة كذلك ولو بدون ذكر العذر أمهل، وذلك لأنه ليس من التعطيل الضار، فيشمله أدلة «من سبق»، وإن ذكر عذراً غير وجيه ولم يرد التعمير، أو عذراً وجيهاً لا يزول بسرعة، كما إذا قال: حتى أجمع المال لمدة عشر سنوات، أو لم يُبدِ عذراً ولا استعداداً للتعمير، كما لو قال: لا أعمر ولا أعطيه للغير ولو بالبيع، كان ذلك موضع جبر الإمام، أو أخذه عن يده، وقد ذكر غير واحد ذلك من دون ذكر الخصوصيات التي ذكرناها.

قال في مفتاح الكرامة: (فإن ذكر عذراً في التأخير أمهله السلطان بمقدار العذر، فإن طلب التأخير من غير عذر أمهله مدة قريبة يستعد فيها للعمارة بحسب ما يراه السلطان، كما صرح بذلك جماعة) انتهى)[٢].

وقال السيد الحكيم دام ظله في منهاج الصالحين (مسألة ٣: الأرض المملوكة إذا ترك المالك عمارتها حتى خربت جاز لغيره عمارتها، سواء لم يكن لها مالك عرفاً ـ كأراضي الأُمم السالفة التي لا بقية لها معروفة ـ أم كان لها مالك معلوم أو مجهول، وسواء كان المالك الأول قد تملكها بالإحياء أم بغيره، كالإرث والشراء ونحوهم، وسواء كان الترك للإعراض عن نفس الأرض أو عن عمارتها أم

(١) وسيلة النجاة: ج٣ ص١١٠ ـ ١١١.

(٢)موسوعة الفقه ـ كتاب إحياء الموات ـ: ج٨٠ ص١٦٨ ـ١٧٠.

للعجز عن العمارة أم لدواعٍ أُخر، كالانشغال بما هو أهم. نعم لابد من مضي مدة معتد بها، بحيث يصدق بأنه أخربها.

مسألة ٤ : إذا كان ترك المالك عمارتها حتى خربت بسبب منع ظالم من عمارتها فالظاهر عدم جواز إحيائها بغير إذن المالك. إلا أن يستمر الخراب بعد ارتفاع المنع، بحيث يصير بوسعه أن يحييه، فيترك إحياءه، فيجوز حينئذٍ لغيره إحياؤه. وأولى بالجواز ما إذا صار ذلك سبباً في الإعراض عن الأرض)[1].

وعلى أية حال، ومع قطع النظر عن الخصوصيات الفقهية والاختلافات الآنفة، فإن الجامع المَرْضي لدينا هو أنه مع العمل بهذين الضابطين[2] فإن العدالة ستكون حاكمة أولاً وسيخيّم الرخاء على المجتمع ثانياً؛ أما العدالة فلأننا اشترطنا أن لا يأخذ كل أحد من المعادن والثروات والأراضي إلا بالقدر الذي لا يضر بالآخرين ويكون في إطار ﴿لَكُمْ﴾ وأما الرخاء فلأن الكل حينئذٍ سينطلق وينشط لإعمار الأراضي ثم ان من تقاعس وأهمل يسقط حقه فلا تبقى الأرض بائرة حينئذٍ بل سيكون للغير الحق في إعمارها من جديد.

**تنبيه:** ليس هذا البحث معقوداً كدراسة فقهية ـ أصولية تخصصية ولذا لم نذكر سائر الأقوال في المسألة وأدلتها ومناقشاتها، بل اقتصرنا على ذكر بعض الروايات وفتوى بعض أعلام الطائفة، واما البحث التخصصي فموكول إلى محله.

### مدى ضرورة بحث البطالة والتضخم، للعلماء والأطباء و..

ولعل سائلاً يسأل عن مدى أهمية بحث أمثال هذه القضايا لرجال الدين أو للأطباء والمحامين أو عامة الناس، فإنها بحوث لا تهم إلا الاقتصاديين فإنهم

(١) منهاج الصالحين / المعاملات٢ : ص١٥٦.

(٢) أن يكون في إطار لكم، وأن لا يهمل الأرض بشكل كامل، على الأقل في القدر المتيقن من هذا الشرط الأخير.

المتخصصون؟ فما هي فائدة بحث أن البطالة إما احتكاكية أو دورية أو هيكلية أو مؤسسية مثلاً؟ وما هي فائدة البحث عن المضاعف الاقتصادي للأرض للناس لا للحكومات؟ وكذلك سائر الأبحاث؟

والجواب من وجوه:

## إنها من رسالات الله تعالى

**الوجه الأول**: إن الكلام عن قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» إنما هو كلام عن رسالة من رسالات الله وعن حكم من أحكامه، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلاَّ اللَّه﴾[1] وقال: ﴿فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[2]، كما أنه قال: ﴿مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ﴾[3] و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[4].

وإبلاغ رسالات الله تعالى واجب، وليس هذا الواجب خاصاً برجال الدين بل يشمل الأطباء والمهندسين والمحامين، والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والحقوق والقانون والسياسة والاقتصاد، والكتاب والصحفيين وغيرهم بنحو الوجوب الكفائي، وكما يجب تعلّم مسائل الطهارة والنجاسة والصلاة والصوم والزكاة لأنها رسالات وأحكام إلهية ويجب تعليمها لأنه إنذار وتبليغ وبلاغ، كذلك يجب تعلم وتعليم (الآيات الحيوية في القرآن الحكيم) والتي تتضمن أحكاماً ترتبط بالمجتمع كافة وليس بآحاد أشخاصهم فقط.

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٩.

(٢) سورة التوبة: ١٢٢.

(٣) سورة المائدة: ٤٤.

(٤) سورة المائدة: ٤٥.

**إن ذلك يشكل دعوة عملية واقعية، للدين**

**الوجه الثاني**: إن الإسلام دين ودنيا، وإننا إذا لم نعتنِ بحلّ مشاكل البطالة والفقر والتضخم والمرض والجهل و...، على ضوء آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وسيرة المعصومين عليهم السلام لخرج الناس من دين الله أفواجاً؛ كيف لا وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً»[1] و«الْفَقْرُ هُوَ الْمَوْتُ الْأَكْبَرُ»[2] و«الْفَقْرُ سَوَادُ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ»[3] بل نجد أن رب العزة والجلالة يقول: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذَا الْبَيْتِ ۞ الَّذى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[4] فإن الله تعالى، على عظمته، يأمر الناس بعبادته ويحرّضهم على ذلك أو يحتجّ عليهم بأنه الذي أطعمهم من جوع، وهي حاجة جسدية، وآمنهم من خوف، وهي حاجة نفسية، فقد قضى سبحانه وتعالى للناس كلتا الحاجتين فكيف لا يعبدوه مع أن شكر الـمُنعِم واجب؟! والـمُنعِم بقول مطلق تجب عبادته، بل ذلك دليل على أنه الإله فإن أول سلسلة الإطعام والأمن تعود إليه لأن كل ما بالعرض لا بد أن ينتهي إلى ما بالذات.

ويشهد لذلك موجات من الارتداد عن الدين أو من ضعف الإيمان وتزعزع اليقين أو الابتعاد عن العلماء ورجال الدين، التي عمّت وشملت الكثير من شبابنا حيث رأونا غير مهتمين بشؤونهم، مهملين لأمرهم، منشغلين بشأنٍ غير شأنهم، بل حيث إن الإنسان عبد الإحسان فإن كثيراً منهم أسلسَ قياده للأحزاب والفئات الضالة التي وفّرت لهم لقمة العيش أو فرصة العمل أو ما أشبه ذلك.

(١) الكافي: ج٢ ص٣٠٧.

(٢) الخصال: ج٢ ص٦٢٠.

(٣) عوالي الئالي: ج١ ص٤٠.

(٤) سورة قريش: ٣ ـ ٤.

وما ثورة الجياع في الوطن العربي بل في أرجاء كثيرة من العالم إلا من نتائج البطالة والفقر والتضخم، وحيثما كان الحكم بيد الإسلاميين توجهت التُّهم إليهم أولاً، بانهم السبب في تلك المآسي كلها، وإلى الإسلام ثانياً مع أن الإسلام براء من ذلك، والسبب في ذلك كله أن العالم لا يتكلم عادة عن أمثال قانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» وعن سائر ما يتكفل بحلّ مشاكل البطالة والفقر والتضخم، ولا الطبيب يتكلم ولا الصحفي ولا السياسي ولا التاجر ولا.. ولا.. ولا.. فمن الطبيعي بعد أن سكت الجميع، أن تنطق الحكومات والاقتصاديون الذين تتلمذوا لدى الشرق أو الغرب فيقولوا: (الأرض للحكومات)! مما ينجم عن ذلك الفساد الاقتصادي المذهل الذي نشاهده في شتى دولنا من فقر وبطالة وتضخم وغير ذلك؟

وقانون «الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» وأخواته تحل تلك المشاكل كلها... وتصوروا أية دعوة إلى الدين كان سيشكله ذلك فيما لو نظّرنا لـ«الْأَرْضَ لِلَّهِ وَلِمَنْ عَمَرَهَا» ثم طبقناها على أرض الواقع فوفّرنا فرص العمل الكريم للملايين من العاطلين..

### للعمل أجرٌ ولقضاء الحوائج أجرٌ

**الوجه الثالث**: إن للعمل أجراً وقد ورد: «الْكَادُّ عَلَى عِيَالِهِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»(١) وللزراعة أجراً وبه وردت روايات كثيرة، فمن يخطط لذلك كله يكون شريكاً في الأجر كله.

**الوجه الرابع**: الروايات الكثيرة الدالة على حسن أو استحباب أو وجوب قضاء حوائج الإخوان، وإذا كان إعطاء الفقير مالاً يكفيه ليوم أو لشهر قضاءً

(١) الكافي: ج٥ ص٨٨.

لحاجته فما بالك بما لو وفّرنا له فرصة عمل تكفيه طوال عمره؟

ثم فوق ذلك كله ماذا لو وضعنا المنهج الاقتصادي الصحيح الذي يحل مشكلة الفقر والبطالة والتضخم لا لشخص وعشرة وألف، بل للملايين من الناس؟

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطيبين الطاهرين.

## مصادر الكتاب


❖ القرآن الكريم.

❖ نهج البلاغة.

❖ الكافي الشريف

ـ التفسير الكبير، الفخر الرازي.

ـ تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي.

ـ مناهج البيان في تفسير القرآن، محمد باقر الملكي الميانجي، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ طهران.

ـ إرشاد القلوب، الحسن بن أبي الحسن الديلمي، دار الشريف الرضي للنشر.

ـ الأمالي، الطوسي.

ـ الجعفريات، محمد بن محمد اشعث.

ـ الخصال، الشيخ الصدوق.

ـ بحار الأنوار، العلامة المجلسي.

ـ تحف العقول، الحسن بن شعبة الحراني، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

ـ عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الاحسائي، دار سيد الشهداء عليه السلام ـ قم.

ـ كمال الدين، الشيخ الصدوق.

ـ مستدرك الوسائل، المحدّث النوري.

ـ مناقب آل أبي طالب عليه السلام، محمد بن شهر آشوب، مؤسسة العلامة للنشر ـ قم.

ـ وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي.

ـ مسالك الأفهام، الشهيد الثاني.

ـ من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

ـ منهاج الصالحين / المعاملات٢، السيد محمد سعيد الحكيم، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية.

ـ موسوعة الفقه / الاقتصاد، السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر ـ بيروت.

ـ موسوعة الفقه / كتاب إحياء الموات، السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار العلوم للطباعة والنشر ـ بيروت.

ـ وسيلة النجاة، السيد أبو الحسن الموسوي الاصفهاني، مطبعة مهر استوار ـ قم.

ـ استراتيجيات إنتاج الثروة ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي عليه السلام، السيد مرتضى الشيرازي، مؤسسة التقى الثقافية ـ النجف ط٢.

ـ الاغتيال الاقتصادي للأمم / اعترافات قرصان اقتصاد، جون بركنز، مكتبة الأسرة، سلسلة إنسانيات.

ـ الاقتصاد، بول ساموليسون، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ـ عمان.

ـ ثروة الأمم، آدم سميث، دار الفرقد ـ دمشق.

ـ مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي / ترجمة رفيق يونس المصري

عمر شابرا، دار الفكر ـ دمشق.

ـ المسالك والممالك، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي.

ـ المسعودي.

ـ تاريخ التمدن الإسلامي، جرجي زيدان، دار الهلال بتعليقات الدكتور حسين مؤنس.

ـ تلك الأيام، السيد محمد الحسيني الشيرازي، مؤسسة الوعي الإسلامي ـ بيروت.

ـ رحلة ابن بطوطة.

ـ عالم الغد، السيد محمد الحسيني الشيرازي، الناشر: دار العلم ـ قم.

ـ قصة الحضارة، ويليام جيمس ديورَانت.

Rostow, W. W., the World Economy: Historu and Prospect .(London: Macmillan, 1978)

Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.), An Economic and Social History of the Ottomon Empire, 1300-1914 (Cambridge, UK: .Cambridge University Press. 1994).

Labor Force Statistics from the Current Population Survey". . ٢٠١٧ . Bureau of Labor Statistics. July" .

The Golden Age Is in Us: Journeys and Encounters – By .٤٠٦Alexander Cockburn p

# الفهرس

## الفصل الأول

## بصائر قرآنية في ﴿خلق لكم﴾ و ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ ٢١\

## الفصل الثاني

## الأدلة على أن (الأرض للناس لا للحكومات)٥٩